
دراسات في
الإعلام
Blogger
مدونات
Beta 2.0
ملتقى المدونين العرب
blogspot
دوّن
دراسة لخطاب المدونات العربية
التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت
د. هشام عطية عبد المقصود
العربي للنشر والتوزيع

دراسة لخطاب المدونات العربية

التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت

2010 م

د / هشام عطية عبد المقصود



الكتاب : دراسة لخطاب المدونات العربية
التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت

د / هشام عطية عبد المقصود

الطبعة الأولى 2010

رقم الإيداع : 15434 / 2009
الترقيم الدولي 7- 104-319 -977- 978

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة
ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

مقدمة:

تعبر حالة حضور المدونات (blogs) فى الفضاء الإليكترونى عن ظاهرة بحثية جديرة بالرصد والتحليل والفهم، إذ أصبحت تتيح مساحات للتعبير عن حيز متسع من القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشئون العامة، ليتأكد عبر متابعة أدوارها أن عددا منها يتجاوز نطاق كونه تعبيرا ذاتيا عن رؤى ومواقف شخصية للعمل كساحة يتم من خلالها عرض وإدارة نقاش عام وبلورة توجهات بشأن قضايا ذات أولويات جماهيرية ذلك أن "ما يمنح المدونات أهميتها كوسيلة إعلامية جديدة هو تيسيرها لكل الوظائف الإعلامية المتعارف عليها فضلا عن تطوير سبل تأديتها وزيادة التفاعلية و تواجد صفة الفورية فى عملها وتعدد مراكز الإتصال والمشاركة فى مناقشة الشأن العام و بصورة غير مسبوقة"[1].

ويستخدم مصطلح مجال المدونات (blogospher) للإشارة عادة الى المدونات السياسية وقد صكه William quick عام 2001 للإشارة إلى المطارحات السياسية التى يشارك القراء فيها أما المجال (Sphere) فيقصد به هنا الشبكة التى تنشأ على الإنترنت من مجموعة المدونات السياسية فى مجتمع ما، ويتم عبرها حوار جماهيرى بشأن القضايا وبذلك تمثل المدونات مجالات عامة يتم فيها التعبير عن الأراء ومناقشتها وتحليل الأحداث كما يمكن داخلها مراقبة أساليب عمل السياسيين بل و مراقبة أداء وسائل الإعلام ذاتها[2].

وقد استفادت المدونات مما أتاحته تطبيقات وسائل الإعلام الجديدة من توظيف تداخل الوسائط الإعلامية Media Conversion من خلال تقديم نصوص مدعمة بلقطات فيديو تتضمن مشاهد لحدث ما أو حوارات وتحقيقات تليفزيونية، وكذلك ملفات صوتية وروابط لوسائل إعلام أخرى ومواقع متنوعة، إضافة إلى تعليقات الجمهور وما يقدمونه من مشاركات،وهو ما يثرى حالة تقديم وطرح القضايا والموضوعات المختلفة داخل هذه المدونات لتكون وسيلة إعلامية جديدة أكثر فعالية وثراء.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى عمق انتشار ظاهرة المدونات وتضاعف أعداد جمهورها وهو أمر ربما يرجع إلى طبيعة ماتقوم به من أدوار معرفية وتأسيس مجالات للنقاش ارتباطا بالأحداث العامة الجارية، وهو دور يتسع نتيجة قدرتها أيضا على التقاط أحداث ومعالجتها خارج نطاق ماتقدمه وسائل الإعلم التقليدية السائدة[3].

وقد أدركت وسائل الإعلام الكبرى أهمية المدونات للجمهور فقامت بتأسيس مدونات متخصصة فى قضايا وموضوعات محددة وضمنتها على مواقعها الإليكترونية، فصحف كبرى دولية مثل النيويورك تايمز و الواشنطن بوست صنعت مدوناتها الخاصة وكذلك فعلت قنوات مثل (CNN) و(MSNBC) وغيرهما[4].

ويصف باحثون ظاهرة التدوين بأنها تمثل نمطا صحفيا جديدا من صحافة المواطنين من خلال تركيزها الواضح على قضايا سياسية واجتماعية مما يجعلها أحد مدخلات الخطاب العام المطروح على المجتمع[5].

ويتأكد للباحثين والمتابعين لظاهرة كيفية استخدام وسائل الإعلام الجديدة فى التعبير السياسى والإجتماعى كثافة المنخرطين فى عملية إنشاء المدونات والإقبال على التفاعل معها، وفى هذا الصدد يرصد تقرير مركز دعم القرار التابع لمجلس الوزراء فى مصر أنه و بعد العام 2001 اتسع إنتشار المدونات سنة بعد أخرى حتى أصبحت ملاذا لكثير من الشباب الذين يريدون التعبير عن ذواتهم ومعتقداتهم... ويؤكد التقرير أنها بدأت تشكل مجتمعا افتراضيا جديدا يؤثر بقوة على المجتمع الفعلى اجتماعيا وثقافيا وسياسيا... كما أن بعض شواهد الاحتجاج السياسى والمظاهرات خلال

الفترة من 2006 الى 2008 ارتبطت بصورة أو بأخرى بما يجرى من احتجاج رقمى على الإنترنت وبما تشهده المدونات السياسية من عملية تعبئة مكثفة لجمهور كبير من الشباب(6).

كل ذلك يمنحنا مؤشرات دالة على أن هذا النمط من التوظيف لوسائل الإعلام الجديدة أتاح للنشطاء فى مجالات العمل العام، ولفئات من الشباب خاصة، فرصا للتعبير التى لاتحدها رقابة سياسية مباشرة أو وصاية مؤسسية مقيدة، كما أتاح لقطاعات جماهيرية فرصا للإطلاع على تجارب ومناقشات وتصورات متنوعة الخصائص والتوجهات بل والمشاركة فيها.

وقد مثلت سهولة إنشاء المدونات عبر فضاء الإنترنت، وكذلك عدم وجود تكلفة جوهرية فى مجال تأسيسها وإطلاقها ودعمها بالتطبيقات المختلفة، أتاح كل ذلك التوسع فى استخدامها وتطبيقها، وعبر هذا التوسع عن رغبة أفراد وقطاعات جماهيرية خاصة فى سن الشباب فى تقديم رؤى وتصورات ذاتية عن قضايا وموضوعات لم تكن متاحة من قبل عبر الأطر المؤسسية الإعلامية القائمة.

وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن المدونات منحت الناشطين والفاعلين الجدد فى المجتمع فرصة لتوظيف خصائصها التقنية ومميزاتها ليقوموا بدور مهم كحراس على المصلحة العامة ومراقبين لأداء كل من السياسيين ووسائل الإعلام ذاتها (7).

ويرى (Lynch - 2007) فى مجال نقاشه لدور المدونات فى الساحة العربية وفى مصر تحديدا إلى أنه وبدلا من التركيز على سؤال يتعلق بما إذا كانت المدونات يمكن أن تقود إلى الديمقراطية فإن على الباحثين والمحللين أن يستكشفوا الطرق المتعددة التى يمكن للمدونات من خلالها أن تنقل فعاليات الرأى العام والأنشطة السياسية، ذلك أنها تقدم مؤشرات و رؤى عن وجهات نظر الشباب العربى المتعلم المنتمى إلى الطبقات الوسطى(8).

هكذا يعبر مجال المدونات Blogosphere عن كيف يتسع نطاق استخدام وتوظيف وسائل الإعلام الجديدة من قبل جمهور الشباب فى مصر للتعبير عن مواقفهم وتصوراتهم إزاء مختلف الشئون والأحداث العامة، والتى يرون أهمية للتعليق عليها أو التفاعل معها وبصورة لم تتح تاريخيا فى مجال التجارب الإعلامية العربية والمصرية فى سياقها الحديث والمعاصر.

كما يتضح فى العديد من الحالات إعتماد الصحف الخاصة والحزبية والقومية والفضائيات المصرية الخاصة على بعض أكثر المدونات اهتماما بالشئون العامة خاصة فى النطاقين السياسى والإجتماعى، عبر تتبع بعض الموضوعات والقضايا التى تطرحها المدونات خاصة مايتعلق بالإحتجاجات والتظاهرات وموضوعات التحرش والعنف البدنى والتعذيب وغير ذلك مما كان لها السبق فى رصده وتقديمه وإثارة نقاش مجتمعى بشأنه، نتيجة ثقة الجمهور فى استقلالها مما شجعه على أن يختص بعض هذه المدونات بتعليقات ومدخلات متنوعة أخرى.

وقد رصدت بعض الدراسات كثافة المرور عبر عدد من المدونات المصرية الأكثر اهتماما بالشأن العام، و خاصة الأكثر شعبية منها مما يجعل أرقام الدخول عليها فى بعض الأحيان تفوق بكثير مشاهدى بعض القنوات وتوزيع العديد من الصحف[9].

وتستخدم هذه الدراسة مصطلح وسائل الإعلام الجديدة للإشارة إلى المدونات وغيرها من الأشكال والوسائط التعبيرية التى تأسست على الإنترنت (New Media) وتستخدم مصطلح وسائل الإعلام التقليدية أو السائدة للإشارة إلى وسائل الإعلام الرئيسية كالصحف والإذاعات والقنوات التليفزيونية (The Mainstream Media).

ويمثل مفهوم التعبيرات السياسية هنا تأكيدا على خصوصية الأطروحات التى تقدمها المدونات بشأن مختلف الشئون والقضايا السياسية التى تتناولها، حيث تقدم بشأنها مواقف محددة تمثل نمطا من التعبير السياسى يتضمن أطروحات وتعليقات و وسائط متعددة ذات صلة واضحة بالحدث أو القضية موضع المعالجة وبحيث تشكل جميعها معا تعبيرا سياسيا، وهو ذاته مايتعلق بالتعبيرات الإجتماعية التى تشمل حيزا أكثر إتساعا من القضايا والموضوعات الأخرى خارج حدود الشئون السياسة والتى تقدم المدونات أطروحات وأشكالا تعبيرية مختلفة بشأنها تعد نمطا له خصوصيته يمثل فى النهاية تعبيرات اجتماعية محددة.

مشكلة الدراسة:

نظرا لكون هـذه الدراسـة للمـدونات المصريـة ذات طبيعـة إستكشـافية للمجـال العـام الـذى يؤسسه خطابها، واستنادا إلى الأدبيات الغربية التى توصلت إلى قيام وسائل الإعلام الجديـدة بالعمـل على "إعادة إحياء وتنشيط المجال العام مع تعظيم التنوع واتساع مجالات النقاش داخله"[10].

وكما أشارت تلك الأدبيات إلى كيـف أنـه يمكـن للمـدونات كوسـائل إعلاميـة جديـدة أن تصـنع مجالات عامة أخرى مختلفة عن المجالات العامة التى تصنعها وسائل الإعلام التقليدية السائدة، حيـث أفسحت المجال لأفراد من مختلف المرجعيات للمشاركة والإنخراط فى نقاش حول الشئون العامة[11].

وانطلاقا مما سبق فقد تركزت المشكلة البحثية فى رصد وتحليل خصائص عمل المدونات كمجال عام، وتحليل مدى توافر شروط كونها مجالا عاما كما تحدده وتعرفه الأدبيات البحثية يعمل على إتاحة فرص موسعة لطرح قضايا وأحداث الشئون العامة ومناقشتها وبلورة توجهات بشأنها و تفعيل مشاركة الجماهير فى كل تلك العمليـات،و يـتم ذلـك مـن خـلال التعـرف عـلى أجنـدة قضـايا الشـئون العامـة المطروحة داخل خطابها، ورصد طبيعة العوامـل التـى تحكـم توجهـات طـرح القضـايا وإدارة النقـاش بشأنها، ورصد نوع الوظائف التى يسـعى خطـاب المـدونات عـبر تعبيراتـه السياسـية والإجتماعيـة إلى تحقيقها فى الواقع، و كذلك سمات الفاعلين المركزيين المقـدمين عـبر هـذا الخطـاب، و كيفيـة توظيفـه لمصادر المعلومات والروابط المختلفة فى هذا الصدد، أى دراسة مختلف عناصر وخصائص المجال العـام الذى يتشكل عبر خطاب المدونات وذلك بالتطبيق على كل من مدونة "الوعى المصرى" و مدونة "نـورا يونس" خلال عام يمتد من أول أكتوبر عام 2007 وحتى نهاية أكتوبر عام 2008.

أهمية الدراسة:

تتأكد أهمية هذه الدراسة من خلال عدد من العوامل المتكاملة معرفيا وموضـوعيا، وذلـك عـلى النحو التالى:

- تمثل المدونات مجالا عاما يتيح حيـزا أعـلى مـن التفاعليـة مـما يجعلهـا وسـيلة ملائمـة لدراسة التعبـيرات السياسـية والاجتماعيـة خـارج سـياق الوسـائل الإعلاميـة التقليديـة المتعارف عليها، وتتوافر مؤشرات بحثية متنوعة عن تأثير ذلك على ثراء وتعـدد الأفكـار المطروحة تجاه مختلف أحداث و قضايا الشئون العامة.

- عدم خضوع المدونات لسياقات مؤسسـية حاكمـة وضـابطة تتـيح توجيـه المحتـوى فى مسارات محددة سلفا ذات علاقة واضحة بهياكل تمويل المؤسسات الإعلامية وأهداف.

- القوى الاجتماعية التى تديرها، مما يجعلها مجالا حيويا طوعيا وحرا يمكـن مـن خلالـه إستقراء توجهات الرأى العام والنقاشات الدائرة على خلفية يغلب عليها طابع الإستقلال التنظيمى لغالبية الأفراد القائمين على هذا النشاط عن قوى سياسية واجتماعية قائمة.

- بروز أهمية دراسة مجال المدونات نتيجة لما تتضمنه مـن أطروحـات متنوعـة سياسـية واجتماعية تحمل رؤى وأفكارا ذات صلة مباشرة أو غير مبـاشرة بالعديـد مـن القضـايا والموضوعات الداخلة فى دائرة الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية المختلفة، تتضـح من خلال ماتشهده من متابعة وتعليق على قضايا وشئون عامة لهـا أولويـة مجتمعيـة وتحتل مساحة مهمة فى النقاش العام فى مصر.

- تبرز أهمية الدراسة من خلال ماحظت به المدونات كوسائل إعلامية جديدة من كثافـة التعرض لها من قبل جمهور يـزداد فى حجمـه بصـورة مسـتمرة مـع إنتشـار إسـتخدام الإنترنت لدى قطاعات متعددة من الجمهور المصرى خاصة الشباب وقطاع النشطاء فى مجالات العمل العام بتفريعاته المختلفة.

- تتضح أيضا أهمية دراسة هذه التعبيرات السياسية والإجتماعيـة داخـل المـدونات مـن واقع مواكبتهـا للأحـداث والشـئون الجاريـة فى المجتمـع بالرصـد والتحليـل والتعليـق، وإمكانية أن ترصد أحداثا لاتقع فى دائرة إهـتمام وسـائل الإعـلام الجماهيريـة السـائدة ولكنها تقع فى نطاق إهتمامات أفراد أو مجموعات مختلفة ثم تكتسـب اهتمامـا أكـبر عبر وجودها على المدونات وذلك من خلال تدافع النقاش والجدل حولها.

- تتسم هذه الوسائل الجديدة بأنها تتيح لقوى مختلفة وأفراد فرصة تقديم أطروحـاتهم وحيث تسود فكرة البقاء للأفكار الأكثر إسـتجابة لاحتياجـات الجمهـور أو الأكـثر إثـارة للجدل.

- يثبت متابعة الصحف الخاصة والحزبية تحديدا إعتمادها عـلى بعـض هـذه المـدونات كمصادر للمعلومات فى بعض الأحيان،فضلا عن قيامها بعرض قضـايا وموضـوعات مـما تزخر به هذه الوسائل الإعلامية الجديدة.

- غلبة الطابع الشبابى على عملية التدوين مما يجعلها المجال الأكثر أهمية وخصوصية فى رصد مواقف وتوجهات الشباب حيال قضايا الشئون العامة.

- تبدو مسألة التعرف على خصائص دور المدونات كمجال عام أمرا مهما مـن أجـل فهـم شروط عملها ومدى فعاليتها واستخلاص مقترحات بشأن كيفية تفعيل أدوارها وتنظـيم عملها وتحسين مهارات التغطية المهنية والعـرض الموضـوعى للشـئون العامـة، وتنميـة مهارات الممارسة الإعلامية للقائمين عليها، مما يرقى من مساحة الدور الذى تؤديه هذه الوسائط فى المجال العام الذى تضطلع بدور كبير فى تشكيله.

الدراسات السابقة:

قام الباحث برصد للدراسات والأوراق البحثية والمقالات العلمية التى تعاملت مع المدونات كظاهرة بحثية، وهو أمر يرتبط بطبيعة هذه الدراسة باعتبارها دراسة إستكشافية تحلل ظاهرة المدونات فى السياق المصرى،و تعنى بتحليل خطاب المدونات تجاه أحداث وقضايا الشئون العامة.

وقد أسفر المسح عن عدد كبير من الدراسات تم تصنيفها فى ثلاثة محاور متكاملة، المحور الأول يرصد الدراسات التى عنيت ببحث حدود دور عمل المدونات كمجال عام و أنماط استخدام الجمهور لها وتفاعله معها، وكذلك تأثيراتها فى الواقع الإجتماعى والسياسى الذى تنطلق منه وتتفاعل معه، ويعنى المحور الثانى برصد طبيعة خصائص المدونات من حيث أجندة إهتمامات الخطاب المقدم داخلها وكذلك سمات علاقة المدونات بوسائل الإعلام التقليدية السائدة والسمات الأسلوبية للتدوينات، ويركز المحور الثالث على التعريف بالمقالات البحثية والدراسات التى تناولت كل من المدونات المصرية والعربية لرصد المجالات الموضوعية التى تناولتها.

دراسات المحور الأول:

ويضم هذا المحور عددا من الدراسات التى عنيت برصد نوع الأدوار التى تقوم بها المدونات فى بناء المجال العام وطبيعة استخدام الجمهور لها وتفاعله معها.

حيث اهتم (Marlow – 2004) بدراسة مدى نفوذ وتأثير المدونات عبر مقياس للذيوع والإنتشار يتأسس على مؤشرى مدى دخول الجمهور على هذه المدونات، وكذلك معدل مرات تضمين روابطها واقتباس مضمونها داخل وسائل الإعلام والمدونات الأخرى[(12)].

وتوصلت دراسة (Cooke – 2004) إلى أن المدونات تمثل نشاطا للصحافة المدنية يمكن أن تلعب دورا مهما فى تفعيل الممارسة الديمقراطية داخل المجتمعات عبر ما تحدثه من مجال عام نقدى

ومن خلال ماتسمح به من تدفق حر للمعلومات وعبر كونها متاحة مما ييسر ويفعل من دور أفراد الجمهور كناشطين سياسيين وليس فقط كمستهلكين لما تقدمه وسائل الإعلام[13].

وخلصت دراسة (Papacharissi – 2007) إلى أن الإنترنت صنع من خلال وسائطه التعبيرية مجالا عاما يلتقى فيه أفراد الجمهور من مختلف المرجعيات بغرض المشاركة فى نقاش سياسى، وهو مايوسع من أفق كل منهم من خلال التعاطى مع وجهات نظر مختلفة ومتعارضة، أى أن وسائل الإعلام الجديدة صنعت مجالا عاما جديدا للحوار والنقاش السياسى[14].

وقدمت دراسة (Friedland et al – 2006) تأكيدا على أهمية دور المدونات باعتبارها نمطا ضمن صحافة المواطن Citizen Journalism و التى تعنى بالتعبير عن عموم المواطنين العاديين من غير النخب وتسمح لهم بالمشاركة والتفاعل، و توصلت إلى أن هذا النمط الصحفى يمنح أولوية لتغطية الشأن العام والدفاع عن مصالح الرأى العام والعمل كمراقب بدرجة أكبر من وسائل الإعلام التقليدية، وأنها أكثر انخراطا فى حياة وأنشطة مجتمعاتها[15].

وبحثت دراسة (Bentley – 2006) فى دوافع الإنخراط فى أنشطة التدوين وغيرها من أنماط صحافة المواطنين، وأثبتت الدراسة وجود اهتمام بالشئون السياسية واتجاهات مبلورة نحو قضايا المجتمع تحرك وتحفز هؤلاء الناشطين من المدونين[16].

وقارنت دراسة (Rederson – 2007) بين مدركات و دوافع التدوين لدى المدونين فى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وخلصت إلى أن المدونين فى كلا المجتمعين ينظرون الى التدوين كنشاط يمنح حالة من الرضا والإشباع الذاتى، وأن المدونين فى الولايات المتحدة يدركونه باعتباره نشاطا إبداعيا وكشكل صحفى فى حين يدركه مدونو المملكة المتحدة كمهارة تكنولوجية[17].

وعالجت دراسة (Coleman- 2005) أنماط إستخدام وتوظيف السياسيين للمدونات وأهدافه، وأظهرت الدراسة قدرة المدونات على منحهم مجالات تسمح بإجراء مناقشات وتفاعلات مباشرة يشارك فيها أكبر عدد من الجمهور المعنى للتعبير عن وجهات نظرهم تجاه مايقوم به السياسيون[18].

فى حين توصل (Keren - 2006) إلى نتائج مختلفة بشأن دور المدونات عامة وليست السياسية فقط فى تنشيط الحراك السياسى فى المجتمعات، وتوصل الى أنها لم تعمل بالضرورة فى هذا التوجه، فقد تضمنت مزيجا من خصائص المجال العام المتحدث عن الحريات مع قدر من الإنعزال والإنسحاب عن المشاركة العامة، ولاحظ وجود ميل عام غالب وصفه بالسلبية السياسية[19].

وأجابت دراسة (Mckenna & Pole - 2004) عن سؤال بشأن مدى أهمية المدونات السياسية، و توصلت الى أن المدونات تيسر وتدفع المشاركة السياسية من خلال ماتسمح به من مشاركات وماتطرحه من أراء[20].

وتناولت دراسة (Huanl - 2007) خصائص مجال المدونات Blogosphere وخلصت إلى أنها تيسر على الأفراد التعبير عن المواقف وإظهار أصواتهم ومشاركة خبراتهم وأفكارهم، كما منحت الأفراد إحساسا بالإنتماء لمجموعات من خلال ربط اهتمامات أعضاء الجماعة ببعضهم البعض وأنها تمثل حالة من التفاعلية الديناميكية لاتتأثر بعناصر القرب الجغرافى واختلاف التوقيتات[21].

وانتهت دراسة (Herring - 2008) عبر تحليل مضمون المدونات إلى أن سهولة المشاركة والدخول الى مجال التدوين قلصت فروق الإستخدام فيما يتعلق بمتغيرات النوع والسن، وأن المدونات يمكنها هكذا تقليص الإختلافات التى كانت قائمة فى مجال وسائل الإعلام التقليدية فيما يتعلق بالإستخدام والمشاركة[22].

وأثبتت دراسة (Blanchard - 2005) أن درجة الإحساس بالمجتمع الذى يعيش فيه الفرد واستشعار معطياته تزيد مع المشاركة فى المدونات وذلك من خلال مسح أجرى على عينة من 501 مبحوثا، كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط دال بين هذا النمط من الإدراك و بين المتغيرات الديموجرافية[23].

وخلصت دراسة (Franko - 2005) إلى أن الإنترنت يمنح مجالا عاما جديدا فى خصائصه وأكثر فعالية فى إمكانياته، لكونه يتغلب على معوقات المجال العام التقليدى الذى تصنعه وسائل الإعلام السائدة، وأن جوهر الديمقراطية متمثلا فى ضمان حق الناس فى المشاركة لم ينحقق بصورة أمثل كما حدث مع مجئ الإنترنت والوسائل الإتصالية الجديدة[24].

وعالجت دراسة (Roth – 2008) تقييم الصحفيين ومدركاتهم بشأن المدونات والمجال العام الذى تصنعه المدونات السياسية و انتهت الدراسة الى أنهم يرونها باعتبارها مجالا عاما يمنح المواطنين فرصا للتعبير والنقاش، وأكدت غالبية مفردات العينة على أن المدونين على المدى الزمنى الطويل سيطوروا آليات مهنية أكثر إحترافية فى تغطية الأحداث، كما شخصوا العيوب الأكثر بروزا ممثلة فى غلبة الطابع الشخصى عليها وغياب المعايير المهنية الصحفية والأخلاقية والميل لتقديم الشائعات[25].

وحللت دراسة (Barton – 2005) خصائص دور المدونات فى ترويج ودفع المناقشات الراشدة النقدية للقضايا والموضوعات من خلال ماتقوم به من دور حيوى فى دعم وتعضيد المجال العام النقدى عبر ماتتسم به من سمات تتمثل فى الإتاحة ويسر الإستخدام[26].

ورصدت دراسة (Lori Et Al – 2007) مدى فعالية المدونات المتضمنة فى الصحف، وخلصت إلى عدم قدرتها على زيادة مساحة النقاش العام حيث لم تنجح فى جذب مشاركة وتعليقات الجمهور على ماتقدمه وأن 80% من هذه المدونات لم تتمكن من جلب تعليقات جماهيرية[27].

وفيما يتعلق بطبيعة استخدام الجمهور للمدونات كأحد مصادر الأخبار خلصت الدراسة التى أجراها كل من(Hargove & Stempel - 2007) إلى أنه رغم زيادة مساحة تواجد المدونات داخل فضاء الإنترنت فإنها لم تصل بعد لأن تكون مصدرا رئيسا للأخبار وأنها لاتشكل بعد تهديدا للوظيفة الخبرية لوسائل الإعلام التقليدية[28].

دراسات المحور الثانى:

و تنوعت هذه الدراسات لتقدم توصيفا لخصائص المدونات وأجندة خطابها وطبيعة التفاعلية داخلها، وتقويم أدوارها الإعلامية، وفى هذا الصدد خلصت الدراسة التى أجراها كل من الباحثين (Trench & Quinn – 2003) إلى أن نمط إنتشار الأخبار وتقديمها عبر وسائل الإعلام الجديدة يتميز بتوجه إتصالى أفقى على عكس النمط الأحادى الرأسى الذى يتسم به أداء وسائل الإعلام التقليدية، وأن ذلك يمكن أن يقود إلى تعدد الخيارات المتاحة أمام الجمهور[29].

كما توصلت دراسة كل من (Drezner and Farrell – 2004) فيما يخص علاقة المدونات بوسائل الإعلام التقليدية، إلى أن الصحف والقنوات والإذاعات تستخدم محتوى المدونات كأطر تفسيرية للأحداث ولدعم ماتقدمه هى ذاتها، نتيجة لقدرة المدونين على التقاط واكتشاف وتقديم بعض الأحداث، وثبت وجود 10 مدونات أكثر تأثيرا وحضورا مسئولة عن 54% من كل الإقتباسات الخاصة بالمدونات فى وسائل الإعلام السائدة[30].

وتوصلت دراسة (Singer – 2004) إلى أنه وفيما يخص ممارسات الصحفيين أصحاب المدونات خلال فترة الإنتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2004 فإن هذه المدونات تنوعت فى تعليقاتها السياسية وحملت أيضا أراء ذاتية، وإن مدونات الصحفيين كتاب الأعمدة ومادة الرأى تضمنت حجم أراء أكثر من مدونات المخبرين الصحفيين المعنيين بالتغطية الخبرية وأن كلاهما وظف اقتباسات وتضمينات من وسائل الإعلام السائدة[31].

وسعت دراسة (Elliot - 2005) إلى معرفة أسباب ندرة عدد المدونات السياسيين من النساء ضمن أصحاب المدونات السياسية الأكثر شهرة والأعلى تصنيفا وأرجعتها الى أن مجال المدونات يتشابه كثيرا مع عالم وسائل الإعلام التقليدية حيث يتم تهميش وجود المرأة داخله فضلا عن قيام الرجال بالتفاعل بصورة أكبر مع المدونات السياسية الخاصة بالرجال قياسا بمدونات المرأة، كما يقل اهتمام المرأة بالتدوين عموما قياسا بالرجل[32].

وتناولت دراسة (Mckenna – 2007) المدونات السياسية المعنية بالسياسات العامة والتى تركـز على مجال موضوعى متخصص، وعبر تحليل محتوى لهذه المدونات أظهرت الدراسة أن المدونات تعمل على جذب الإنتباه لقضايا وتقديم تعليقات تتضمن خبرات ورؤى بشأنها، وتأطير للمناقشات، وأن هذه المدونات لاتعمل كمحفز على إنخراط القارئ فى أنشطة وأدوار سياسية[33].

وخلصت دراسـة (Burroughs – 2007) والتـى قامـت بتحليـل أنمـاط السرد السـياسى داخـل خطاب المدونات إلى توظيف المدونين أشكالا مختلفة من السرد السياسى والإضـطلاع بـأدوار مختلفـة من خلال هذه المدونات بالعمل كصحفيين وأحيانا كعناصر ترويج داخل الحملات السياسية[34].

وتطرقت دراسة (Schler et al – 2007) إلى تحليـل مـدى وجـود سـمات أسـلوبية محـددة لهـا ارتباطها الدال بمتغيرات كل من النـوع والعمـر فى المـدونات المكتوبـة باللغـة الإنجليزيـة، وقـد أثبتـت الدراسة وجود ارتباط دال احصائيا بين السمات الأسلوبية للتدوين وكل من النوع والعمر[35].

كما قام كل من (Kelly & Etling – 2007) بدراسـة حالـة المـدونات الإيرانيـة المنشـورة باللغـة الفارسية، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المدونات مثلت مجالا عاما تواجدت فيه تعبيرات متنوعة تعبر عن مختلف الفعاليات والمرجعيات الفكرية المتواجدة فى السـاحة الإيرنيـة، وأنـه عـلى عكـس المتوقـع كانت ساحة منفتحة سياسيا وأكثر تنوعا بما يتنافى مع أفكار الباحثين المسبقة عنها وقياسا كذلك بوسائل الإعلام الإيرانية التقليدية[36].

دراسات المحور الثالث:

ويضم هذا المحور مجموعة الدراسات والمقالات البحثية التى تناولت المدونات المصرية والعربية، وتأتى فى المقدمة هنا دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - 2008) والتى خلصت إلى التأثير الكبير للمدونات التى بلغ عددها وفق إحصاء الدراسة فى إبريل 2008 حوالى (160) ألف مدونة منها 18,6% ذات طابع سياسى، وأن 67,8% منها تستخدم اللغة العربية فى مقابل 20,8% تستخدم لغتين فى التدوين، ونسبة 9,5% منها تستخدم اللغة الإنجليزية، كما خلصت الى أن 6 شخصيات سياسية هم من ضمن أكثر عشرة شخصيات ورد ذكرها فى هذه المدونات[37].

وقامت دراسة (Lynch -2007) بتصنيف أنشطة التدوين وموضوعات المدونين العرب داخل عدة فئات منها الناشطين المنخرطين فى حركات سياسية يستخدمون المدونات لتنسيق الأفعال ونشر المعلومات ورصد ونقد الممارسات السياسية، و فئة المتواصلين الذين يكتبون بالإنجليزية فى الغالب ويخاطبون جمهورا غربيا، ثم فئة مدونى المجال العام الذين يشاركون بعمق فى مناقشة القضايا السياسية الداخلية[38].

وقامت دراسة (Isherwood - 2007) بتوصيف سمات التدوين السياسى فى مصر موضحا أن الخصائص الديموجرافية للمدونين فى مصر تتمثل فى كونهم شبابا متعلما لديه مستوى مرتفع من النشاط والفاعلية السياسية عن المتوسط العام السائد فى المجتمع وأن فضاء المدونات فى مصر يتمتع بحرية واسعة وأنه باستثناء عدد محدود جدا من المدونات لاتواجه المدونات فى مصر عامة حظرا أو منعا وأن المدونات السياسية لعبت دورا فى ربط النشطاء السياسيين المصريين فى الداخل بالصحفيين الأجانب وبشبكات الخارج[39].

وتوصلت دراسة (Radsh - 2008) إلى أن مجال المدونات فى مصر استطاع أن يتحدى الدور المهنى المميز للصحفيين بتقديم ساحات بث ونشر أمام المواطنين العاديين، كما أصبحت نوعا من الإعلام البديل وغلب على المدونين كونهم نشطاء سياسيين[40].

ورصدت دراسة (Ajemian – 2008) توظيف الإخوان المسلمين للمدونات خلال عام 2005 الملئ بالأحداث الإنتخابية الرئاسية منها والبرلمانية وأحداث سياسية أخرى مختلفة وذلك عبر المدونات الخاصة بأفراد ينتمون للجماعة، بهدف يتمثل فى تقديم نشاط ومضمون معارض[41].

ورصدت دراسة (Weyman – 2007) خصائص التدوين الشخصى الاجتماعى فى مصر عبر عدد من المدونات التى خلص الى أنها عبرت فى مضمونها عن تحد للقيم الاجتماعية السائدة من قبل شباب ينتمون للطبقة الوسطى المعولمة، وأن هذه الطبقة المعولمة البازغة كما يصفها تستخدم المدونات لإيجاد مجتمع أقل تحكما وسلطوية فى مجال القيم والعادات الاجتماعية[42].

واستخلصت دراسة (Otterman – 2007) سمات مضمون المدونات النسائية المصرية ووصفتها بأنها تتنوع مابين المعنى بالحياة الشخصية ومابين المعنى بالشئون السياسية، وأن المدونات مثلهم مثل المدونين الذكور ينتمون إلى شرائح الطبقة الوسطى وغالبيتهم أقل من 30 عاما وأنه يتم من خلالها المشاركة فى وجهات النظر والتعبئة بشأن قضايا اجتماعية مثل التحرش بالنساء[43].

ملاحظات على الدراسات السابقة:

يلاحظ أنه وبينما تنوعت الدراسات الغربية لظاهرة المدونات لترصد أنماط حضورها فى المجتمع سواء عبر ماتؤديه من مساهمات فى بناء مجال عام يتجاوز أفق المجال العام بشكله التقليدى الذى تشكله وسائل الإعلام السائدة، راصدة كيف وسعت وغيرت المدونات من خصائص وفعالية المجال العام الجديد بزيادة مساحات التعبير أمام مختلف قطاعات الجمهور عبر تيسير الإتاحة سواء لإنشاء المدونات أو المشاركة فى التعليق على ماتطرحه، ومنحت الفرصة لتفاعلية غير مسبوقة فى مجال مناقشة القضايا والأراء تساعد على زيادة إنخراط الأفراد فى التفاعل مع الشأن العام، وأن الأمر لايقف عند حدود القضايا السياسية بل يأخذ مسارات أبعد تتصل بقضايا اجتماعية واقتصادية مهمة، و قدمت الدراسات عدد من المؤشرات بشأن طبيعة دور هذا المجال العام فى إدارة نقاش مجتمعى، وخلصت العديد من هذه الدراسات إلى أهمية دراسة المدونات باعتبارها تعبيرات اجتماعية جديدة تنخرط فيها فى الغالب أجيال شابة، وهو الأمر الذى يتطلب توافقا مع معدلات نموها و استخدامها من قبل الجمهور و التصدى لها بدراسات متعمقة.

وبينما وقفت الدراسات العربية عن حدود وصف الظاهرة من خلال التعبير التاريخى عن نشأة المدونات المصرية والخصائص الكمية لانتشار الظاهرة فى الفضاء المصرى، فقد سعى باحثون أجانب الى تناول ربما أعمق نسبيا لظاهرة المدونات فى مصر سعيا وراء اكتشاف المرجعيات الفكرية التى تحكم حركتها، والتركيز على خصائص التعبيرات السياسية والإجتماعية التى تحملها وتروج لها، كما قامت بمحاولة لفهمها كتعبير عن قيم سياسية واجتماعية لشباب ناشط ينتمى لشرائح الطبقة الوسطى فى مصر.

ونحن إذ نستفيد من كل هذا التراكم المعرفى ونتائج هذه الدراسات فى بلورة مشكلة الدراسة وأهدافها، فإننا أيضا نستخلص منها مايجعلنا نسعى هنا لنقدم جهدا بحثيا ينجو من الإستغراق فى مجال الإكتفاء بتعريف ووصف ظاهرة المدونات وأهدافها كمنحى نظرى أولى، أو الوقوف عند حدود الوصف الكمى لأغراض التوثيق لحالة التدوين فى مصر كما فعلت الدراسات العربية، وفى

الوقت ذاته الذى نعتمد على جهد علمى موضـوعى يتمثـل فى تطبيـق منهجيـات وأدوات تحليـل توفر بعدا موضوعيا فى التحليل واستخلاص المؤشرات التحليلية ينجو من ذاتيـة التحليـل والتفسـير الذى استغرقت فيه الدراسات الأجنبية التى تصـدت لدراسـة المـدونات المصريـة والعربيـة، حيـث وقفت عند حدود تقديم قراءة ذاتية لبعض التدوينات واستخلاص مـؤشرات عامـة، وغلـب عليهـا الوصف وغياب تطبيق أدوات بحثية فى تحليل الظاهرة، وهكذا فقد توافرت مؤشرات تؤكد اتسـاع مساحة دور المدونات كمجال عام يطرح ويناقش قضايا الشئون العامـة فى مصر بمـا يقتضـيه ذلـك من رصد أشمل وتحليل أعمق تحاول هذه الدراسة أن تقوم به.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة نحو تحقيق هدف مركزى يرتبط بمشكلة الدراسة ويرشد عمليات جمع البيانات واستخلاص المؤشرات التحليلية، ويتفرع عنه مجموعة من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالى:

1/ مدى قيام مدونتى الدراسة(الوعى المصرى – نورا يونس) بأداء مجموعة الأدوار الخاصة بتشكيل مجال عام تطرح فيه التعبيرات السياسية والاجتماعية لقضايا وموضوعات الشئون العامة وفقا لأدوار وتعريفات المجال العام الجديد المتأسس على الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة، وما أبرز الخصائص النوعية لهذا المجال العام وتطبيقاتها فى مجال الأداء الإعلامى لمدونتى الدراسة.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية متكاملة كما يلى:

- التعرف على أجندة القضايا المركزية التى تطرحها مدونتا الدراسة للتعرف على مراكز اهتماماتهما فى مجال معالجة وتقديم مختلف الشئون العامة ودلالات ذلك.
- التعرف على أجندة القضايا الثانوية التى تتضمنها كل قضية مركزية ودلالتها فى التعبير عن اهتمامات مدونتى الدراسة.
- تحليل خطاب مدونتى الدراسة المعنى بتقديم هذه القضايا من حيث نوع الأطروحات المستخدمة فى التعبير عن المواقف والحجج الداعمة لهذه الأطروحات.
- رصد اتجاهات خطاب مدونتى الدراسة فى التعامل مع هذه القضايا المختلفة، ودلالات هذه التوجهات فى شرح علاقة الخطاب بالواقع السياسى والاجتماعى الذى يتعامل معه وينطلق منه.
- رصد نوع مصادر المعلومات التى يوظفها خطاب المدونتين فى مجال تقديم وطرح القضايا المتعلقة بالشئون العامة ودلالة استخدام هذه المصادر.

- رصد نوع وسمات الفاعلين المركزيين الذين ينسب لهم خطاب مدونتى الدراسة أدوارا وصفات مختلفة ودلالة ذلك.

- رصد نوع الروابط الخاصة بمواقع الصحف ووسائل الإعلام المختلفة التى يتضمنها خطاب مدونتى الدراسة ودلالة تضمين هذه الروابط.

- التعرف على اتجاهات النقاش التى يصنعها مجال المدونتين عبر مداخلات القراء بشأن القضايا المتعلقة بالشئون العامة ودلالات ذلك.

- تحليل طبيعة العلاقة بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب المدونتين واتجاهات الخطاب إزاء هذه القضايا ومواقف السلطة التنفيذية.

- تحليل طبيعة علاقة سمات الفاعلين داخل خطاب المدونتين وبين نوع مصادر المعلومات التى يوظفها الخطاب فى مجال وصف هؤلاء الفاعلين.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

نظرا للطابع الإستكشافى لهذه الدراسة فإنها توظف عددا من التساؤلات التى تسعى للإحاطة بجوانب أداء مدونتى الدراسة كمجال عام، حيث تمثل التساؤلات هنا نطاقا إجرائيا يرشد عملية جمع البيانات من منطلق تعبيره عن عناصر المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وما يقتضيه منطق تحليل الخطاب وأدواته البحثيه من أنماط تحليلية ذات منحى كيفى يدخل فيه عنصر التكميم كمؤشرات دالة، بينما تمثل الفروض وعملية تحقيقها مجالا لرصد وتحليل علاقات الإرتباط بين بعض متغيرات الدراسة التى تتسم بالطابع الكمى القابل للتعامل الإحصائى معه للكشف عن مدى وجود إرتباط أو إستقلال بين بعض المتغيرات داخل الظاهرة ودلالات ذلك:

أولا: تساؤلات الدراسة:

1/ ما خصائص أجندة القضايا المركزية والقضايا الثانوية الخاصة بالشئون العامة التى عبرت عنها الأطروحات المقدمة فى المدونتين طوال فترة الدراسة؟

2/ ما اتجاهات معالجة وتقديم خطاب المدونتين لمختلف هذه القضايا كما عبرت عنه الأطروحات والحجج المقدمة طوال فترة الدراسة؟

3/ ما نوع القوى الفاعلة المركزية التى نسب خطاب مدونتى الدراسة لها أدوارا وصفات محددة شكلت تصوراته بشأنها؟

4/ ماخصائص أجندة القضايا الثانوية التى تضمنتها كل من القضايا المركزية داخل خطاب المدونتين من حيث أولويات طرحها و توجهاتها؟

5/ ما طبيعة مصادر المعلومات التى وظفها الخطاب فى تقديمه وطرحه لقضايا الشئون العامة وما دلالات توظيفها؟

6/ ما نوع الروابط الخاصة بمواقع الصحف والجهات المختلفة المتضمنة داخل خطاب مدونتى الدراسة فى تقديم قضايا الشئون العامة وما دلالات ذلك؟

7/ ما خصائص النقاش الدائر حول مختلف قضايا الشئون العامة فى المجال العام لمدونتى الدراسة والتى شارك القراء فيه بالتعليق والمعلومات ومختلف أنواع المدخلات ومادلالات كل ذلك؟

ثانيا: فروض الدراسة:

1/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتى الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السطة التنفيذية.

2/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع روابط المواقع المختلفة الموظفة داخل خطاب مدونتى الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السطة التنفيذية.

3/ يوجد ارتباط دال احصائيا بين معدل مشاركة الجمهور بالتعليق على التدوينات وبين نوع قضايا الشئون العامة التى تعرضها وتناقشها المدونتان.

4/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتى الدراسة وبين سمات الفاعلين داخل خطاب المدونتين.

5/ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين نوع الفاعلين الحاضرين داخل خطاب المدونتين وبين اتجاهات الخطاب بشأنهم.

الإطار المنهجى للدراسة:

اعتمد الباحث على عدد من المناهج تتناسب مع احتياجات عملية جمع البيانات واستخلاص النتائج للاجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق فروضها، حيث وظف الباحث منهج المسح من أجل ايجاد اطار منظم يمكن من خلاله تحديد العينات وجمع البيانات الخاصة بالدراسة فى الاطارين الموضوعى والزمنى للدراسة.

أدوات تحليل خطاب المدونات:

انطلاقا مما أكدته الدراسات من أن المدونات تشكل بيئة خصبة لتحليل الخطاب بسبب طبيعتها الحوارية التى تتأتى من خصائص التعليقات التى تدفع وتطور الحوار(44).

إنطلاقا من توظيف الباحث لأدوات التحليل الكيفى للخطاب فقد اعتمد على أداتى التحليل المعنيتين باستكشاف دلالات محتوى الخطاب الصحفى، عبر التركيز على تحليل لغة الخطاب ووحداته فى سياق تناصه مع خطابات أخرى موازية، وفى ضوء علاقته بالواقع الاجتماعى الذى ينطلق منه ويعبر عنه.

1/ أداة مسار البرهنة:

وهى تسمح عبر تطبيقها باستخراج وتصنيف أطروحات الخطاب فى اطار فئات التحليل الخاصة بالظاهرة المدروسة مع رصد عملية تقديم الحجج الدالة على صحة الطرح سواء فى أطروحات المدونين أو فى أطروحات جمهور المعلقين على مدونتى الدراسة.

2/ أداة تحليل القوى الفاعلة:

وقد ظفها الباحث هنا لاستخلاص نوع تقييم المدونتين للفاعلين المختلفين الذين ينسبون لهم أدوارا وصفات داخل الأطروحات سواء سلبا أو إيجابا.

عينات الدراسة:

أولا: عينة مدونات الدراسة:

توافقا مع موضوع الدراسة الذى يعنى برصد خصائص المجال العام للتعبيرات السياسية والإجتماعية لخطاب المدونات، فقد كان من الضرورى أن يقوم الباحث بعملية حصر دقيق وشامل للمدونات الأكثر اهتماما بقضايا الشئون العامة، وكذلك الأكثر حضورا لدى جمهور المدونات، والأكثر تضمينا واستخداما داخل مختلف وسائل الإعلام السائدة، وقد قام الباحث بعدد من الإجراءات فى هذا الصدد على النحو التالى:

1/ رصد المدونات التى يتم الإستعانة بها أو الإعتماد على محتواها داخل وسائل الإعلام وذلك عبر متابعه للصحف القومية والخاصة والحزبية فى.

2/ سؤال بعض الصحفيين وبعض معدى برامج التليفزيون عن المدونات الأكثر حضورا وتوظيفا واعتمادا عليها ومتابعة لها وتوظيفها لها فى ممارساتهم الإعلامية.

3/ متابعة أهم المدونات التى يتكرر وجودها داخل معظم المدونات المصرية المطروحة على فضاء الإنترنت باعتبارها مدونات مؤثرة وقائدة.

وكذلك وظف الباحث معيارا موضوعيا يمثل مؤشرات تعارف عليها الباحثون فى دراسة ظاهرة المدونات، وعبرت عنها تطبيقات بحثية متنوعة وتتمثل تحديدا فى مؤشرين محددين هما "معدلات اقبال الجمهور على المدونة وتفاعلهم معها بالتعليق و الردود والتغذية بالمضمون، وكذلك معدلات اقتباس روابطها داخل كل من وسائل الإعلام المختلفة وداخل المواقع والمدونات الأخرى"[45].

وهكذا ووفقا لهذه المؤشرات والمعايير تم رصد واستطلاع عشرات المدونات التى تضمها ساحات ومجمعات التدوين المصرى المختلفة والتى تتضمن أغلب وأشهر المدونات المصرية، وخلص الباحث إلى عدد كبير من المدونات، وقد ارتأى أن يختار من بينها إستنادا إلى مؤشرات طرحتها دراسات تناولت ظاهرة المدونات عبر تطبيق معايير إضافية، جاءت على النحو التالى:

- أن يكون هناك اهتمام واضح وتفصيلى بقضايا الشئون العامة ويكون هذا الإهتمام قد تم التعبير عنه من خلال معالجات مكثفة ومتنوعة.
- أن يكون للمدونة وجود فى المجال العام للإنترنت فترة زمنية تزيد عن عام كامل وهو مايتيح بلورة خطاب واضح المعالم بشأن ماتتناوله من أحداث.
- أن تعكس تباينا فى مجالات اهتمامها والقضايا التى تعنى بتناولها.
- أن يكون هناك جمهور يتابعها وفقا لمؤشرات تتعلق بمعدل التردد على المدونات كمعيار لكثافة الحضور الجماهيرى النسبى.
- كذلك يكون من المهم أن تتناول المدونة قضايا وموضوعات جدلية وتفسح المجال للنشر والتعليق فيما يتعلق بما تتناوله وتطرحه من قضايا و بما يتقاطع بالموافقة والدعم أو المعارضة مع ماتطرحه.
- أن تبتعد المدونة عن حيز عرض مجرد للتجارب ذاتية و تتضمن أبعادا أكثر اتساعا ورحابة لتقدم معالجات لقضايا تخص قطاعات أوسع وشرائح أكبر من الجمهور.

وقد خلص الباحث إلى خمس مـدونات متنوعـة تعكـس هـذه المـؤشرات، منهـا مدونـة الـوعى المصرى، ومدونة نورا يونس، ومدونة علاء ومنال، ومدونة جبهة التهييس الشعبية، ومدونة أنا إخوان.

وقد رأى الباحث أن يتجنب المدونات التى تتخذ مرجعية أيديولوجية واضحة ومحددة نظـرا لمـا أظهرته المؤشرات الإستطلاعية من كونها ذات توجه أحادى يعبر عن موقـف المـدون وتحيزاتـه والتيـار الذى ينتمى إليه وتكون فى الغالب مغلقة عليه وعلى أنصار هـذا التوجـه، وهكـذا تـم الإسـتقرار عـلى مدونتى الوعى المصرى لوائل عباس، ومدونة نورا يونس للمدونـة نـورا يـونس لتعكسـا معـا خصـائص المجال العام الذى يسعى الباحث لتحليله.

و فيما يتعلق بمدونة وائل عباس "الوعى المصرى" يرى بعض الباحثين أنه وخلال عام 2005 اتسع مجال المدونات المصرية ودخل وائل عباس عبر مدونته "الوعى المصرى" لتغطـى الأنشـطة والفعاليـات السياسية التى اتسعت فى مصر فى تلك الفـترة تزامنـا مـع مجريـات سياسـية واتسـع نطـاق المـدونات ليتضمن أبعادا وموضوعات مختلفة[46].

وفيما يخص مدونة نورا يونس يرى باحثون أنها "من المدونات التى تكتبها المرأة و تتنـوع مـابين الذاتى والسياسى. ومدونة نورا يونس أشهر مدونة مصرية لفتاة نشطة فى حركة كفايه الاحتجاجية[47].

عينة الفترة الزمنية للدراسة:

تمتد عينة الدراسة طوال الفترة من أكتوبر 2007 وحتى نهايـة أكتـوبر 2008، وهـى فـترة بحثيـة معاصرة تتيح للباحث الوقـوف عـلى طبيعـة المجـال العـام الـذى أسسـت لـه مـدونتى الدراسـة فـيما يتعلق بشئون عامة معاصرة وحديثة، فضلا عما أثبتته الدراسة الإستطلاعية بأن هذه الفترة كانت مليئة بالأحـداث والفعاليـات السياسـية والإجتماعيـة والتـى عـبرت عـن معـدل نشـاط سـياسى واجتماعـى

مرتفع الوتيرة فى الشارع المصرى تجاوبت معها مدونتا الدراسة بالرصد والتحليل وبناء مجال عام دار فيه نقاش موسع شارك فيه الجمهور، كأحداث الإضرابات المختلفة ومنها أحداث 6 إبريل وما شهده الشارع من احتجاجات سياسية وعمالية وخاصة بالموظفين، فضلا عن إنتخابات المحليات وكذلك أحداث التحرش الجنسى، وحصار غزه وإختراق الجدار الحدودى المصرى مع غزه من قبل حركة حماس، مما جعلها فترة ثرية بأحداثها وتفاعلاتها.

اجراءات صدق وثبات التحليل:

وعبر عملية تعريف دقيق لحدود فئات التحليل والتى تم ضبطها عبر مختلف مراحل البحث يتحقق لفئات التحليل صدقها الموضوعى حيث أنها فى إطار عملية تحليل الخطاب لا تكون مجرد فئات مستخلصة من تحليل عينة مضمون محدودة كما هو الحال فى مجال أداة تحليل المضمون، حيث أن تكوين فئات المضمون فى سياق التحليل الكيفى تعبر عن تطور مراحل البحث وما يتزامن معها من تطور فى مجال تعريف الفئات واستكمالها.

وقد أجرى الباحث اختبار الثبات للأطروحات وتصنيفها وفق فئات القضايا المختلفة المركزية والفرعية كما تضمنتها المدونات وكما استخلصتها أدوات تحليل الخطاب.

وتم استخراج (80) أطروحة وتوزيعها تحت فئات التحليل الرئيسية والفرعية، وتم هذا الاختبار على مستويين، قام الباحث بعد مضى فترة شهر من إجراء عمليتى استخراج وتصنيف الأطروحات بتحليل ذات التدوينات واستخراج وتصنيف الاطروحات وجاءت نسبة الثبات بين التحليلين (95%)، و تم اجراء اختبار ثبات بين تحليل أجراه الباحث وتحليل قام به زميل آخر وبلغت نسبة ثبات التحليل (92,5%)، ومما يؤكد نسبة الثبات العالية لعملية تحليل وتصنيف الأطروحات داخل فئات التحليل يعبر عنها متوسط ثبات نسبته مرتفعه تعبر عن دقة مؤشرات التحليل (93,8%).

التحليل الإحصائي للبيانات:

وظف الباحث مستويين من العمليات الإحصائية، الأول يختص بالإحصاء الوصفى يرصد ويصنف فئات القضايا الرئيسية والأخرى الفرعية التى شكلت أجندة قضايا خطاب مدونتى الدراسة،ثم أجرى الباحث اختبار ($كا^2$) Chi Squar لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة، ويتم قبول فرض وجود ارتباط عند مستوى معنوية (0,05) فأقل.

الإطار النظرى للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الإطار النظرى الخاص بتعريفات خصائص وعناصر وأدوار المجال العام (Public Sphere) والتى قدم فروضها الأساسية[48]Habermas، و تابع وعدد من الباحثين تطوير عناصرها ومدخلاتها المعرفية، إرتباطا بتنوع وامتداد خصائص المجال العام بفعل تأثير شبكة الإنترنت وما نجم عنها من ظهور مجال عام جديد يتأسس على شبكة الإنترنت Networked Public Sphere، وحيث يمثل مجال المدونات (Blogosphere) مكونا رئيسيا داخل هذا المجال العام الجديد.

وتقوم نظرية المجال العام فى بنيتها الجديدة على محاولة فهم حدود الدور الذى تقوم به فى وسائل الإعلام الجديدة فى إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن الرأى العام النشط، و بحيث تكون إطارا نظريا متكاملا يمكنه أن يوضح حدود الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام الجديدة ممثلة فى المدونات والمنتديات ومجموعات النقاش فى إدارة وتوجيه النقاش السياسى والاجتماعى فى المجتمع من أجل تعزيز المشاركة العامة وترشيد مدخلات صناعة القرار وصولا الى دعم كفاءة الفعل الديمقراطى فى المجتمعات عبر بلورة رأى عام يحظى بأولويات تحظى باتفاق جماهيرى وتمنح الشرعية للعمليات السياسية المختلفة.

ويرى Habermas أن المجال العام يتشكل ويتكون من خلال اتاحة ساحات ومنتـديات للنقـاش فى القضايا السياسية تعنى وتعمل على إعادة تنظيم و بلورة الأراء المعروضة بشـأن القضـايا وترشـيحها وفق جدارتها ووفق ماتحظى به من إهتمام عام من قبل المشاركين فى النقاش.

ويحدد (Habermas – 1997) ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام أو ثلاثة مظاهر تميـزه وتميز وسائطه التعبيرية أولها أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع، وثانيا أن يساوى مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه وبغض النظر عن أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، وثالثا أن تكـون أى قضـية قابلـة لأن تكون موضع نقاش[49].

ويقسم هيبرماس النظام المجتمعى الى ثلاثة أنظمة فرعية، النظام السـياسى ثـم أنظمـة وظيفيـة أخرى كالتعليم والصحة والخدمات، وأخيرا المجتمع المدنى، ويعمل المجال العام هنا على ربـط وتوثيـق حالة التفاعل بين هذه الأنظمة، هذا المجال العام الذى يتمتع بالإستقلال يكون قادرا على إدارة النقاش وترشيح الأراء المقدمة وتنقيحها وبلورتها لتكون فى النهاية ليست مجرد أراء مطروحة بل أراء لها أولويه وتقدير وتعبر عن حالة النقاش العام التى دارت من خلاله.

هذه الأراء المهمة تتمتع بدورها بقوة يسـميها Communication Power تختلـف عـن القـوة التى يتمتع بها النظام السياسى فى المجتمع إذ إنها وليدة المجال العام كتعبير مسـتقل عـن الـرأى العـام وتفاعلاته إزاء الشئون العامة، وهو الذى يمنح الشرعيه للنظام السياسى ذاته، حيث يعتمد الأخـير عـلى مخرجات المجال العام لإدامة هذه الشرعية عبر التعبير عن هـذه الأراء المقـدرة التـى هـى نابعـة مـن جدل وحوار داخل هذا الرأى العام.

ويرى هيبرماس أنه رغم إرتباط المجال العام المتشكل عبر الوسـائط الإعلاميـة بالأنظمـة المجتمعيـة الثلاث فإن إستقلاله والمعايير المهنية التى تحكم نمط عملـه تمنحـه تلـك القـدرة و ذلـك التـأثير، والفكـرة الأساسية عند هيبرماس أن إستقلالية أدوار الأفراد هى المحدد الـرئيسى لمـدى فعاليـة المجـال العـام وهـو مايجعل المدونات مجالا خصبا للدراسة كمجال عام من واقع ماتتيحه مـن إمكانيـات للمشـاركة والحـوار أمام فئات مختلفة، من واقع اهتمامها بابراز القضـايا وتطـوير نقاشـات حولهـا، فضـلا عـن معـدل أعـلى

من التفاعليه غير متاح تاريخيا فى وسائل الإعلام التقليدية، وهو مايعنى أن شروط عمل هذه الوسائل الجديدة تحقق مفهوم وأدوار المجال العام بصورة أمثل.

و أدى تطور مفهوم المجال العام بعد الإنترنت وتطبيقاته الإعلامية، و ما ارتبط به من دخول وسائل الإعلام الجديدة إلى تحول فى طبيعة هذا المجال العام ليكون أكثر مرونة اتصالية واستجابه لاحتياجات المشاركين، حيث وسع من قدرة المجتمع المدنى على المشاركة والتفاعل، كما أنه وسع من نطاق المجال العام ذاته لينشأ مجال عام يتأسس على شبكة الإنترنت Networked public sphere.

هذا الأمر أحدث تغييرا وتطويرا لأحد العناصر المهمة فى نظرية هيبرماس والمتعلقة بما يسمى الردود الإتصالية أو رجع الصدى المجتمعى حيث أتاحت وسائل الإعلام الجديدة مزيدا من القدرات الإتصالية والتفاعلية بين مختلف عناصر المنظومة المجتمعية وأنظمتها الفرعية، من خلال ما أتاحته للأفراد والجماعات والقوى من قدرات للمشاركة والتفاعل غير مسبوقة فى تاريخ النظام الإتصالى.

وقدم (Friedland Et Al – 2006) تطويرا لأراء هيبرماس وتطبيقات لها فيما يتعلق بوسائل الإعلام الجديدة وبروزها وماحدث من تعقد فى طبيعة الأنظمة المجتمعية القائمة، بالتركيز على فكرة وتطبيقات المجال العام الجديد ذى المواصفات الأكثر مرونة وتفاعلية والمتأسس على الشبكات Networked Public Sphere، حيث أصبحت الشبكات هى التى تلعب دورا فى ربط المجالات الخاصة للأفراد بمجالات عامة متعددة كما أنها تلعب دورا مؤثرا وحيويا فى تشكيل وبلورة تدفقات الراى العام، هذه الشبكات تدعم وتشجع اتساع قاعدة إنتاج الرؤى من خلال الجمهور و الأفراد وتسير فى اتجاه إحداث مزيد من التداخل والتفاعل فضلا عن سرعة أداء كل هذه المهام، متغلبة على قيود المجال العام التقليدى الذى لم يكن منفتحا بصورة كافية لمشاركات الجميع نتيجة قيود متعلقة ببنية الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التقليدية، و هكذا أيضا يتولد عبر النقاش العام بلورة لتوافقات يتم التعبير عنها عبر قوة اتصالية اقناعية يعتمد عليها النظام السياسى ليحظى بشرعية[(50)].

وفى هذا السياق يرى (Benkler – 2006) أن هذا النمط من توظيـف وسـائل الإعـلام الجديـدة "يتيح الفرص لعدد كبير من الناشطين والفاعلين فى المشاركة فى إنتاج الخطاب العام وأن يـؤدوا دورهـم بالمشاركة فى الساحات السياسـية بـدلا مـن الأدوار المعتـادة و التـى تتمحـور حـول القيـام بالتصـويت الإنتخابى من حين لآخر للتعبير عن تفضيلاتهم"[51].

هكذا تمثل المدونات Blogosphere مجالا عاما أكثر رحابـه للمشـاركة الديمقراطيـة، وذلـك مـن خلال تقليل قيود النشر والبث أمام الأفراد والقوى التى تحول موانع متنوعة دون التعبـير عنهـا داخـل وسائل المجال العام التقليدية، كما أنها تلعب دورا فى تجسير الفجوه بين من يملكون ومـن لايملكـون فى مجال نشر الأفكار والتخاطب مع الرأى العام، أنطلاقا من كونها قد وسعت من نطاق مجـالات التعبـير أمام قطاعات جماهيرية أوسع.

ويرى (Dilip – 2008) أن المدونات نشطت المجال العام من خـلال دعـم التفاعليـة حـين لبـت احتياجات أفراد متنوعين لوسـائط تعبيريـة مسـتقلة، وعـبرت عـن إتسـاع قاعـدة الناشـطين والفـاعلين ويسرت أمام قطاعات أكبر وأكبر من الجمهور الإنخراط فى مناقشة قضايا وأحداث الشأن العام[52].

وفى هذا السياق يرى البـاحثون أن المـدونات أعـادت تنشـيط المجـال السـياسى ودعـم مشـاركة المواطنين نتيجة كونها تنمو بمعدلات مـؤثرة وتتـيح قـدرات تفاعليـة عـبر الـروابط والنصـوص الفائقـة والإحالات لمختلف المصادر، كما وجد الباحثون أن المدونات السياسـية تـرتبط ببعضـها بصـورة مكثفـة تعيد دمج مجموعات منفصلة متنوعة التوجهات فى سياق أوسع مما يجعل منهـا مجـالا عامـا، ولـذلك "فهى من خلال مواصفات هيكلية فى بنيتها تكون مجالا عاما مثاليا من حيث سهولة التصميم وانتشـار برامجها، ومع محدوديـة التكلفـة وسـهولة التشـغيل وتضـمين التعليقـات والـروابط وملفـات الصـوت والفيديو والنصوص وكل ذلك يتم فى دقائق معدودة كما أنها تمنح فرصا متساوية فى التواجد والمشاركة وتتسع لتشمل الجميع"[53].

نتـائج الدراسـة:

يكشف الجدول التالى (جدول رقم 1) عن أجندة القضايا الرئيسية التى تم تصـنيف الأطروحـات التى قدمتها مدونتا الدراسة بشأنها والتى حظت بتعليقات ونقاش وتبادل للأراء حولها، بحيث شـكلت أجندة المجال العام الذى أسست له مدونتا الدراسة، ويمكن استخلاص عـدد مـن المـؤشرات التحليليـة، وذلك على النحو التالى:

1/ تضمنت أجندة القضايا الرئييسة التـى طرحتهـا مـدونتا الدراسـة حيـزا متنوعـا يؤكـد أن كـلا المدونتين مثلتا مجالا عاما يعنى بمختلف قضايا الشئون العامة، وأكدت على محدوديـة العـنصر الـذاتى المتعلق بهيمنة شئون شخصية تتمحور حول اهتمامات خاصة بالمدون، حيث اتضح مـن نـوع القضـايا والموضوعات التى طرحتهـا المـدونتان وأولـتهما اهـتمامهما أن هـذه القضـايا كانـت تواكـب مختلـف الأحداث والقضايا المثارة فى الواقع بالرصد والعرض وادارة النقاش وطرح المواقف، والسعى نحـو بلـورة توجهات محددة والحث على القيام بسلوكيات.

وهكذا تنوعت أجندة القضايا المطروحة لتتضمن وكما يوضـح الجـدول قضـايا سياسـية، وقضـايا تتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين، وقضايا خاصة بحرية الرأى والتعبير فى مختلف وسائل الأعلام سـواء التقليديـة The Mainstream Media أو عـبر وسـائل الإعـلام الجديـدة The New Media الخاصـة بالمدونات والمنتديات و غيرها.

جدول رقم (1) يوضح أعداد والنسب المئوية للقضايا الرئيسة التى تمحورت حولها الأطروحات التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

نوع القضايا	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
القضايا السياسية	289	26,7
قضايا الحقوق المدنية للمواطنين	235	21,6
قضايا حرية الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام التقليدية والجديدة	229	21,1
قضايا الشئون الخارجية	174	16,1
القضايا الإقتصادية	89	8,3
القضايا الإجتماعية	29	2,7
قضايا أخرى متنوعة	38	3,5
المجموع	1083	100

وامتد الإهتمام ليشمل قضايا خارجية غير منفصلة عن الإهتمامات الداخلية، تتعلق بكيف تـؤثر إدارة مصر لعلاقاتها العربية على أوضاع العمالة المصرية بالخارج، ثم يمتد لمتابعة أحداث غزة بمختلـف تداعياتها وإدارة نقاش حول الدور المصرى هناك و تقييمه ورصد علاقتـه بمختلـف القـوى والفصـائل الفلسطينية.

كما تضمنت الأجندة قضايا اقتصـادية تطـرح وتنـاقش بطالـة الشـباب وأحـوال الفقـراء فى مصر وكذلك الاحتكارات الإقتصادية وغيرها.

وامتد نطاق تغطية مدونتى الدراسة إلى ساحة القضايا الاجتماعية لتبادر بطرح ومناقشـة قضـية التحرش بالمرأة، وتساهم فى توثيق ممارساتها وعرضها على الرأى العام واثارة نقاش مجتمعى موسع عن التحرش وكيفية التصدى له منبهة إلى مخاطره و محذرة من أثـره عـلى الصـورة القوميـة وعـلى شـعور المواطنين بالأمان فى الشارع المصرى، وهو ماساهم فى إثارة وعى مجتمعى بـه وجـذب اهـتمام وسـائل

الإعلام والهيئات المختلفة لمتابعة الحدث، كما عرضت وناقشت قضية التطرف الدينى والإرهاب لتقـدم إدانة للظاهرتين.

وتضمنت المدونتان اهتمامات أخرى متنوعة تتابع حركة التدوين فى الـداخل والخـارج، ولايخلـو الأمر من أطروحات فنية وأدبية محدودة الحضور.

كل هذه التعبيرات مثلت حالة اهتمام موسع بالشان العام عبر المدونتين وعبر مشـاركات القـراء، وهكذا عملت المدونتان كمجال عام فعلى يعنى بالمتابعة والطرح وادارة للنقاش وتيسير التفاعليـة، ثـم السعى نحو بلورة أراء إزاء قضايا الشئون العامة المختلفة.

2/ شكلت القضايا السياسية مركز الإهـتمام الأول فى المجـال العـام للمـدونات، وهـو أمـر ارتـبط بطبيعة الفترة الزمنية للدراسة والممتدة خلال عام من أكتوبر 2007 وحتى نهاية أكتـوبر 2008، والتـى شهدت فعاليات سياسية متنوعة، وعدد من التظاهرات والإضرابات والنقاش السياسى، الذى انخرط فيه المدونون وفتحوا صفحات مدوناتهم لطرح قضايا ذات صلة وتقديم تعبيرات بشأنها.

كما أن هذا العدد الكبير من الأطروحات الـذى تـم رصـده وتحليلـه (1083) يـدل عـلى حجـم تفاعل القراء مع الأطروحات المقدمة، بالموافقة أو بالتعارض فضـلا عـن تطـوير الحـوارات، وهـو أمـر يدل على كون القضايا السياسية تحتل أولوية فى مجال المدونات المعنيـة بالشـئون العامـة والأحـداث الجارية فى مصر، كما تحمل مؤشرات عن أولويات اهتمام الشباب من المدونين ومـن جمهـور القـراء، وهو أمر ربما يكون مرجعه أن الشباب المنخرط بـالتعليق يكـون فى الغالـب مـن الشريحـة الشـبابية المتفاعلة مع الشأن السياسى والمشاركة فى أحداثه وأنشطته، أو من الناشطين السياسيين عبر الإنترنـت، وهو أمر ارتبط بما أحدثه الإنترنت من توفير مدخلات للتفاعل لدى قطاعـات الشـباب للإشـتباك مـع القضايا والأحداث بالتعليق، وربما ابتعادا وتجنبا للإنخراط فى أنشـطة فعليـة فى الواقـع ربمـا لايرغـب هؤلاء الشباب أو لايحبون القيام بها تجنبا لمشكلات يتوقعونها، فيكون المجال العـام الـذى ينشـأ عـبر المدونات بديلا مناسبا وأقل تكلفة اجتماعية مما ييسر مـن التفاعـل وطـرح الأراء ويوسـع مـن حيـز الإنخراط فى مناقشة والتعليق على الشأن السياسى.

3/ ويتضح من قراءة الجدول السابق أن مدونتى الدراسة عملتا كسجل توثيقى لما يحدث من بعض الإنتهاكات لحقوق بعض المواطنين وصنعتا مجالا عاما يوسع من دائرة عرض وتناول قضايا الحقوق المدنية، سواء من خلال طرح قضايا التعذيب والعنف البدنى أو الإعتقالات أو المطاردات التى تنال بعض الناشطين السياسيين، وهنا وسعت المدونات من ساحة المجال العام وأشركت المواطنين فى إمداد المدونين بلقطات فيلمية موثقة عن تعسف فى استخدام السلطة تجاه بعض المواطنين، أو عن بعض إعتداءات يخضع لها بعض أفراد الجمهور داخل أقسام الشرطة مثل قضية عماد الكبير التى قدمتها مدونة الوعى المصرى مثلا وحالة الفتاة التى أعتدت على أحد الأشخاص بالعصا الكهربائية ثم هددته مدعية بنفوذ والدها، أو لتقديم بلاغ للمسئولين عن حالات عنف وتعذيب مجهولة الطرفين ثم تطلب من الجمهور أيضا أن يقدم مايعرفه عن أطرافها.

وهنا لعبت المدونات دورا محوريا فى مجال تعريف المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم فى مواجهة بعض هذه الإنتهاكات، وحققت شفافية وكسرت حاجز التعتيم والإخفاء فى تناولها، مما شجع الجمهور على المشاركة، كما لعبت دورا محوريا فى إمداد وسائل الإعلام الخاصة والحزبية والقومية بمعلومات ذات صلة يتم التوسع فيها ونشرها ومتابعتها، أى أنها شكلت مجالا عاما تعريفيا وتحليليا مهما لمختلف وسائل الإعلام فى هذا الصدد.

ولم تقف حدود المعالجات عند قضية بعض التعسف فى استخدام السلطة بل امتدت لترصد حالات البلطجة والعنف والإيذاء البدنى فى الشارع المصرى ورصدتها وحددت مواقعها.

3/ يتضح أن المدونتين واكبتا المطالبات السياسية فى الشارع المصرى وعبرتا عنها، وأدارتا حوارا سياسيا حول قضايا الإصلاح السياسى فيما يتعلق بإجراءات نزاهة الإنتخابات وإنهاء تركز السلطة وادانة سوء الأداء العام وغيرها من القضايا.

أولا: أطروحات أجندة القضايا السياسية فى مدونتى الدراسة:

1/ يتضح من الجدول التالى (جدول 2) وجود سبع قضايا فرعية شكلت معا أجندة القضايا السياسية التى طرحتها مدونتا الدراسة وأدارت النقاش بشأنها، واجتذبت تفاعلات القراء معها بالتأييد أو دعمها بمزيد من التفاصيل أو تقديم شواهد أخرى على صحة مايطرح، أو بالإختلاف والرفض.

وجاء حضور القضايا السياسية ليمثل النسبة الأكبر ضمن أجندة القضايا الرئيسية تعبيرا عن كون هاتين المدونتين معنيتين اساسا بالشأن السياسى توافقا مع طبيعة الأحداث الحارية، وقد استمدا مقومات حضورهما لدى جمهور المتابعين والمعلقين من ذات المنطلق، وهو أمر يؤكد كون الشأن السياسى مثل أساس المجال العام الذى قامتا بتشييده وإدارة النقاش بشأن أحداثه وقضاياه.

ويلفت الإنتباه كذلك كون الإتجاه العام الغالب على طرح القضايا السياسية والنظرة تجاه الأحداث السياسية الجارية فى المجتمع ومختلف الفاعلين الرئيسيين داخلها إنما تعبر عن رؤية سياسية ناقدة من قبل المدونين وجمهور القراء والمعلقين، حيث تقدم الأحداث من زاوية مناهضة وناقدة للسياسات الحكومية ونمط إدارتها لمختلف مناحى الشأن العام، وهو تعبير عن مجال عام متحيز يقدمه ناشطون ومعارضون لهذه السياسات وتعبيرا عن مواقف قطاعات شابة تجاه العملية السياسية فى مصر وفاعليها المركزيين، أى يمكن اعتباره مجالا سياسيا نشطا موازيا لمجالات عامة أخرى تدعم أو تنتقد جوانب أخرى من السياسات وإدارة الشأن العام فى مصر، وجميعها تشكل مجالا عاما أكبر متنوع تدار فيه النقاشات، يؤكد ذلك أن المجال العام السياسى الذى تقدمه مدونتا الدراسة يتفاعل بالتعارض والنقد والتأييد مع مدونات ووسائل إعلام أخرى تتضمن رؤى وتوجهات مختلفة عما تطرحانه، مما يشكل بيئة جدل مهمة تميز المجال العام الذى يتشكل عبر مختلف وسائل الإعلام الجديدة والسائدة معا.

جدول رقم (2) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا السياسية الفرعية التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا السياسية الفرعية	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
الفساد وقصور الأداء العام	72	24,9
المظاهرات والإضرابات ومطالباتها وتعامل السلطة معها	60	20,8
الإصلاح السياسى	58	20,1
مراقبة السياسات الحكومية ومحاسبة المسئولين	43	14,9
غياب تطبيق القانون وضعف دور الدولة	34	11,7
خصومات سياسية ذات بعد تاريخى	22	7,6
المجموع	289	100

ويبين الجدول السابق وجود تراتبية محددة فى مجال عرض وتقديم أجندة القضايا السياسية التى عنيت مدونتا الدراسة بتقديمها وإدارة حوار بشأنها واستقبال تعليقات من القراء عليها، حيث يتبين منه مايلى:

1/ أن قضية الفساد وقصور الأداء العام ومايرتبط بهما من إدانة للسياسات الحكومية كانت مركز الإهتمام الأول الذى حظى بالنسبة الغالبة من الأطروحات سواء من قبل المدونين أنفسهم ومن قبل أطروحات القراء المعلقين، حيث قدمت (72 أطروحة) مثلت مانسبته (29,4%) من جملة الأطروحات المتعلقة بالقضايا السياسية، قدمت رصدا ونقدا حادا لجوانب القصور والأهمال وماعزته من فساد يكمن خلف ذلك القصور، عبرت عنه بأشكال مختلفة وشارك القراء فى هذا الرصد وتقديم شواهد دالة عبر صور ولقطات فيديو تعنى بهذا الطرح وتدلل عليه.

وهنا تعمل المدونات بالتوازى مع عدد من الصحف الخاصة والمعارضة التى تقدم حملات فى هذا السياق، فتنقل مدونة نورا يونس مايؤكد الفساد فى بعض القطاعات الحكومية "فيه فساد مالى وتبديد نصف مليار جنيه فى هيئة اسمها هيئة المحطات المائية لتوليد الكهرباء. والسؤال أين السيد الرئيس مبارك وأجهزة الرئاسة من هذا الخراب وماهو موقفهم. فما أدرانا بالكوارث والمصايب المستخبية فى بقية مؤسسات وهيئات وشركات الدولة المخروبة والمنهوبة"[54].

ويلاحظ أن المدونة قد اعتمدت فى طرحها هذا على موضوعات منشورة ذات صلة فى موقعين ضمنت رابطيهما فى المدونة، وهما جريدة الوفد الصادرة عن حزب الوفد المعارض وجريدة صوت الأمة الخاصة التى تقدم أيضا حالة معارضة واضحة للسياسات الحكومية، وهو مايؤكد حالة الإنتقائية فى الإستشهاد والتضمين وانتماء هذه المدونات إلى مجال عام معارض.

بينما تعنى مدونة الوعى المصرى بنشر مقاطع فيديو للحرائق التى اندلعت فى المسرح القومى، لتعمل المدونة كمجال عام تشاركى من خلال قيام أفراد الجمهور بدور يتشابه مع ماتقوم به صحافة المواطنين فى الخارج Citizen Journalism من قيام الجمهور بدور فعال كمصادر معلومات تمد الصحف بصور وتعليقات مختلفة، حيث يذكر المدون فى تعليقه على فيديو الحريق أن "هذا الفيديو وصلنى بالإيميل".

وتمد المدونتان نطاق اهتمامهما ورصدهما لبعض مظاهر التسيب والإهمال كما تصورها المدونتان، فهى تعلق على وجود كمين مرورى فى منزل كوبرى أدى الى تصادم عدد من السيارات، وحصل المدون على الصور المعروضة من مصادره من الجمهور "الصورة ليست مشهد من فيلم أكشن أمريكانى الصورة هى نتيجة فساد بعض رجال شرطة المرور ووضع كمين فى المكان الخطأ مما نتج عنه تدمير ممتلكات"[55].

وتأتى تعليقات القراء لتحمل أطرا مؤكدة على هذا المعنى عبر تدوينات مختلفة: "بالنسبه لموضوع العيش أنا طول عمرى باكل عيش بالصراصير أول مره أشوف دود وده تطور خطير". وفى ذات الصدد تتوالى التعليقات "حكومة فاشية. النظام ووزارة الداخلية تعاملنا كالعبيد وليس المواطنين بالإضافة للأسعار والتلوث وسوء الخدمات والرشاوى والسرقه والنصب".

ويمتد رصد ماتصوره المدونتان فسادا إلى تقديم لقطات توضح ماتسميه فضيحة تهريب القمامه التى تقوم بها الشركات الأجنبية الى عمال جمع قمامه محليين "فى صفقة مريبة وعجيبه من ورا قفا كل من المواطنين والحكومة ذات نفسها. إلا إذا كان هناك صفقة من الأول فيها فساد كبير وضخم يتورط فيه النظام لعمل سبوبه من وراء دخول تلك الشركات الأجنبية بينما الخدمة هى هى"[56].

2/ جاء طرح المدونتين لقضية حق التظاهر وطريقة تعامل السلطة والجهات الأمنية المختلفة مع المظاهارت لتؤكد أولوية هذه القضية،حيث جاءت بشأنها (60 أطروحة) لتشكل بيئة نقاش وحوار بين المدونين والمعلقين، وهو أمر ارتبط بتعدد مظاهرات الاحتجاج السياسى خلال فترة الدراسة، سواء مايتعلق منها بأحداث غزة، أو مايتعلق منها بأحداث 6 ابريل وكذلك ما ارتبط بها من اضرابات فى المحلة منحت أولوية للطرح والنقاش.

ففى تعليقها على مظاهرات التضامن مع غزه تقدم المدونة نورا يونس طرحها "أغلقت الأجهزة الأمنية محطة مترو الأنفاق... لمنع مظاهرة وحولت وسط المدينة لثكنة عسكرية وطارد أفراد أمن بملابس مدنية الصحافيين والمصورين والمتظاهرين... لماذا يخشى النظام التضامن مع غزه"[57]، كما تعنى برصد تفاصيل ماتطرحه على أنه " مظاهرات واعتصامات موظفى الضرائب العقارية للمطالبة بالحقوق"[58].

وتتابع محاولات توثيق اضراب عمال المحلة، وتتحدث عما قامت به من جهد فى هذا الصدد: "كل ماأردته هو توثيق ونقل لحظة أعتقد أنها فارقة الى كل مصرى ووطنى داخل مصر وخارجها أراد ولم يستطع أن يطأ أرض المحلة"، ثم تقوم بتضمين الكليبات التى صورتها عن الأحداث هناك[59].

وفى هذا الصدد تابعت مدونة للوعى المصرى إضراب المحلة وكما وصف المدون مايقدمه لجمهوره وكأنه يبث عبر محطة تليفزيونية تنفرد بالحدث: "تابع أخبار الإضراب على الهواء مباشرة" حيث حرص على نقل مواقف وأحداث منتقاة تعبر عن رأيه فيما يحدث منافسا أداء وسائل الإعلام السائدة، وأخذ يرسل على مدونته رسائل مصورة متتابعة، كما فتح روابط داخل المدونة

تقوم بنشر أخبار جديدة عبر شهود عيان ومواطنين كانوا اقرب للحدث و أيضا من خلال ناشطين شباب، وحقيقة تنوع وجرأة مايطرحه على المدونة من لقطات مصورة منحت المدونة حضورا مكثفا لدى القراء ووسائل الإعلام نفسها، وبدأت تعليقات القراء تتضمن أخبارا عن اضراب 6 ابريل من المحلة ومن المواقع المختلفة كما يلى "حدائق القبة... الشوارع خالية تماما"، "والمعادى الجديدة... فاضيه ونص المحلات مغلقة", "من المنصورة... حركة الشوارع قليلة زى يوم الجمعه الصبح كده"(60).

وقدمت المدونة فى هذا الصدد لقطات متنوعة للشوارع وللأحداث وحركة أطراف الإضراب وتلقت تلك التدوينة 64 تعليقا تتضمن متابعات للأحداث وتعليقات عليها.

وتمارس المدونات هجومها على أجهزة الأمن التى مثلت داخل المدونتين القوى الفاعله الأكثر حضورا سلبيا فيما يتعلق بأدوارها وصفاتها كما كانت أكثر القوى الفاعله حضورا داخل التدوينات المختلفه،وكانت موضع الهجوم المكثف والمفضل لدى التدوينات، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الإضرابات، حيث تسعى الى تفسير أسباب الإضرابات، فتحملها مدونة الوعى المصرى وتحت عنوان دال" وثائقى قصير - المحلة ليه - إنتاج الوعى المصرى "مسئوليات اندلاع الإضرابات "دلائل تورط الأمن فى بدء العنف بالمحله... شفت فيديوهات للأمن بيقبض عشوائيا على المواطنين لمجرد انهم ماشيين فى الشارع... كما ان القسم بيقبض على أى صحفيين بيكلموا الأهالى"(61).

3/ وجاءت قضية الإصلاح السياسى التى تضمنتها أطروحات المدونتين ثالثا تعبيرا عن أولويتها فى منظومة القضايا السياسية (58 أطروحة) بنسبة 20,1%، لتدل على تنوع الإهتمامات السياسية للمدونات وعدم اقتصارها على متابعة الأحداث بل تتعداها نحو تأسيس خطاب يعنى بمطالبات الإصلاح السياسى.

فتطالب مدونة نورا يونس بذلك بوضوح "مايجب أن يكون عليه الحال فى مصر.. حريات مدنية وسياسية وقضاء مستقل ودستور جديد تطرحه هيئة منتخبة، لكن لاأحد يعرف كيف يحمل مبارك على الإتيان بهذه الإصلاحات"(62).

وتنشر المدونتان تعليقات القراء على رفض الواقع السياسى بكل تفاصيله وادانة مختلف أطرافه حكومية ومعارضة و تتهم الجميع بألفاظ قاسية بالمسئولية عن حالة مصر السياسية الحالية وكما تصفها التعليقات بكثير من السخط وإدانة للفاعلين الرسميين والشعبيين[63].

4/ مثلت القضية المتعلقة بنشر ثقافة أهمية مراقبة ومتابعة السياسات الحكومية ونقد بعض مساراتها المرتبة الرابعة من حيث كثافة ماحظت به (43 أطروحة) بنسبة 14,9%، وعنيت هذه الأطروحات بتوجيه اللوم للمسئولين السياسيين والمطالبة بتحمل مسئوليتهم عن بعض ماتنسبه لهم الأطروحات من إدانات واتهامات.

وتعبر هذه الأطروحات عن موقف معارض واضح من قبل المدونات إزاء السياسات الحكومية وصناع هذه السياسات الذين مثلوا القوى الفاعلة الثانية الأكثر حضورا والتى جاء التصور بشأنها سلبيا كلية سواء فيما يتعلق بأدوارها أو صفاتها كما عبرت عنها مدونتا الدراسة، حيث يتضح من الأطروحات هذا التوجه: "نريد من الجميع المشاركة فى العمل على تغيير الوضع الحالى... الرجا من الجميع ارسال من خمسة الى عشرة رسائل إلى الأهل والأصدقاء وأن تطلبوا منهم فعل ذات الأمر لتعريف الناس بمبادئ وثيقة المستقبل والأمل"[64].

وتتدخل تعليقات الجمهور لتقدم نقدا أكثر حدة وباستخدام ألفاظ خارج حدود سياق الوصف والنقاش والحوار تدور كلها فى سياق إدانة أداء المسئولين، وتحميلهم مسئولية مايطلق عليه جمهور المدونتين " تدهور الأوضاع فى مصر"، تصل فى أحد التعليقات فى معرض الحوار بشأن بعض التجاوزات الحادثة فى حق المصريين فى بعض الدول العربية للقول: "ماذا نتوقع من بلد اسمها مصر محتلة ربع قرن سوى أن يتطاول عليها راكبو الحمير والبغال والمعيز"[65].

5/ جاءت معالجة قضية ضعف دور الدولة وغياب تطبيق القانون كما قدمتها أطروحات المدونتين فى المرتبة الخامسة بنسبة 11,7%، حيث تأتى الأطروحات مستشهدة بحوادث لتؤكد هذا المعنى "المشكلة أصلا أن الدوله مش موجوده..غياب الدولة والقانون أصبح شيئا عاديا ومتوقعا بعد حريق قطار الصعيد وغرق العبارة وانهيار المقطم فوق أهالى الدويقة... كان السؤال الدارج بين من يتناقلون الخبر: والحكومة عملت إيه؟ وكان الرد هى فين الحكومة أصلا؟"[66].

وتؤكد الأطروحات غياب تطبيق القانون من خلال عرض وقائع تدل على استهتار بعض أصحاب النفوذ به والتمييز فى مجال تطبيقه بينهم وبين أحاد الناس "القضية ليست جديدة أبدا... سيارة ملاكى تصدم مواطن غلبان فيقفز السائق مغلظا صوته تهديد ووعيد: انت مش عارف أنا مين؟ والضحية ملقى على الأرض"[67].

6/ جاءت القضية التى احتلت المرتبة السادسة والأخيرة ضمن أجندة القضايا السياسية فى خطاب المدونات لتركز على مواقف واتهامات وخصومة حادة تجاه أحد تيارات الفكر السياسى فى مصر، وقد استأثرت مدونة الوعى المصرى بطرح ادانة واضحة تجاه مرحلة حكم الرئيس عبد الناصر وماتسميه المدونة السياسات الناصرية ورموزها، حيث وجهت المدونة نحوهم نقدا عنيفا عبرت عنه لغة لم تتورع عن إستخدام ألفاظ لاتليق فى وصف شخصيات سياسية، وتم تعميم كل الإدانة للسياسات ولمن يعبرون ويتبنون وجهة نظرها أو يدافعون عنها.

وتم ذلك عبر مانسبته 7,6% من جملة الأطروحات السياسية المقدمة، فتحت عنوان "فضيحة التنظيم الطليعى ولا فضيحة القطط " ينشر المدون أسماء أعضاء التنظيم الطليعى ومادة عن تقارير كتبها بعضهم عن آخرين نقلا عن جريدة اليوم السابع الأسبوعية الخاصة، ومصحوبة بتعليق منه ملئ بأوصاف قاسية" وأنا أقول ياربى البلد حالها مش عايز ينصلح ليه أتاريها من... اللى اتزرعت فيها من أيام المجحوم عبد الناصر"[68].

كما يقدم المدون إدانة كاملة واتهامات بالجملة جزافية تجاه الحقبة ومنتسيبها فكريا، فتحت عنوان "ليه الناصرجيه خونه وعملاء و..." يقول المدون: واحد مجنون زى الشاذلى يكتب مذكراته يقول الثغره وكانوا حايحتلوا القاهره... للأسف الأرض الخصبة لهذا الهراء كانت الناصريين لالشئ إلا لإنهم أعداء لشخص السادات"[69].

ثانيا: أطروحات أجندة قضايا الحقوق المدنية فى مدونتى الدراسة:

تعد مرتبة الأهمية التى حظت بها قضايا الحقوق المدنية للمواطنين فى أجندة اهتمامات مدونتى الدراسة تعبيرا عن إدراك خطاب المدونتين لطبيعة وظيفته فى سياق مجتمعه وتعبيرا عن قيامه بأداء دور حيوى كمجال عام يراقب ويرصد وينشر ويفتح مجالا للنقاش ويشرك الجمهور فى التأكد من احترام الحقوق المدنية للمواطنين، فضلا عن إدانة إنتهاكها أيا كان مصدر هذا الإنتهاك، وسواء كان رسميا كما عبرت عن ذلك بعض التدوينات أو كان آتيا من مصادر عنف وممارسات بلطجة داخل الشارع المصرى.

ويمكن القول أن مدونتى الدراسة وخاصة الوعى المصرى لعبت دور فعالا فى نشر ماعرف بجرائم تعذيب بعض المواطنين وعبأت وسائل الإعلام والرأى العام فى اتجاه محاسبة مرتكبى الجرائم، وشجعت مرتادى هذا المجال العام الحقوقى النشط على نشر مايعرفونه فى هذا الصدد، فأتاحت نقاشا مجتمعيا موسعا أدان الظاهرة وحاصرها وشدد على ضررة محاسبة فاعليها.

ويمثل الدور الذى تقوم به المدونات فى هذا الصدد جانبا حيويا يساعد على إرساء هذه الحقوق، ويمنح الفرصة للجمهور لمتابعة ونشر أية أنتهاكات جديدة، كما يتضح إعتماد وسائل الإعلام الخاصة والقومية والحزبية والقنوات الفضائية الخاصة على ماتنشره مدونة الوعى المصرى فى هذا الصدد، و مما يمدها بها القراء وجمهور المتابعين وتنشره تحت عنوان البحث عن الحقيقة.

بل امتد نطاق عمل هذا المجال العام الى حد أنه عندما تصل للمدون صور أو لقطات فيديو عن حالات اعتداء بدنى على أشخاص فينشرها طالبا من جمهور المتابعين التعرف على الأشخاص والوقائع المنشورة.

جدول رقم (3) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا الفرعية المتعلقة بالحقوق المدنية التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا الفرعية للحقوق المدنية	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
ممارسات استخدام السلطة (المطاردة والحجز والإعتقال)	113	48,1
التعذيب وانتهاك كرامة البشر	93	29,6
العنف و ممارسات البلطجة فى الشارع المصرى	29	12,3
المجموع	235	100

وجاءت قضايا الحقوق المدنية فى المرتبة الثانية عبر عدد (235 أطروحات) بلغت نسبتها 26,7% من جملة الأطروحات المقدمة، و و يوضح الجدول السابق كيف توزعت على ثلاث قضايا فرعية حاز كل منها على نسبة أطروحات تعبر عن أولويتها لدى الخطاب، وذلك كما يلى:

1/ مثلت قضية الممارسات السلبية فى مجال استخدام السلطة، خاصة من قبل جهاز الشرطة عبر ما قدمه المدونان على أنه يمثل تعسفا فى استخدام الحقوق يترتب عليه مطاردات وحجز واعتقال للنشطاء السياسيين ولنشطاء الإنترنت بعامة وعلى مواطنين عاديين فى مواقف مختلفة، عبر (113 أطروحة) تمثل مانسبته 48,1% من جملة أطروحات أجندة الحقوق المدنية، دلالة على مركزيتها داخل خطاب الحقوق المدنية للمدونتين.

وفى هذا الصدد و رغبة فى تأكيد الإدانة يصل الطرح داخل بعض التدوينات الى تعميم بعض حالات الإنتهاكات وتقديمها على أنها مسارا عاما: "المصرى اليوم حين يرى ضابط يكون رد فعله الأول اللهم اجعله خير وطبعا ذلك يرجع الى ملف الشرطة سئ السمعة من الظلم والتعذيب والفساد"[70].

وتحت عنوان " فضيحة جديدة من زنازين الشرطة " يقـول المـدون: "هـذه الصـورة أرسـلت لى.. وكما ترون غرفة الحجز عباره عن قفص حديدى يتكدس فيه المحتجزون بشـكل غـير إنسـانى ولا حتـى حيوانى"[71].

و فى هذا الصدد تدير المدونة نقاشا كمجال عام نشط تفاعلى، فعندما ينشر المدون فيديو كليب داخل تدوينة عنوانها "تسريب فيديو جديد من أقسام الشرطه" يقدم له بـالقول "مطلـوب معلومـات عن هذا الفيديو والوقائع المتصلة به، فيدور تفاعل بين جمهور المدونة عبر عـدد كبـير مـن التعليقـات تناقش فكرة دور الشرطة فى هذه القضية، وتسعى إلى تقديم معلومـات عـن شـخوص الفيـديو الـذى يضم مجموعة من المشتبه بهم معصوبى العينين ربما يبدو أنه فى أحد أقسام الشرطة، فتـأتى التعليقـات "ياعم وائل القسم ده قسم النخيله بالأسكندريه.. أى خدمه ياعم"، ويعلق آخر "الفيديو واضـح شـوية مخبرين وشوية مواطنين بيلعبوا استغماية مع بعض..تلاحم بين الشرطه والشعب"، و يتأكد جدلية هذا المجال العام من خلال تعليقات تنتقد موقف المدونة، حيث يعيب بعض جمهور المعلقـين عـلى تركيـز المدون على بعض مايراه سلبيات للشرطة فيقول: "هناك فساد فى كل مكان والشرطه زى أى مكان فيها كويسين.. وهم المفروض يكون لهم اليد العليا فى تطبيق القانون.. انت كده بتجيب مشاكل للبلـد مـن بره وتعطيهم حجج للتدخل فى شئون البلد"[72].

2/ مثلت قضية التعذيب وانتهاك كرامة البشر القضية التى حظت بحضور تال من حيث الأولوية ضمن منظومة الحقوق المدنية (93 أطروحة) بنسبة 39,6%، وركز خطاب المدونتين هنـا عـلى توجيـه الإدانة للجهات الأمنية، وتحميلها مسـئولية التعامـل العنيـف مـع الناشـطين السياسـيين وغـيرهم مـن المواطنين فى أقسام الشرطة وفى الشارع أثناء المظاهرات، ويمكن القول أن هـذه الأطروحـات تركـزت فى هذا المسار.

فتحت عنوان "هل يعلق العادلى على المدونات كما فعل نظيف"[73]. تذكر مدونة الوعى المصرى: الحقيقة أن تعليق العادلى مطلوب ردا على كثير من التساؤلات مثل لماذا لم يكشف النقاب عن الغالبية العظمى من ضباط وأمناء الشرطة الذين يظهرون بوضوح وبملابسهم الرسمية فى أكـثر مـن دسـتة مـن الفيديوهات... لماذا تم حفظ التحقيق فى كليب الشخص الذى يجبر فتـاه عـلى خلـع ملابسـها... ولمـاذا تهدد وزارة الداخلية بعض من ظهروا فى كليبات التعذيب".

ويلتقى المدون مع أحد ناشطى الإنترنت السياسيين و يعرض لصور تتضمن مناطق متفرقة من جسده تظهر آثار عنف ويقوم بإجراء حوار مصور معه ويقدم للحوار "ده ظهر صاحبنا أحمد ماهر المؤسس الحقيقى لجروب الإضراب على الفيس بوك وليس البالونة الإعلامية... وده آثار الضرب ببوز الجزمه... بعد قليل مقابله حصرية يروى فيها كيف تم اختطافه من سيارته فى الشارع... وكيف تم سحله على الأرض فى قسم شرطة مصر الجديدة ثم فى لاظوغلى وكل ده علشان باسوورد الجروب بتاع الإضراب على الفيس بوك"[(74)].

وتحت عنوان دال فى تدوينة تالية "الكرنك 2008" يقدم المدون فيديو الحوار. ويفتح ذلك مجالا عاما للقراء وجمهور المدونة للتعليق وإدانة هذه الممارسات بشكل تام، لتنشط فى هذا الصدد فى مواجهة كثافة الإدانة للمسئولين أراء أخرى وإن كانت محدودة تطالب بموضوعية تناول الحالات ووضعها فى حجمها الطبيعى كحالات فردية[(75)].

3/ مثلت قضية العنف فى الشارع المصرى وظواهر البلطجة ومايترتب عليها من انتهاك فكرة الأمان فى الشارع القضية الثالثة فى مجال القضايا الخاصة بالحقوق المدنية فى مدونتى الدراسة، وعبرت عنها (29 أطروحة) بنسبة 12,3%، من خلال تعليقات ورسائل القراء ومقاطع الفيديو التى تظهر حالات البلطجة فى الشارع، ولاتخلو الأطروحات أيضا من اتهام جهاز الشرطة بعدم ملاحقة هذه الظواهر، حيث تبدو التدوينات أنها فى حالة خصومة واضحة وفى مسار نقدى مطلق مع كافة الأدوار الأمنية.

وهنا تفتح مدونة الوعى المصرى مجالا أكبر لمشاركة المواطنين ممن يشاهدون أو يصورون أو يرصدون حالات مشابهة وهو ماحدث فعلا حيث دأب جمهور المدونة على إرسال لقطات فيديو فى هذا السياق.

فتحت عنوان "التقطيع بالمطاوى فى أزهى عصور الديمقراطية" يظهر مثال واضح لكلا السمتين الظاهرتين فى تناول موضوعات التعذيب والعنف البدنى، الأول هو تقديم نماذج عن حالات البلطجة والعنف الصارخ الذى يصل الى حد القتل المشوب بالتعذيب فى العشوائيات المصرية من قبل البلطجية، يمد جمهور القراء بها المدون، كما يظهر التحامل الشديد على جهاز

الأمن فى وقائع تحدث بين بشر عاديين ووارد تكرارها، ويقدم المدون لها على النحو التالى: "عدد هذا الأسبوع من إعدادكم أنتم نعم أنتم القراء... وكل المواد المنشورة أنتم الذين تحصلتم عليها أو صورتموها... مواد يخشى الإعلام التقليدى نشرها وتحمل مسئوليتها ووثقتم فى نزاهة المدونين لينشروها" وهنا يقدم مدونته كإعلام بديل، وتعليقا على العنف فى الكليب المعروض فى المدونة " يبدو أنه حى شعبى من عشوائيات القاهرة.. لكن هذا للأسف مايحدث فى غياب الأمن الذى لاهم له إلا حماية النظام".

وهو الأمر الذى استدعى ردودا من بعض المعلقين رافضين هذه الإتهامات "انت عايز ايه من مصر ماهو فى أمريكا والدول المتقدمة ناس بتقتل ناس بالآلى... انت فعلا مريض نفسيا واضح ان الموضوع بينك وبين الداخلية... فعلا شخص مريض ومتناقض".

فى حين يتسع النقاش داخل المجال العام ليدافع البعض أيضا عن وجهة النظر التى يتبناها المدون: "الداخليه شايله ايديها من موضوع البلطجه ده بيقولوا مجرمين وبيخلصوا على بعض وبعدين دول خطر على الناس والشعب بس مش على الحكومة والنظام"[76].

ثالثا: أطروحات أجندة قضايا حرية الرأى والتعبير فى مدونتى الدراسة:

مثلت الأطروحات الخاصة بقضية حرية الرأى والتعبير وممارساتها والقيود المفروضة على حركتها سواء فى وسائل الإعلام السائدة التقليدية أو فيما يخص وسائل الإعلام الجديدة حضورا مهما بنسبة (21,1%) من جملة الأطروحات لتكون أهم ثالث القضايا الرئيسة التى تناولتها المدونتان.

وقد تضمنت عددا متنوعا من القضايا الفرعية تدل على شمول هذه الأطروحات وعلى تنوع المسارات التى رأت من خلالها مدونتا الدراسة قضية حرية الرأى والتعبير، وذلك على النحو االذى يبينه الجدول التالى:

جدول رقم (4) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف قضايا حرية الرأى والتعبير التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا الفرعية لحرية الرأى والتعبير	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
مراقبة السلطات للمواقع ومطاردة ناشطى الإنترنت	86	47,5
إدانة ورفض ممارسات وسائل الإعلام السائدة	65	28,4
حرية التدوين وحق انتقاد السياسات والمسئولين	55	24,1
حبس الصحفيين فى قضايا النشر	23	10
المجموع	229	100

1/ مثلت قضية متابعة السلطات الأمنية ومراقبتها وتعطيلها لمواقع الإنترنت الخاصة بشباب الناشطين القضية ذات الأولوية داخل منظومة قضايا حرية الرأى والتعبير التى عبرت عنها المدونتان،

حيث قدمتا مايدعم ويدين ماأعلناه وعبرا عنه من مشاهدات توحى بهذا التوجه وذلك عبر مانسبته (47,5%) من جملة الأطروحات فى هذا الصدد.

ولعل مبلغ هذا الإهتمام يكمن فى رغبة المدونين فى تأكيد الظروف الصعبة التى تعوق ممارسات التدوين وتحول بين الناشطين السياسيين على الإنترنت وبين القيام بدورهم فى التعبئة خلف مواقف و قضايا، ومحاولة لإيجاد رأى عام بين الشباب من القراء داعم ومساند لهم.

وتنوعت الأطروحات فى هذا الصدد الدالة على الاهتمام الكبير بهذه القضية، حيث يهتم كلا المدونين بمتابعة مايحدث من مطاردات ورقابه لمدونات الزملاء كما فعلت مدونة نورا يونس بشأن المدون حسام الحملاوى[77].

ويعرض المدون وائل عباس لما يعرفه على أنه انتهاك لخصوصية مستخدمى الإنترنت من قبل الأجهزة الأمنية: "كارت الإنترنت الشقى من أمن الدولة للإتصالات"[78].

2/ مثلت قضية رفض وإدانة الممارسات المهنية والأداء الإعلامى لعدد من وسائل الإعلام السائدة سواء الصحفية أو القنوات الفضائية بروزا واضحا داخل موضوعات المدونتين لتمثل القضية الثانية من حيث ماحظت به من أولوية فى هذا الصدد (65 أطروحة) بنسبة 28,4%، وهى تعبر فى كثير من الأحيان عن عدم رضاء المدونين بشأن اداء الصحف على اختلاف الإنتماءات السياسية لها، كما تعبر من ناحية ثانية عن إشادة خفية بما تقوم به مدونتيهما من دور يعتبرانه أكثر شجاعة وجرأة وانفتاحا على القضايا والموضوعات التى تخشى الوسائل الإعلامية التعبير عنها، وهنا تقدم المدونات نفسها كبديل إعلامى للجمهور لكونها أكثر ارتباطا بأولوياته.

وقد ظهرت هذه القضية فى كثير من الأطروحات، فهناك إشارات متنوعة على سبق المدونات فى عرض قضايا وموضوعات تقوم الصحف من مختلف الإتجاهات والقنوات الفضائية بمتابعتها دون الإشارة للمصدر الأول الذى طرح القضية، وتوجه اتهامات للصحف والفضائيات بالسطو على الأفكار ومحتوى مضمون المدونات.

وتتنوع الموضوعات المقدمة داخل هذا الإطار فهناك إشارة واضحة لقيام الصحف بالإعتداء على مادة المدونات والقيام بتقديم معالجات تذهب بها فى سياق غير السياق الأصلى لطرحها مثل

ما ذهبت اليه مدونة الوعى المصرى فى حديثها عن: " مزاعم جريدة الأخبار حول فتاة العصا الكهربائية"[79].

وفى تدوينة أخرى بعنوان "الفضائيات وكده" يهاجم المدون الصحف والفضائيات التى تقلل من دور المعارضة والناشطين الحقيقيين مقابل تقديم نماذج معارضه هامشية وهشة حسب قوله: "صحافة وفضائيات نفخ البلالين وخلق أبطال من ورق"[80].

كما يمتد الإتهام لسلوك فضائيات عربية تسرب صورا فاضحة لمشتركات برامج الواقع التى تذيعها بهدف جذب الجمهور[81].

ويمتد الهجوم ليعبر عن وجهة نظر فى عدم موضوعية أداء بعض الفضائيات المصرية "حلقة تسعين دقيقة.. كمين شرطه على المحور"[82].

3/ مثلت قضية حرية التدوين وانتقاد ناشطى الإنترنت للسياسات والمسئولين ومختلف الفاعلين السياسيين المرتبة الثالثة من حيث نسبة ماتضمنته المدونتان من أطروحات بلغت (24,1%)، وعبرت عن حالة المعارضة التى تميز محتوى المدونتين، والذى انعكس على المبالغة فى التعبير عن المشاعر والمواقف تجاه مختلف الأحداث والفعاليات، ربما اتساقا مع المرحلة العمرية لحالة التدوين فى مصر والتى يشغلها فى الأساس المدونون الشباب ومايرتبط بها من نظرة تجاه الكون والأحداث.

وتبدو تلك الإستخلاصات دالة تماما داخل الحجم الأكبر من التعليقات الذى يعبر بصور ومستويات أسلوبية ودلالية مختلفة عن هذه القضية، حيث تتسع مساحات النقد الموجه للمسئولين وتزداد حدته وتطفو على سطحه العديد من الظواهر اللغوية المتعلقة باستخدام تعبيرات وألفاظ غير لائقة فى مجال النقد تخرجه فى كثير من الأحيان عن حالة نقد سياسات وأدوار إلى المساس بالشخوص وخصوصياتهم.

ففى التعليق على مايقدمه المدونون من نقد لبعض جوانب الأداء العام تطغى هذه الظاهرة وتحضر بقوة حتى لتكاد تكون مظهرا للتعبير، يتجاوز فى بعض الأحيان مناقشة القضايا لتناول الشخوص.

وتتسع ساحة المدونات لتضم تعبيرات عن حرية الإنتقاد كما فى حالة تدوينة "الواد بـلال والبيـه نظيف"... عن الطالب الذى اعترض حديث رئيس الوزراء داخل جامعة القاهرة طالبا منه الإفـراج عـن ناشطى اضراب 6 ابريل[83].

4/ عبر حضور قضية معارضة حبس الصحفيين فى قضايا النشر عن اهتمام المدونين بمختلف أبعاد قضية حرية التعبير، إذ لم تقف عند حدود حرية التعبير لناشطى الإنترنت، بل امتـدت لتضـم مختلـف وسائل الإعلام ربما إدراكا منهم لوحدة قضية حرية التعبير ذاتها وشمولها، ومن ثم جـاءت أطروحـاتهم فى هذا الصدد لتدين مسألة حـبس الصـحفيين فى قضـايا الـنشر الصـحفى، ومثلـت هـذه الأطروحـات مانسبته (10%) من جملة الأطروحات فى هذا الصدد.

حيث تعترض مدونة نورا يونس على تصريحات لرموز دينية تطالب بعقاب الصحفيين "80 جلده للصحفيين المصريين" وتنشر المدونة بيان نقابة الصحفيين تعليقا على حديث المفتى، فضلا عـن تضـمين روابط عن معالجة جريدة المصرى اليوم للقضية[84].

كما تستمر المدونة فى رفض عقاب الصحفيين بـالحبس، وتطالـب دفاعـا عـن حريـة التعبـير بـأن يتضامن المدونون من خلال تنظيم اضراب "دعوة لإضراب المدونين احتجاجا على الحكم بـالحبس عـلى سبعة صحفيين حزبيين ومستقلين وعلى اعتقال عدد من المدونين"[85].

رابعا: أطروحات أجندة القضايا الخارجية فى مدونتى الدراسة:

أكد تحليل خطاب مدونتى الدراسة أنها شكلت مجالا عاما لاتقف حدوده عند تناول وطرح ومناقشة الشئون الداخلية، بل امتد نطاقها إلى تناول ومعالجة قضايا الشئون الخارجية إرتباطا باهتمامات الرأى العام المصرى، ومن هنا لم يكن غريبا ولا مفارقا أن تحظى القضايا الخارجية بنسبة حضور مهمة داخل خطاب المدونتين بلغت (16,1%).

جدول رقم (5) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف قضايا الشئون الخارجية التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا الفرعية للشئون الخارجية	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
القضية الفلسطينية وأحداث غزة والفصائل المختلفة	73	41,9
العلاقات المصرية العربية وانعكاسها على أوضاع المصريين	68	39,1
أحداث عالمية	12	6,9
أوضاع ناشطى الإنترنت فى الدول العربية	9	5,2
الأوضاع المصرية فى التقارير الدولية	7	4
ضحايا الحروب والصراعات الدولية	5	2,9
المجموع	174	100

ولعل رصد نوع القضايا الخارجية - وكما يوضحها الجدول السابق - والتى اعتنت المدونتان بالتفاعل معها واعتنى الجمهور بالحوار حولها يعبر عن كونها قضايا عربية كانت دوما موضع اهتمام كبير وتفاعل مستمر من قبل المصريين، كما أن البعض الآخر يمثل تجليات لقضايا الداخل، وهو مايعبر عن أن الشئون الخارجية هنا داخل المدونات لها خصوصية فى الطرح، كأحداث وتداعيات

القضية الفلسطينية، خاصة ماشهدته فترة الدراسة من حصار اسرائيلى لقطاع غزه ودور حماس فى غزه وماوقع من قيام حماس بنسف بعض أجزاء السور الحدودى مع مصر وماترتب على ذلك من دخول عشرات الآلاف من فلسطينى غزه الى داخل حدود مصر لشراء سلع.

كما أن بعضها يمثل امتدادا أو عزفا على وتر الشئون الداخلية فى تجلياتها الخارجية، مثل تناول قضية أوضاع العمالة المصرية فى الخارج وتعامل سلطات ومواطنى الدول العربية مع المصريين العاملين هناك ومايرتبط بذلك مما قدمته المدونات عن خصائص العلاقات العربية العربية، وذلك كما يلى:

1/ مثلت أوضاع وتطورات القضية الفلسطينية والإعتداءات الإسرائيلية على غزة، وتقويم دور مصر ودور حماس ومنتسبيها مجالا للنقاش داخل المجال العام الذى عبرت عنه أطروحات مدونتى الدراسة، ومثلت هذه القضية الشأن الخارجى الأبرز والأكثر أولوية عبر مانسبته (41,9%) من جملة الأطروحات.

ويمكننا هنا أن نميز بين موقفين مختلفين عبرت عنهما كل مدونة، فبينما تبنت مدونة نورا يونس موقف تسليط الضوء وشرح مواقف وتوجهات أهل غزه، عبرت مدونة الوعى المصرى عن رفض لتصرفات حماس تجاه الحدود المصرية ربما امتدادا لضيق المدون ورفضه للمواقف العربية تجاه مصر ورؤيته الرافضة والمنددة بفكرة الإنتماء العربى لمصر التى طالما هاجمها ناسبا إياها الى الرئيس الراحل عبد الناصر الذى طالما عبر المدون عن ادانته لكافة مواقفه وسياساته.

وهنا يقوم كلا المدونين بالإنتقال الى موقع الحدث عند مناطق انفجار الجدار بين مصر وغزه والتى قام بها منتسبو حماس ليعاينا الوضع وينقلا للقراء ما يحدث عبر لقاءات وصور ورسائل مباشرة من أرض الواقع، تعبيرا عن الدور الفعال لهذه المدونات فى تقديم تغطية للأحداث الجارية ذات الأولوية على المستويين المحلى والخارجى.

فتعبر مدونة نورا يونس عن تعاطفها مع مطالب تطرحها حركة حماس و تجرى حوارا مع واحد ممن قاموا بتفجير الجدار الحدودى، وتحت عنوان "جدار غزه" تكتب: مايريده الجميع ممن فيهم أعضاء فتح هو إعادة فتح معبر رفح والسماح للقطاع بالتزود باحتياجاته... وما يريده الغالبية هو

أن تمد مصر القطاع بالوقود والغاز والكهرباء لم أجد أحدا منهم يريـد الجنسـية المصريـة أو التوسـع فى سيناء... ولا مزايدة على الصمود الفلسطينى"[86].

وتواصل تأييدها ودعمها لمواقف حماس وإدانة الموقـف المصرى، فتحـت عنـوان "ليلـة أخـيرة فى غزة" تكتب: "كان من الواضح أن حماس قامت بضبط النفس... يرى بعض المراقبين أن الجانب المصرى يقوم بالتصعيد واشـعال التـوتر عـلى الحـدود ربمـا للـتملص مـن اتفاقـات سـبق ابرامهـا مـع حكومـة حماس"[87].

بينما قامت مدونة الوعى المصرى بالإنتقال الى رفح ورصد ماحدث فإن المدون تبنى ودعم وجهة نظر ورؤية مختلفة عما تبنته المدونة السابقة، حيث يهاجم ويدين بقـوة أيـة إعتـداءات عـلى حـدود مصر أيا كان مصدرها وسببها، وعبر عدد من التدوينات المتتالية، فتحت عنوان "الوعى المصرى فى غزة" يقدم صورا للمعبر ومايحدث هناك[88].

وفى تدوينة أخرى يعبر عن غضبه وتصويره للمفارقات وكأنه يقدم ردا على المطالبين بفتح المعابر وبعض من تعاطفوا مع تدمير الجدار الحدودى "الفلسطينيون اشتروا كـل حاجـه... مـدرس فلسـطينى مبتدئ وبياخد 500 دولار ومـش عاجبينـه مارضـيتش اقولـه مرتبـات المدرسـين المصريـين... والغزاويـه للأسف غلب عليهم التدين المظهرى"[89].

ويوجه سبابا لحماس واضحا فى عنوان تدوينة أخرى ويقـدم صـورا تعـبر عـن إنتهاكـات حـماس للحدود المصرية "ده حمساوى بيأدب عساكرنا الصعايده الفلاحين العزل من السلاح بلطجة وقلة أدب دى ولا لأ... سبق وقتلت حماس ثلاثة عساكر مصريـين لمـا فتحـتم المعـبر المـره الـلى فاتـت زيكـم زى إسرائيل اللى علمتكم"[90].

وجذبت هذه التدوينة بما تضمنته من هجوم حاد مايقرب من 88 تعليقا متنوعا شـكلت مجـالا للنقاش والمداولة بشأن هذا الطرح، فيعلق أحدهم مؤيدا مقف المدون "ردا عـلى كـلام الزهـار لانريـد دولارتكم وأخذ السلع بهذا الشكل الهمجى يرفع الأسعار على المواطن المصرى المطحون اسرحوا على أى دولة عربية تانية وسيبونا فى حالنا".

ويقول معلق آخر "حماس وفتح باعوا القضية الفلسطينية بالرخيص من أجل كرسى الحكم".

بينما يريد شخص ثالث أن يبعث الهدوء فى النقاش ويرسى نقطة نظام "يجب أن نعترف بأن الإعتداء على العزل سواء كانوا جنودا مصريين أو مواطنين فلسطينيين هو خطأ يجب أن يتحمل مسئوليته من قام به... الواقع يقول أن الفلسطينيين دخلوا هاربين من الحصار من الموت من الجوع من الظلام الدامس من موت المرضى فى المستشفيات... أما عن التبرعات فهذا واجب علينا تجاههم".

ويوجه المدون نقده العنيف لكل الصحفيين المدافعين عن موقف حماس "هناك هجوم على كل من تجرأ وفتح فمه وقال حدودنا وسيادتنا حتى من المعارضة نفسها... الهجوم يتبناه عدد من الصحفيين والسياسيين الأممجية القومجية والإسلامجية والشيوعية القبيضة والمتاجرين بدماء الشعوب... الإعتداء هو الإعتداء مهما كانت جنسية المعتدى"[91].

وتحت عنوان "مشروع غزة الجديد ياحمار" يحذر من مشروع حماس للإستيطان فى أراضى مصرية: "حماس كانت ولازالت وستظل المبرر والذريعة الوجيهة والمقبولة من وجهة النظر الإسرائيلية والمقنعة للمجتمع الدولى لتبرير كل ماتقوم به إسرائيل من أفعال شائنة"[92].

2/ شهدت قضية أوضاع العمالة المصرية فى المنطقة العربية والعلاقات المصرية العربية اهتماما كبيرا وناقدا من قبل مدونة الوعى المصرى، وجاءت كثانى أكثر الشئون الخارجية بروزا عبر أطروحات نسبتها (39,2%)، وقد شارك الجمهور فى التعليق بصورة مكثفة ودخل بعض الجمهور العربى ليشارك بالرأى أيضا مما جعل من المدونة مجالا عاما ثريا بالنقاش عبر الردود والتعقيبات وهو أمر يرتبط بحدة لهجة الخطاب وميله لتوجيه الإتهامات.

ويفتتح المدون مواقفه فى هذا الصدد بالحديث عن موضوع يستخدم فيه الألفاظ التى تخرج عن حدود الوصف المألوف "كيف يتباهى ليبيون بإغراق مركب صيد مصرية" ويعلق قائلا: "وصلنى هذا الفيديو.. البحرية الليبية تطلق نيرانها على مركب صيد مصرية مدنية لصيادين غلابة.. وفعلا المركب غرقت".

ويسترسل فى وصف الشتائم المسجلة فى الفيديو والموجهة من الليبيين ليعلق فى النهاية قائلا: "بقينا ملطشه لبدو الخليج الكفلاء وبلطجية حماس فى رفح وسفن الشحن الأميركية فى خليج السويس"[93].

ثم ينطلق من حوادث متفرقة ليوجه سيلا عاما من الشتائم للعرب جميعا نلتقط هنا مضمونها ومغزاها، حيث يطالب "البدء فورا باهانة كل ماهو عربى فى مصر..."[94].

وتحت عنوان وحدث ماحذرنا منه يعلق على دخول الفلسطينيين العريش بعد تفجير السور فى رفح وماتلاه من ضبط دولارات مزيفه مع بعضهم "أظهروا الحب العميق والتقدير لجميل المصريين وجميل جند مصر بوصف المصريين بأحط الألفاظ لاسامحهم الله...لاهى قضيتنا ولا هى حروبنا ولا نحن حتى عرب"[95].

ثم تحت عنوان آخر "آخر خدمة العرب علقه" تعليقا على كليب موجود على بعض المنتديات منسوب لشباب سعودى يستهزئ بالمصريين، يضع المدون علم مصر أيام محمد على ويقول: "تحت هذا العلم هزمت مصر الدولة السعودية الأولى... الخلاصة هكذا كنا لكن الآن شعب بيندهس بعربيات الخلايجه الفارهة اللى فى بلادهم المصرى عبد للكفيل"[96].

و توالت عشرات التعليقات المؤيدة لموقفه وبعضا مما يعارضه، وهكذا و عبر (127) تعليقا متنوعا نشأ حوار حول علاقة المصريين بالعرب وأحوال العمالة المصرية شهد حدة من مؤيدى وجهتى النظر سواء من المصريين أو العرب، كما شهد أيضا نقاشا موضوعيا من بعض منتسبى الطرفين فها هو شخص أردنى يعلق قائلا: "أجدك أحيانا تعمم بعض الأفعال التى يقوم بها أفراد وتنسبها لشعوب كاملة... وتعرف أن العالم العربى جميعه بدون مصر القوية لاشئ"، وأيضا وتحت عنوان سعودى يحب مصر "عيب عليك أن تبحث عن أغنية سخيفة لفرقة لايعرفها أحد فى السعودية وهم مجموعة من الصيع"، وهكذا ينشأ مجالا عاما ثريا حول القضايا التى تطرحها مدونة الوعى المصرى.

3/ تضمنت مدونتا الدراسة عددا من الشئون الخارجية الأخرى الأقل حضورا قياسا بماسبق حيث تضمنتا رصدا وتحليلا لعدد من الأحداث العالمية المتنوعة التى شهدها المدونان فى رحلاتهما

للخارج بعضها يتعلق بمشاهدات عن مظاهر الديمقراطية والنظام العام المتبع فى الشوارع وقد حظت بحضور بلغت نسبته (6,9%)، ثم متابعة لأوضاع ناشطى الإنترنت فى العالم العربى ومايتعرضون له من ضغوط وقيود واعتقالات بنسبة (5,2%)، ثم بعض المعلومات عما تعرضه تقارير دولية عن أوضاع الحريات والشفافية وحقوق الإنسان فى مصر بنسبة (4%)، وأخيرا جانب إنسانى يتعلق بضحايا الحروب والصراعات فى العالم والمآسى الناتجة عن الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية (2,9%).

ويؤكد هذا التنوع طابع الإهتمامات العامة الغالب على المدونتين فى معالجتهما لمختلف الظواهر.

خامسا: أطروحات أجندة القضايا الإقتصادية فى مدونتى الدراسة:

تعبيرا عن تنوع محتوى مدونتى الدراسة فقد عالجتا عددا من القضايا الإقتصادية عبر أطروحات متنوعة، حلت فى المرتبة الخامسة بنسبة (8,3%) من جملة الأطروحات، وتضمنت عددا من القضايا الفرعية يبينها الجدول التالى (رقم 6):

جدول رقم (6) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا الإقتصادية التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا الإقتصادية الفرعية	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
سوء أحوال الفقراء فى مصر	37	41,5
البطالة	25	28,2
قضايا العمال ومطالباتهم الإقتصادية	16	18
إحتكارات السلع والخدمات	11	12,3
المجموع	89	100

1/ سوء أحوال الفقراء فى مصر: حظت هذه القضية بالنسبة الأكبر من الأطروحات (41,5%) ربما تأكيدا على الطابع الحقوقى والمدنى للمدونتين، حيث طرحت مدونتا الدراسة وصفا وتحليلا وقدمت شواهدا عن حالة فقراء مصر "خلال الثلاثين عاما... ظهرت أمراض اجتماعية خطيرة عانى منها ومازال يعانى منها خمسةوتسعون بالمئة من هذا الشعب الكادح فلقد تحولت مصر تدريجيا إلى مجتمع الخمسة بالمئة وعدنا بخطى ثابتة الى عصر ما قبل الثورة"[97].

وتناقش وتدين مدونة الوعى المصرى الإعلانات الإستفزازية عن المنتجعات "وصـدقونى لـو حتـى مصر مافيهاش أزمة عيش ولا أزمة بطالة ولا عنوسة ولا إسكان ولا غلا ولا كوا ولا ناس بتتظاهر بالحلل والطشوت والجراكن علشان الميه مقطوعه واحنا عمالين نتوسع فى ملاعب الجولف"[98].

وينشأ مجال عام من تعليقات القراء يؤيد المـدون ويطـور وصـف الحالـة "أمـا فى مصر الحبيبـة مافيش غير طبقتين طبقه عايشه فوق الأرض وطبقة مدفونة بالحياه تحت الأرض... فين بقـى العدالـة الاجتماعيه ؟! اسلمى يامصر".

2/ وتضمنت الأطروحات معالجة عدد آخر من القضايا الإقتصادية التى يعنى بها قطـاع الشـباب من جمهور المدونات، لكنها لم تمثل مظهرا تعبيريا واضحا داخلها، فرغم أن البطالة تعبر عن قضية ملحة فى الواقع المصرى لدى قطاع الشباب، إلا أن معالجتها اقتصرت عـلى إشـارات محـدودة داخـل خطـاب المدونتين سواء عبر تدوينات المدونين أنفسهم أو عبر إشارات ووقفـات فى تعليقـات القـراء (25 طرحـا فقط) وربما يدل ذلك على البعد السياسى الغالب على تعبيرات المدونتين، فانشغالها بأحوال الفقراء كان أيضا تعبيرا سياسيا واضحا، وربما أيضا ارتباطا بسيادة وبروز أحداث سياسية وفعاليات متنوعـة فى فـترة الدراسة، تمثلت فى الاحتجاجات السياسية ومطالبات التغيير التى تبنتها قوى مدنية متنوعة.

كما امتد نطاق التناول لمتابعة أخبار وتحركات المطالبات العمالية وخاصة فى مدونـة نـورا يـونس التى غلب عليها الإهتمام بموضوعات تخص الحركات العمالية وشـعاراتها وقضـاياها وذلـك عـبر نسـبة أطروحات بلغت (18%).

كما امتـد نطـاق إهـتمام المـدونتين ليعـالج الإحتكـارات الإقتصـادية ويرصـد تاثيرهـا عـلى سـوء الخدمات فى القطاعـات المختلفـة، مـثلما وضـح مـن تركيـزه عـلى قطـاع الإتصـالات مـثلا، وذلـك عـبر أطروحات بلغت نسبتها (12,3%).

سادسا:: أطروحات أجندة القضايا الإجتماعية فى مدونتى الدراسة:

جاءت القضايا الإجتماعية فى المرتبة السادسة من حيث كثافة الإهتمام داخل خطاب مدونتى الدراسة وذلك بنسبة (2,7%)، وهى نسبة محدودة لكن يمكن فهمها من خلال متابعة محتوى الجدول الخاص بهذه القضايا وذلك كما يلى:

جدول رقم (7) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات مختلف القضايا الإجتماعية التى قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

القضايا الإجتماعية الفرعية	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
التحرش الجنسى بالفتيات والنساء	24	82,8
التطرف الدينى	5	17,2
المجموع	29	100

يبين الجدول السابق وجود قضية مركزية تمحورت حولها الأطروحات هنا هى التحرش بالفتيات والتى شهدت فترة الدراسة أحداثا مختلفة بشأنها، واهتماما مجتمعيا متنوعا ظهر تأثيره فى اهتمامات كافة المدونات بها، وفيما يلى عرض للقضيتين المركزيتين فى القضايا الاجتماعية:

1/ قضية التحرش بالفتيات والنساء: مثلت القضية الإجتماعية المركزية فى خطاب مدونتى الدراسة، وهو أمر يجد مرجعيته فى كون المدونتين ضمن آخريات شاركتا فى نقل وبيان وقائع الأحداث لعموم الجمهور فى مصر، حيث كانت المدونات عامة هى مصدر المعلومات المركزى الذى نقلت عنه مختلف الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

و أدى اهتمام المدونتين بالقضية إلى بناء مجال عام ثرى يناقش ويحلل ويرصد ويشارك فى توثيق ونشر مختلف تطورات هذه القضية، وكذلك يعبئ الرأى العام فى إتجاه الإدانة والمواجهة،

وتفعيل سبل التعامل القانونية والإجتماعية مع هذه القضية، وجاء ذلك عبر مانسبته (82,8%) من جملة الأطروحات الخاصة بالقضايا الإجتماعية.

حيث تدين وضعية المرأة التى لاتتوافر لها حماية كافية ضد التحرش "على النساء أن يحملن دبوس ابره فى الشوارع والمواصلات العامة أو يتعلمن مهارت قتالية، وان كانت المرأة مقتدرة تحمل فى حقيبتها سبراى للدفاع عن النفس"[99].

ويواصل المدونان توثيق حالة التحرش ويشركان معهما القراء فى رصد هذه الحالات وعرضها عبر مدوناتهما، وإثارة نقاش متسع بشأنها يعرض فيه القراء حالات أحرى، وهنا تعرض مدونة الوعى المصرى قضية التحرش لتتساءل كيف انه عندما عرضها المدونون للمرة الأولى تم مهاجمتهم من قبل الصحف القومية، بينما هذه الصحف ذاتها تعرض تحرشات حدثت فى العيد: "كتب المدون" اشمعنى احنا شتمونا ومسحوا بينا الأرض وقالوا شباب مصر بخير وماحصلش واننا بنهول"[100].

وتواصل المدونة رصد هذه الحالات وتستشرف أفكارا مختلفة عن استغلال عكسى من قبل بعض الفتيات لفزع عام من ظاهرة التحرش يحولهن فى بعض الأحيان الى معتديات كما فى حالة فتاة العصا الكهربائية التى هددت وسبت شخصا اصطدمت به بعربتها "شوف كام راجل اتحبس بتهم التعذيب وصعبان عليهم نحبس بنت هى دى حقوق المرأة.. هذا تهريج"[101].

2/ عالجت مدونتنا الدراسة أيضا قضية التطرف لتدينا تماما وترفضان مثل هذا النمط عبر حدد محدود من الأطروحات (5 أطروحات) تمثل مانسبته (17,2%) من جملة الأطروحات المقدمة هنا، حيث لم تمثل القضية حضورا قويا إذ كانت تأتى هذه الأطروحات عرضا ضمن تحديد مواقف المدونين والمعلقين بشأن مواقف بعض القوى السياسية فى الواقع المصرى ذات المرجعية الدينية أو فى تعليق على بعض مواقف منظمة حماس الفلسطينية، وهو مايؤكد أن هذه القضية لم تحظ بحضور مستقل واضح له تجليات محددة.

سابعا: أطروحات أجندة قضايا جزئية متنوعة تضمنتها مدونتا الدراسة:

تضمنت مدونتا الدراسة كذلك عددا من القضايا محدودة الحضور مثلت مانسـبته (5,3%) مـن جملة القضايا والموضوعات، وهى تعبر عن اهتمامات فرعية مختلفـه للمـدونين، لعـل أبرزهـا وأكثرهـا حضورا هو سجل نشاط المدونين ذاتهما وكذلك أقرانهما.

جدول رقم (8) يوضح أعداد والنسب المئوية لأطروحات

قضايا وموضوعات متنوعة قدمتها وناقشتها مدونتا الدراسة

قضايا وموضوعات متنوعة	عدد الأطروحات	النسبة المئوية
أنشطة وفعاليات المدونين محليا ودوليا	17	44,7
متابعة حركة التدوين والتعليق عليها	11	28,9
أدب وفنون وسينما	5	15,8
يوميات ذاتية	4	10,6
المجموع	37	100

حيث دأب كلا المدونين على الإشاره والتفصيل أحيانا فيما يقومان به من نشاط يتعلق بالتدوين، من حضور لقاءات تليفزيونية أو المشاركة فى مؤتمرات وندوات تتعلق بالتدوين داخـل مصر وخارجهـا، وتكون النتيجة عدد من التدوينات التى تعرض هذه الأنشطة وكذلك مايصرحون به.

كما تضمنت كلتا المدونتين اهتمامات اخرى متنوعة عن السينما وعن فن التصوير وأبعاد جمالية أخرى، فضلا عن خواطر أدبية جميعها كان حضورها هامشيا.

تحقيق فروض الدراسة:

1/ أثبتت الدراسة صحة وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل مدونتى الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات ومواقف السطة التنفيذية لتؤكد حقيقه عبرت عنها مؤشرات تحليلية متنوعة، وهى أن الخطاب كان معارضا للسياسات ومواقف السلطة التنفيذية، حيث غلب على كلا المدونتين توظيف مصادر معلومات تنتمى لقوى المعارضة أو مأخوذة نقلا عن مواقع أو وهيئات تقدم وجهات نظر ورؤى ناقدة لسياسات السلطة التنفيذية،كانت أحد المدخلات الداعمة و المشكلة لتوجهات المدونتين المعارض والناقد للسياسات الرسمية، فهى تحرص على توظيف معلومات من صحف خاصة وحزبية معارضة للسياسات الرسمية وأيضا من تقارير عن فعاليات مدنية محلية أو خارجية تدين بعض الواقف والسياسات، بحيث مثل ذلك الطابع الغالب على عمل هاتين المدونتين.

2/ ثبت أيضا وجود علاقة دالة إحصائيا بين نوع روابط المواقع المختلفة الموظفة داخل خطاب مدونتى الدراسة وبين اتجاهات الخطاب نحو سياسات و مواقف السطة التنفيذية، حيث دأبت المدونتان على تحميل روابط تشير إلى معلومات وتقارير ذات صلة بما تقدمانه تمنح القارئ مزيدا من المعلومات والرؤى حول مايتم عرضه ومناقشته، وأثبت التحليل الإحصائى دلالة تلك العلاقة،حيث يتكثف تضمين روابط تتعلق بالمنظمات والهيئات الحقوقية وكذلك صحف خاصة وحزبية التى تدين سياسات السلطة التنفيذية فى معالجات الندونتين التى تحمل وجهات نظر ناقدة لالسلطة التنفيذية وسياساتها إزاء مختلف الشئون العامة، حيث تزايدت روابط هذه الهيئات ووسائل الإعلام الخاصة والتجمعات المدنية فى موضوعات التعذيب ومطاردات الناشطين السياسيين ومختلف القضايا السياسية والإجتماعية التى سعى المدونان نحو إظهار موقف محدد بشأنها يعبر عن تعارض أو رفض واضح لسياسات السلطة.

3/ أظهرت الدراسة وجود ارتباط دال احصائيا بين معدل مشاركة الجمهور فى التعليقات وبين نوع قضايا الشئون العامة التى تعرضها وتناقشها المدونتان، حيث تزداد نسبة المشاركات والتعليقات مع كون القضايا المثارة فى التدوينات تنتمى إلى مجالى القضايا السياسية والمدنية، وتقل المشاركات كلما انتمت الى فئات القضايا الأخرى مما تضمنتها أجندة القضايا، و ربما يبرر هذا

الإرتباط بكون هذه القضايا تتعلق بحقوق الجمهور و تعالج موضوعات تخص الشئون اليومية التى يعايشها ويشكو من بعض سلبياتها كاستغلال النفوذ وكذلك بعض قضايا الفساد و القصور فى الأداء العام وتدنى أوضاع الفقراء فى مصر، وهى جميعها من الموضوعات التى حظت بمعدل تفاعلية كبير من خلال مؤشرين متكاملين، أولهما ارتفاع معدل التعليقات من الجمهور على هذه التدوينات، وثانيهما ارتفاع معدل المشاركة من قبل بعض افراد الجمهور فى إمداد المدون بلقطات الفيديو والصور و المعلومات المتعلقة بهذه الموضوعات.

ومثلت السلطة التنفيذية فى مستوياتها المختلفة القوى الفاعلة الأكثر حضورا فى خطاب المدونتين، وهو أمر ارتبط بأن مجمل الخطاب كان يعمل فى اتجاه نقد وتحليل ومعارضة مواقفها وسياساتها، ومثلت أجهزة الأمن المختلفة داخل السلطة التنفيذية القوى الفاعلة الفرعية الأكثر حضورا والأكثر تعرضا للاتهامات وتقديم صورة سلبية تامة بشأنها، حيث وجهت لها التدوينات مختلف أوجه النقد.

4/ أثبت التحليل الإحصائى وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع مصادر المعلومات الموظفة داخل خطاب مدونتى الدراسة وبين سمات الفاعلين المقدمين، حيث أن قسما مهما من بناء وتقديم الصورة السلبية للمسئولين الرسميين والأجهزة التنفيذية تزامن مع وارتبط بتوظيف مصادر معلومات تعبر عن توجه معارض للسلطة التنفيذية ومواقفها مستقاة من صحف ومواقع وناشطين وشخصيات تنتمى لقوى المعارضة السياسية فى مصر.

5/ أثبت التحليل الإحصائى أيضا وجود ارتباط دال احصائيا بين نوع الفاعلين داخل خطاب المدونتين وبين اتجاهات الخطاب بشأنهم، بمعنى أنه كلما كان هؤلاء الفاعلين ينتمون الى السلطة التنفيذية أو أحد أجهزتها كان حضورهم يتم ضمن سياق تدوينات تقدم نقدا حادا للسياسات الرسمية وأداء مسئوليها فى المواقع المختلفة، وأنه كلما كانت القوى الفاعلة تنتمى الى الناشطين السياسيين من الشباب على الإنترنت كلما كان حضورهم يتم ضمن سياق تدوينات تقدم رؤى ايجابية بشأن أدوارهم وفعالياتهم.

الإستخلاصات ومناقشة النتائج:

1/ عملت مدونتا الدراسة "الوعى المصرى" و"نورا يونس" خارج حدود سرد اليوميات والتعليقات الشخصية عن الشئون العامة، وخارج حدود التعبير عن إنشغالات ذاتية وقضايا فردية لتعبرا بحق عن تشكل مجال عام حقيقي يقوم بعدد من المهام تدخل ضمن حدود ماتعارفت عليه الأدبيات البحثية أنه مجال عام تشكله المدونات Blogosphere باعتبارها وسائط إعلامية جديدة، وهو مجال عام يتأسس على فعاليات وخصائص شبكة الإنترنت Networked public sphere ويمكن تأكيد ذلك عبر المؤشرات الخاصة التى رصدتها الدراسة فيما يخص أداء المدونتين:

- اتضح طابع مدونتى الدراسة كمجال عام فى عدد من القضايا والأحداث التى طرحتاها ذات الصلة بالشئون العامة، بحيث تحققت فيهما مواصفات المجال العام من تناول قضايا ذات أولوية جماهيرية، وتنويع للنقاش بشأنها، وتطوير الحوار حول عناصرها، وتلقى مشاركات متنوعة من الجمهور، وتضمين روابط ومواقع تزيد من تطوير النقاش وإثراء الحالة المعرفية، فضلا عن السعى لبلورة توجه عام بشأن هذه القضايا، ومحاولة الحث على القيام بإجراءات وسلوكيات فى بعض الحالات، ظهر ذلك فى قضية التحرش بالمرأة، وفى قضايا العنف البدنى الموجه للمتحجزين والمعتقلين فى بعض أقسام الشرطة، وظواهر استغلال النفوذ والبلطجة فى الشارع المصرى، وقضايا مطالب العمال المتظاهرين من أجل تحسين شروط العمل وأوضاعهم الإقتصادية، وكذلك المطالبات الخاصة بالتغيير السياسى، حيث كانت المدونتين فى كثير من هذه القضايا صاحبة السبق إما بطرح الموضوع أو تطوير وتقديم بعض جوانبه وفعالياته التى سكتت عنها وسائل الاعلام السائدة، أو بالمطالبة بالرقابة والمحاسبة، أو فى السعى نحو بلورة توجهات معينة.

- سعت المدونتان نحو تعريف وتوثيق وتتبع لإنتهاكات حقوق الإنسان فى شتى ممارساتها، خاصة مايتعلق منها بالتعذيب والإعتقال والحقوق الإقتصادية للفقراء، وحرية الرأى والتعبير، والتحرش بالنساء،وبحيث مثل ذلك المظهر النشط والأكثر فاعلية لعملهما كمجال عام، كما وسعت من حالة النقاش حول هذه القضايا، وأشركت جمهور المدونتين كفاعل نشط فى تطوير

الحوار وبلورة توجهات لتلعب أدوارا ذات صلة مباشرة بصحافة المواطنين التى تجعل من الإنسان العادى محورا لتغطيتها، وهى فى هذا الصدد شهدت جدلا وحوارا، وأغرت الجمهور بالمشاركة وفعلت من دوره عبر امداد التدوينات بوقائع ذات صلة سواء فى شكل معلومات أو لقطات فيديو أو صور تدخل فى ذات الإطار.

- وظفت المدونتان ماتتيحه تطبيقات تداخل وامتزاج الوسائط الإعلامية Media Conversion حيث انه وإضافة إلى النص المكتوب تزامن معه لقطات الفيديو والصور وروابط لمختلف المواقع ذات الصلة، كما قام المدون خاصة مدونة الوعى المصرى باجراء حوارات ولقاءات وتحقيقات تليفزيونية وبثها على المدونة، مما زاد من معدل إقبال الجمهور عليها و زاد أيضا من معدل التفاعلية.

- لعبت المدونتان دورا بديلا وأحيانا مكملا لأنشطة الفعاليات المدنية المختلفة، مستفيدة من الحرية النسبية المتسعه للحركة فى الفضاء التدوينى، مما أتاح لها مساحات تعبير سياسى واجتماعى كبيرة جذبت جمهورا متنوعا.

كما سعت فى هذا الصدد نحو انتقاد ومناقشة أداء المسئولين العموميين فى المواقع التنفيذية المختلفة لتقوم بدور من أهم أدوار وسائل الإعلام كمجال عام، وهو حراسة المصالح العامة وإشاعة الشفافية فيما يخص مدى قيام المؤسسات التنفيذية بأدوارها ومهامها.

- قدمت أيضا مجالا منافسا وأحيانا بديلا يطرح ما لاتقدمه وسائل الإعلام السائدة من موضوعات وقضايا الشئون العامة وأدارت نقاشا حوله، وسعت نحو تعبئة الرأى العام فى اتجاهات محددة، كما حدث فى بعض قضايا التعذيب و مسألة التحرش الجنسى بالمرأة، حيث كانت هى المبادرة بالطرح، وهى التى استقبلت اهتماما ومشاركة جماهيرية موسعة فى مجال الدعم بالمعلومات و لقطات الفيديو، وفتحت نقاشا موسعا إنتقل إلى وسائل الإعلام السائده، وتفاعل معه المجتمع ككل وأثمر عن إجراءات تنفيذية وقضائية عملت فى إتجاه محاصرة الظاهرة.

وفى هذا الصدد اهتمت المدونتان بالتفاعل مع مختلف وسائل الإعلام عبر تضمين روابطها، وعملت فى احيان كثيرة كناقد لبعض مواقفها وأنماط تغطيتها للأحداث والقضايا العامة.

- تميز أداء المدونتين بسرعة تغطية الأحداث ومنافسة مؤسسات اعلامية كبيرة فى إمكانياتها عبر سرعة الرصد وتنوع وفرادة تقديم وقائع لاتنشرها ولا تبثها وسائل الإعلام السائدة، كما حدث فى مجال تغطية أحداث إضراب المحلة الكبرى وما ارتبط بها وتلاها من أحداث، وفيما يخص كذلك مختلف المظاهرات والإضرابات التى شهدتها فترة الدراسة، وحتى حصار غزه وما تزامن معه من اختراق منتسبى حركة حماس للسور الحدودى مع مصر، وكذلك حريقى مجلس الشورى والمسرح القومى.

-عبر كثافة تضمين روابط الصحف الخاصة التى يغلب عليها توجهات معارضه للسياسات الحكومية وكذلك تضمين مواقع بعض الجهات والهيئات المدنية التى تقدم عرضا ناقدا للأداء الحكومى، فى مقابل غياب أو ندرة حضور روابط تخص وسائل الإعلام القومية فيما عدا سياق لإدانة مواقفهاو نقد مضمو نها، عبر كل ذلك عن توجهات ومواقف المدونتين، وكيف أنهما تمثلان امتدادا نوعيا للقوى المدنية المعارضة.

- عبرت المدونتان عن خصوصيات قضايا المجتمع المصرى وأفسحت المجال لجيل شاب له وجهة نظر تجاه الأحداث، ويملك وعيا وجرأة، ويسعى لتقديم أداء يعبر عن نمط إعلامى جديد يقاطع ويعترض ويستكمل فى أحيان أخرى مالاتقوم به وسائل الإعلام السائدة.

- تمكنت المدونتان من جذب جمهور متسع بحيث شهدت فى بعض القضايا معدل مرور يومى بلغ عشرات الآلاف وهو ما يعبر بحق عن اتساع مساحة الدور الذى تضطلع به المدونات فى الواقع، وتخطيها لدور بعض وسائل الإعلام القائمة من حيث حجم ومدى فعالية تواصلها مع الجمهور نتيجة سهولة الإتاحة وجرأة الطرح ومساحة التفاعلية الممنوحة، وهو أمر ازداد بروزا فى حالة تناول قضايا وشئون عامة جدلية و مثيرة و ناقدة قدمتها المدونتان.

- وقد كشفت الدراسة عن بعض القيود التى تؤثر على مزيد من تفعيل عمل المدونات كمجال عام لتقوم بدور أكثر فاعلية فى الإنفتاح على رؤى وتحليلات ووقائع لاتقدم عبر وسائل الإعلام المختلفة وتعنى بمزيد من إشراك المواطنين فى النقاش حولها، وذلك على النحو التالى:

- إحتفاء هذه المدونات بالإشادات الغربية بعملها فضلا عن إنفتاحها على الهيئات الدولية الغربية تحديدا، وهو ربما يؤثر على أجندة إهتمامات هذه المدونات و ربما يفقدها تعبيرا مباشرا وفوريا عن الأولويات المحلية كما تجرى فى الواقع.

- انتشار حالات التدوين مزودج اللغة داخل المدونات، وهو وإن مثل حالة ظاهرة فى مدونة نورا يونس ولم يمثل ذلك فى مدونة الوعى المصرى إلا أنه جدير بالرصد.

- و ربما يحتاج إلى التنبيه من أجل عدم إقصاء جمهور كبير عن متابعة هذه المدونات، كما أن استخدام لغات غير العربية قد ينزع قليلا من صبغتها المحلية فى تناول وطرح قضاياها وربما يحول دون مزيد من التواصل مع شرائح موسعة من القراء تسعى نحو التفاعل معها.

- غلبة الذاتية والنبرة الخطابية فى بعض التدوينات ربما يفقدها فى بعض الأحيان حالتها

- "العامة" ليجعلها تعبيرا ذاتيا عن قناعات للمدون نفسه، وهو أمر تظهر خطورته فى حالة معالجة شئون عامة تختلف بشأنها الأراء، حيث تحل وجهة نظر المدون وتسيطر على توجيه النقاش، مما يقلل من حيز التنوع المقدم والذى يعمل على بلورة رأى عام رشيد كأحد الوظائف المهمة للمجال العام.

- ضرورة الدعوه لإلتزام المدونين وجمهور المعلقين بكود مهنى أخلاقى يحول دون إنتشار العديد من الألفاظ والمسميات التى لاتعبر عن رصد وتحليل بقدر ماتخرج عن سياق النقد العام البناء للأداء.

- الدعوة الى تنظيم فعاليات تدريبية للمدونين على مهارات التغطية الإستقصائية، و بما يمثل تطويرا لما تقوم به من تقديم للأحداث والشئون العامة لتأكيد الإلتزام بقواعد الشمول والتنوع والإسناد والتوازن فى معالجة الأحداث.

- يمكن القول أن التحول الحقيقى فى مجال عمل هذه المدونات يكمن تحديدا فى أن تتشكل كفرق عمل إعلامية متكاملة داخل المدونة الواحدة المعنية بالشئون العامة، هذا ربما ينقلها من العمل كمجال عام أولى إنتقائى إلى العمل كساحة إعلامية مهنية تقوم على التنوع والشمول، و يقلص حيز سيطرة المدون صاحب المدونة فى بعض الأحيان، ويمكن أن يدفع فى اتجاه مجال

أكثر رحابة يتنوع فيه المشاركون وتتعدد وتتعارض الرؤى، بما يمثل إنتقالا من طابع فردى إلى طابع جماعى مؤسسى، وهو ما يمنح هذه المدونات أدوارا أكثر فعالية واتساعا ونشاطا.

2/ تضمنت أجندة القضايا الرئيسية التى طرحتها مدونتا الدراسة حيزا متنوعا يؤكد تركيزهما على تغطية مختلف قضايا الشئون العامة، حيث واكبت المدونتان مختلف الأحداث والقضايا المثارة فى الواقع بالرصد والعرض وطرح المواقف وإدارة النقاش حولها، والسعى نحو بلورة توجهات محددة و أحيانا الحث على القيام بسلوكيات محددة.

وهكذا تنوعت أجندة القضايا المطروحة لتتضمن قضايا سياسية وقضايا تتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين، وقضايا خاصة بحرية الرأى والتعبير، وامتد الإهتمام ليشمل شئونا أخرى خارجية، كما تضمنت الأجندة قضايا اقتصادية تطرح وتناقش أحوال الفقراء فى مصر، وامتد نطاق تغطية مدونتى الدراسة لتبادر بطرح ومناقشة قضية التحرش الجنسى بالمرأة، وتساهم فى توثيق ممارساتها وعرضها على الرأى العام واثارة نقاش مجتمعى موسع عن التحرش وكيفية التصدى له منبهة إلى مخاطره وأثره على الصورة القومية وعلى شعور المواطنين بالأمان فى الشارع المصرى.

كل هذه التعبيرات مثلت حالة اهتمام موسع بالشأن العام تمت من خلل المدونين ومن خلال مشاركات القراء، وهكذا عملت المدونتان كمجال عام فعلى يعنى بالمتابعة والطرح وإدارة النقاش وبلورة أراء إزاء مختلف قضايا الشئون العامة.

3/ شكلت القضايا السياسية مركز الأهتمام الأول فى المجال العام للمدونات، وهو أمر ارتبط بطبيعة الفترة الزمنية للدراسة والتى شهدت فعاليات سياسية متنوعة، وعددا من التظاهرات والإضرابات فضلا عن نقاش سياسى انخرط فيه المدوان وفتحا مدوناتهما لطرح قضايا ذات صلة.

كما يدل ذلك على أن القضايا السياسية تحتل أولوية فى مجال المدونات المعنية بالشئون العامة فى مصر، كما تحمل مؤشرات عن أولويات اهتمام الشباب من المدونين ومن جمهور القراء، وهو أمر ربما يكون مرجعه أن الشباب المنخرط بالتعليق يكون فى الغالب من الشريحة المتفاعلة مع الشأن السياسى والمشاركة فى أحداثه وأنشطته، أو من الناشطين السياسيين عبر الإنترنت، وهو امر ارتبط بما أحدثه الإنترنت من توفير مدخلات للتفاعل لدى قطاعات الشباب للإشتباك مع القضايا

والأحداث بالتعليق، هروبا من الإنخراط فى أنشطة فعلية فى الواقع ربما لايرغب هؤلاء الشباب أو يخشون من القيام بها، فيكون المجال العام الذى ينشأ عبر المدونات بديلا مناسبا فى هذا الشأن.

4/ عملت مدونتا الدراسة كسجل توثيقى لانتهاكات حقوق المواطنين وصنعتا مجالا عاما يوسع من دائرة عرض وتناول قضايا الحقوق المدنية للمواطنين، من خلال طرح قضايا التعذيب والعنف البدنى أوالإعتقالات أو المطاردات التى تنال بعض الناشطين السياسيين، وهنا وسعت المدونتين من ساحة المجال العام وأشركت المواطنين فى إمداد المدونين بلقطات فيلمية موثقة.

و قد كسرت المدونتان حاجز التعتيم والإخفاء فى تناول هذه القضايا، مما شجع الجمهور على المشاركة فى رصدها وإدانتها، كما لعبت دورا محوريا فى إمداد وسائل الإعلام الخاصة والحزبية والقومية بمعلومات ذات صلة تم التوسع فى نشرها ومتابعتها، أى انها شكلت مجالا عاما تعريفيا وتحليليا مهما لمختلف وسائل الإعلام فى موضوعات تمس الحقوق المدنية للمواطنين.

ولم تقف حدود المعالجات عند قضية بعض التعسف فى استخدام السلطة بل امتدت لترصد حالات البلطجة والعنف فى الشارع المصرى ورصدتها وحددت مواقعها.

5/ غلب على طرح القضايا السياسية وتقديم مختلف الفاعلين الرئيسيين الرسميين داخل مدونتى الدراسة وجهة نظر معارضة، حيث تقدم الأحداث من زاوية مناهضة وناقدة للسياسات الحكومية ونمط ادارتها لمختلف مناحى الشأن العام، وهو تعبير عن مجال عام يقدمه ناشطون معارضون لهذه السياسات وتعبيرا عن مواقف بعض قطاعات شابة تجاه العملية السياسية فى مصر وفاعليها المركزيين، أى يمكن اعتباره مجالا سياسيا نشطا موازيا لمجالات عامة أخرى قائمة تتأسس عبر وسائل الإعلام السائدة مختلفة الإنتماءات بعضها يدعم ويؤيد وبعضها ينتقد جوانب مختلفة من السياسات و سبل إدارة الشأن العام فى مصر.

6/ مثلت قضية الفساد وقصور الأداء العام ومايرتبط بهما من إدانة للسياسات الحكومية مركز الإهتمام الأول ضمن القضايا السياسية التى طرحها خطاب المدونتين، حيث قدمتا رصدا ونقدا حادا لجوانب القصور والإهمال، عبرا عنه بأشكال مختلفة واشركا القراء فى هذا الرصد وتقديم شواهد دالة عبر صور و لقطات فيديو تدلل عليه.

7/ مارست التدوينات هجوما على أجهزة الأمن و التى مثلت داخل المدونتين القوى الفاعلة الأكثر حضورا سلبيا فيما يتعلق بأدوارها وصفاتها، وكانت موضع الهجوم المكثف والمفضل لدى التدوينات، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الإضرابات، وهو ما مثل فى أحيان مختلفة تعبيرا مبالغا فيه خاصة حين تمتد الإدانة خارج سياق وقائع محددة.

8/ أكد تحليل خطاب مدونتى الدراسة أنهما شكلتا مجالا عاما لاتقف حدوده عند تناول وطرح ومناقشة الشئون الداخلية، بل امتدت إلى تناول ومعالجة قضايا الشئون الخارجية إرتباطا باهتمامات الرأى العام المصرى،ولعل رصد نوع القضايا الخارجية التى اعتنت المدونتان بالتفاعل معها واعتنى جمهور المدونات بالحوار حولها يعبر عن كونها قضايا كانت دوما موضع اهتمام كبير وتفاعل مستمر من قبل المصريين، كما أن البعض الآخر يمثل تجليات لقضايا الداخل، كأحداث وتداعيات القضية الفلسطينية، و تناول قضية أوضاع العمالة المصرية فى الخارج.

9/ يتبين وجود قضية مركزية طغت على معالجات القضايا الإجتماعية وهى التحرش الجنسى بالفتيات والتى شهدت فترة الدراسة أحداثا مختلفة بشأنها، واهتماما مجتمعيا متنوعا ظهر تأثيره فى اهتمامات المدونتين بها، حيث شاركت المدونتان ضمن مدونات أخرى فى توثيق ومناقشة الوقائع، فقد كانت مختلف المدونات هى مصدر المعلومات المركزى الذى نقلت عنه الصحف ووسائل الإعلام الأخرى هذه الوقائع.

و أدى اهتمام المدونتين بالقضية إلى بناء مجال عام ثرى يناقش ويحلل ويرصد ويشارك فى توثيق ونشر مختلف تطورات هذه القضية، وكذلك يعبئ الرأى العام فى إتجاه الإدانة والمواجهة، وتفعيل سبل التعامل القانونية والإجتماعية مع هذه القضية.

المراجع

1- Wijnia, Elmine,"understanding weblogs: a communicative perspective " in http://elmine.com/weblog/archives/wijnia_understandingweblogs.pdf

2- Roth ,Maric Mccoy , "how journalists see the blogosphere
http://www.asc.upenn.edu/usr/mmccoy/blogs.pdf

3- Herring , Suzan C., (et al), "Conversation: media bloggers , non media bloggers and their network connections" , AEJMC Conference papers, Texas, August 2005: http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

4- J.B.Singer ,"the political j-blogger: normalizing a new media form to fit old norms and practices ", AEJMC Conference papers, 2004:
http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

5- "the gendered blogosphere: where promise meets reality" , AEJMC Conference papers, 2005:
http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

6- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى، "المدونات المصرية: فضاء اجتماعى جديد " , السنة الثانية / العدد 17، مايو 2008، ص 4.

7- Mckenna, Laura , "getting the word out:policy bloggers use their soapbox to make change ", review of policy research ,vol.24,No.3, 2007, p.209.

8- lynch , March ,"blogging the arab public ", the American university in cairo & the middle east centre st.antony's college , university of oxford, February 2007:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10

9- Ishewerd, Tom, behaviour of the blogosphere: understanding the scale , composition and activities of weblog audiences:
www.comscore.com

10- Papacharissi , Zizi ,"democracy on-line: activity ,politeness, and the democratic potential of on-line political discussion group ", new media and society ,2004, vol.6,no.2,pp. 259-284.

11- Papacharisi , Zizi ,"the virtual sphere: the internet as a public sphere ", new media &society , vol4,no. 1, p023.

12- Marlow , C. ,"audience structure in the weblog community",presented at the AEJMC conference , 2004:

http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

13- Cooke, Scott Lori. ,"towards a model of civic journalism based on the blog", AEJMC conference , 2004:

http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

14- Papacharissi, Zizi op.cit , pp 9-27.

15- Friedlan , Lewis A. (et.al),"surveying citizen journalism: describing emerging phenomena that posit a renovation of the public sphere", AEJMC conference 2006:

http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

16- Bentley , Clyde H. (et.al.,),"sense of community as a driven for citizen journalism ", AEJMC. 2006:

http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

17- Rederson, Sara ,"speaking the same language ?: differences and similarities between UK and US bloggers ", the international journal of the book , volume 5, no.1, 2007:

http://www.book-journal.com

18- Coleman , S.,"blogs and the new politics of listening ", political quareterly , vol.76, No.2, 2005 , pp. 272-280.

19- Keren , Michael ,"blogosphere: the new political arena "(Lanham: Lexington boo;s , 2006):

20- Mckenna L. , Pole , A.,"do weblogs matter ? weblogs in American government ", paper presented to the annual meeting of the American political science association , Chicago , September 2004.

21- Huanl , Nitin Agarwal ,"blogosphere: research issues ,tools and applications ", sigkdd exploration, vol.10,no. 1, pp. 18-31.

22- Herring, Susan c. (et al),"women and children last: the discursive construction of weblogs:

http://blog.lib.umn.edu/blogosphere/women and children.html

23- Blanchard, Anita ,"blogs and virtual communities: identifying a sense of community in the Julie/ Julia project:

http://www.blogbulse.com/papers/2005/adamicglanceblogwww.pdf

24- Franko Elizabeth Michael,"the democratic ideal and its translation online: the possibility and potential of the internet as public sphere ", aejmc, august 2005.

25- Roth, Maric McCoy ,"how journalists see the blogosphere:

http://www.asc.upenn.edu/usr/mmccoy/blogs.pdf

26- Barton , Mathew D.,"the future of national – critical debate in public soheres", computer and composition 22, 2005:

http://collegewriting.us/shared/barton.pdf

27- Lori , Demo, (et.al),"the weblog forest: the effectiveness of the staff-produced blogs in engaging newspaper audiences in a conversation " , aejmc, 2007.

28- Hargovo Thomas , Stempel, Gudio , "use of blogs as source of news presents little threat to mainline news media ' , newspaper research journal , winter 2007.

29- Trench, B. , Quinn , G.,"online news and changing models of journalism ",Irish communications review ,No.9.2003.

30- Drezner , D.W. , Farrell, H. ,"the power and politics blogs",a paper presented at the American science association , 2004.

31- Singer , J.B. , op.cit.

32- "the gendered blogosphere: where promise meets reality", AEJMC , 2005 : http://list.msu.edu/archives/aejmc.html

33- Mckenna , Laura., op.cit.

34- Burroughs , Benjamin.,"kissing macaca: blogs,narrative and political discourse", journal for cultural research , volume.11,no.4,October 2007.

35- Schler , Jonathan (et.al),"mining the blogosphere: age,gender and the varities of self – expression ":

http://elepiphany.typepad.com/31eliphiphany/blog

36- Kelly, John., etling, Bruce.,"mapping iran's online public: politics and culture in the Persian blogosphere , the bekman center for internet & society research publications series: law.harvard.edu/publicationshttp://cyber

37-مركز دعم القرار "المدونات المصرية: فضاء اجتماعى جديد "، مرجع سابق.

38- lynch , March Op.Cit

39- Isherwood , Tom,"a new direction or more of the same ? political blogging in Egypt ": the American university in cairo & the middle east centre st.antony's college , university of oxford:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10
40- Radsh , Courtney ,"core to commonplace: the evolution of Egypt's blogosphere ",: the American university in cairo & the middle east centre st.antony's college , university of oxford, September 2008:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10
41- Ajemian, Peter. ,"the Islamic opposition online in Egypt and Jordan ", January 2008:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10
42- Weyman , George. ,"personal blogging in Egypt: pushing social boundaries or reinforcing them ? ", October 2007:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10
43- Otterman , Sharon ,"publicizing the private: Egyptian women bloggers speak out ", february 2007:
http://www.arabmediasociety.com/?article=10
44- the gendered blogosphere , op.cit.
45- Marlow C., op.cit.
46- Isherwood, Tom.,"a new direction or more of the same ? political blogging in Egypt , op.cit.
47- March lynch., op.cit.
http://www.egybloggers.com-
http://www.arabblogcount.blogspot.com-
www.tadween.com-
http://itoot.net-
48- Habermas , Jurgen ,"structural transformation of the public sphere " ,
(Cambridge: MIT press, 1989).
-Habermas , Jurgen,"political communication in media society ", plenary address for the 2006 international communication association conference , Dredsen , Germany:
http://www.icahdq.org/speech_by_habermas.pdf

-Habermas , Jurgen,"the inclusion of the other: studies in the political theory " (Cambridge "MIT press , 1998).

-Kellner , Douglas , "habermas , the public sphere and democracy: a critical intervention: http: //www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.html

49- Habermas , Jurgen,"Institutions of the public sphere " , in: newbold inc (ed.), "approaches to media: a reader (London: Arnold , 1997) pp. 238 – 239.

50- Friedlan , Lewis A. (et.al), op.cit.

51- Benkler , Yochi , "The wealth of Network " (New haven: yale university press , 2006) p. 220.

52- Dilip , Meghane ,"Rang de Basanti – consumption , citizenship and the public sphere ' , a thesis submitted in partial requirements for the degree of master of art , February 2008 , university of Massachusetts:

http://schoolworks.umass.edu\gi\iewcontent.cgi?article=\116context=theses

53- The blogosphere and the public sphere: exploring possibility of the blogosphere as a public sphere:

http://www.allacademic.com/metra/p_mla_apa_research_citation/0/9/2/9/8/pages92983/p92983-23.php

54- نورا يونس، 2008/7/27.

http://norayounis.com

55- الوعى المصرى، 2007/9/27.

http://misrdigital.blogspirit.com

56- الوعى المصرى، 2008/5/29.

57- نورا يونس، 2007/10/6.

58- نورا يونس، 2007/12/13.

59- نورا يونس، 2007/10/6.

60- الوعى المصرى، 2008/4/6.

61- الوعى المصرى، 2008/4/6.

62- نورا يونس، 2007/10/25.

63- الوعى المصرى، 2008/4/9.

64- نورا يونس، 2007/7/27.

65- الوعى المصرى، 2008/2/3.

66- نورا يونس، 2007/10/22.

67- نورا يونس، 2007/10/5.

68- الوعى المصرى، 2007/10/12.

69- الوعى المصرى، 2008/10/6.

70- الوعى المصرى، 2007/10/22.

71- الوعى المصرى، 2007/10/13.

72- الوعى المصرى، 2007/10/4.

73- الوعى المصرى، 2008/8/31.

74- الوعى المصرى، 2008/5/9.

75- الوعى المصرى، 2008/5/19.

76- الوعى المصرى، 2008/7/7.

77- نورا يونس، 2007/10/3.

78- الوعى المصرى، 2008/6/9.

79- الوعى المصرى، 2007/9/4.

80- الوعى المصرى، 2008/5/6.

81- الوعى المصرى، 2008/3/28.

82- الوعى المصرى، 2007/12/25.

83- الوعى المصرى، 2008/5/24.

84- نورا يونس، 2007/10/11.

85- نورا يونس، 2007/10/7.

86- نورا يونس، 2008/0/2/3.

87- نورا يونس، 2008/2/6.

88- الوعى المصرى، 2008/1/25.

89- الوعى المصرى، 2008/1/26.

90- الوعى المصرى، 2008/1/29.

91- الوعى المصرى، 2008/1/3.

92- الوعى المصرى، 2008/2/10.

93- الوعى المصرى، 2008/6/14.

94- الوعى المصرى، 2008/6/14.

95- الوعى المصرى، 2008/2/1.

96- الوعى المصرى، 2008/2/3.

97- نورا يونس، 2008/8/31.

98- الوعى المصرى، 2008/5/23.

99- نورا يونس، 2007/10/22.

100- الوعى المصرى، 2007/10/5.

101- الوعى المصرى، 2008/9/1.

آليات التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان

فى خطاب الصحافة المصرية:

دراسة للمضمون وأطر تقديمه فى صحف

الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية

مقدمة:

تمثـل موضـوعات وقضـايا حقـوق الإنسـان مجـالا حيويـا فى النقـاش العـام الـدائر فى مختلـف المجتمعات المعاصرة،باعتبارها مقوما للنهوض المجتمعى الشامل، عبر مايمنحـه تطبيـق والإلتـزام بهـذه الحقوق من تحفيز لقدرات الإبداع لدى الأفراد، ودعم مشـاركاتهم فى مختلـف منـاحى الشـأن العـام، انطلاقا مما تكرسه من مبادئ المواطنة التى تتضمن مساواة فى الحقوق والواجبات.

ولعل هذا يقدم تفسيرا لتواجد مضامين صـحفية مكثفـة تتنـاول موضـوعات وقضـايا ذات صـلة مباشرة بمنظومة حقوق الإنسان المعاصرة، حيث تمثل الصـحافة هنـا وسـيطا يـتم عـبره نقـل المعـارف وطرح الأراء، ومجالا للتعبير عن مواقف واتجاهات متنوعة بشأن قضايا حقوق الإنسان، منظـورا إليهـا من خلال الأطر التى تتبنى بها الصحف تلك الحقوق المتنوعة.

ويدفع هذا الإهتمام الصحفى والإعلامى عامة بروز خطاب كونى يعمل فى اتجـاه رصـد ومتابعـة الممارسات المختلفة فى مجال حقوق الإنسان، سعيا نحو إرساء منظومة الحقوق، والتـى اتفـق المجتمـع الدولى عبر هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة عليها كتعبير عن ضمانات لحقوق البشر فى حيـاة انسـانية كريمة فى مختلف المجتمعات، "فمع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز على عالمية حقـوق الإنسـان وأصبحت جزءا من القانون الدولى بوجود أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وعهد دولى وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم وأصبحت هى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان "[1].

وتشكل الحقوق المدنية والسياسـية عصـب منظومـة الحقـوق الإنسـانية،فقد "عرفـت حقـوق الإنسان تقليديا على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتى تتضمن الحق فى الحياة وفى الحريـة والأمان وحق الفرد فى عدم التمييز ضده وحق التمتع باجراءات قانونية عادلة عند محاكمته..."[2].

والواقع أن رصد أنماط طرح وتقديم قضايا حقوق الإنسان فى الخطابات الصحفية تقدم مؤشرات بشـأن أن كـلا مـن الحقـوق المدنيـة والسياسـية يمـثلان معـا مركـز اهـتمام هـذه الخطابـات، إنطلاقـا مـن صـلتهما المبـاشرة بقضـايا الحريـات العامـة ومختلـف الحقـوق موضـع الإهـتمام والمتابعـة فى المجتمعات المعاصرة، فالقضايا الخاصة بهما تشغل إهتمامـات الصـحافة فى مصر عـلى اخـتلاف أنمـاط

ملكيتها وتوجهاتها، وانطلاقا من كون القضايا الخاصة بهما ذات صلة مباشرة بشئون الحياة اليومية، ومن ثم فإن معالجاتها تجلب اهتماما جماهيريا أكبر، فضلا عن قابليتهما الأعلى للتوظيف السياسى، وذلك فى إطار طبيعة علاقة القوى السياسية التى تصدر تلك الصحف ببعضها البعض، وبالسلطة التنفيذية الضامنة لمدى تفعيل وتحقق ممارسة هذه الحقوق.

وهنا تسعى الخطابات الصحفية المختلفة إنطلاقا من المرجعيات الفكرية للقوى المالكة للصحيفة بتقديم نوعى لهذه الحقوق، يحمل من الخصائص والأطر مايحقق وظائف محددة للقوى السياسية المنتجه والموجهة لهذه الخطابات الصحفية، حيث تنتهى حدود الجانب المعرفى فى ذلك الخطاب، والمتعلقة بنشر ثقافة هذه الحقوق لدى القراء، ولتبدأ حدود التوظيف السياسى لها، تعبيرا عن دور الصحف ووسائل الإعلام المختلفة فى إدارة الصراع السياسى بين مختلف القوى فى المجتمع.

والصحف هنا ليست مجرد وسيط محايد إذ يمنحنا مدخل التحليل الثقافى رؤى مهمة بشأن تأثير الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام على طبيعة وتوجهات خطابها الصحفى.

والصحف لاتقدم فى هذه الحالة "خطاب حقوق الإنسان " كمفاهيم وقيم مجردة، بل أن موضوعات حقوق الإنسان، أو مايمكن أن نطلق عليه "الخطاب الصحفى بشأن حقوق الإنسان" يتأسس من خلال انتقاء قضايا وأحداث من الواقع تحمل عملية تقديمها صحفيا سمات وأطرا ذات صلة وثيقة بالوظيفة السياسية التى تبتغى القوى التى تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية، وتسعى نحو تحقيقها فى الواقع الذى تعمل فى إطاره.

وتبرز الخطابات الصحفية داخل البيئة الإعلامية المصرية كمجال تعددى فى تقديم وتأطير منظومتى الحقوق المدنية والسياسية، إذ أن الصحف تمثل مجال التنوع فى التعبير عن مواقف وتوجهات القوى السياسية المختلفة ذات الأفكار المتباينة، بحكم تنوع أنماط ملكية هذه الصحف، وهامش حرية التعبير المتسع الذى تتحرك داخله، وهو ما لايتواجد فى باقى عناصر المنظومة الإعلامية المصرية، ذلك أن "مهمة الخطاب الإعلامى فى التعريف بثقافة حقوق الإنسان لايمكن أن تنبع من فراغ... وانما تنبع من بيئة فيها على الأقل قدر من الديمقراطية تسمح بالحريات

والحقوق الحقيقية "[3]. ولعل هذا ينطبق على بيئة الصحافة المصرية مما يجعلها مجالا خصبا وموضوعيا لهذه الدراسة.

كما أن تحليل هذا الخطاب الصحفى المتنوع، والذى يعبر عن أفكار وتوجهات قوى وأحزاب وجماعات محددة، يتيح لنا قراءة مواقف هذه القوى عبر خطابها الصحفى.

وتقوم هذه الدراسة على مستويين، المستوى الأول يعنى برصد سمات وآليات تقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية فى خطاب حقوق الانسان فى الصحف، ثم تحليل واستخلاص أهداف توظيف الخطابات الصحفية لعملية تقديم هذه القضايا، بمعنى عبر أى سياق معرفى ودلالى، وارتباطا بأى وقائع وأحداث وقضايا، ووصولا لأى نوع من الأهداف.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها تأسيسا على عدة إعتبارات، وذلك على النحو التالى:

1/ إن رصد وتحليل السمات النوعية لتقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية للإنسان والأطر التى تطرح من خلالها داخل الخطاب الصحفى المصرى،والوظائف التى يسعى الخطاب الى تحقيقها من خلال هذا التقديم يمثل أمرا حيويا وملحا، لإنه يمنحنا القدرة على فهم شروط علاقة الخطاب الصحفى فيما يخص حقوق الإنسان بالواقع الذى يتشكل فيه، وبالقوى السياسية المختلفة التى يصدر عنها ويقدم أطروحاتها بشأنها، وهنا يلفت النظر عدد من الباحثين المعنيين بهذه القضية إلى أن "موضوع حقوق الإنسان فى الوطن العربى والعالم الإسلامى مازال بلا دراسة شاملة وأنه موضوع يحتاج الى مزيد من الدراسة والتعمق "[4].

2/ تعمل هذه الدراسة فى اتجاه فهم سمات ووظائف خطاب الحقوق المدنية والسياسية فى الصحافة المصرية، لكونه خطابا موجها نحو جمهور واسع، مما يمنح دراسته قيمة بحثية مضافة، "فالتحليلات النقدية التى يعالجها الفكر الاجتماعى السياسى الراهن تذهب فى معظمها الى جعل حضور قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أو غيابها مفتاحا لفهم الأزمات السياسية والإقتصادية التى تعصف بالوطن العربى "[5].

ويكمن الهدف المركزى فى استخلاص إجابات عن سمات ووظيفة هذا الخطاب متنوع الأنماط والمواقف، للحصول على مؤشرات بشأن تقويم مايمكن أن يؤديه من أدوار فى الواقع الإجتماعى الذى يعمل فى إطاره، ذلك أن الطريقة التى تقدم بها المعالجات الصحفية لقضايا حقوق الإنسان تؤثر على الطريقة التى يدرك بها القراء معنى وأهمية ووظائف تلك الحقوق ودلالاتها.

3/ تمثل مسألة حقوق الإنسان قضية جوهرية بحيث يشكل تعامل مجتمع ما مع أبعادها المختلفة مدخلا لفهم مسارات بل ومآل تجارب ومحاولات تطويره. وهنا تبرز أهمية كشف تصورات مجتمع ما وفهمه لقضايا وإشكاليات حقوق الإنسان، وتمثل الصحف فى هذا الصدد مجالا خصبا لهذا النوع من الدراسات.

حيث يصبح متاحا معرفة كيف تتوسط الصحف بين أفراد وفئات الجماهير وأحداث وقضايا الواقع الذي يعيشون فيه، ومن ثم يكون تحليل التجليات المختلفة للخطاب الصحفي بمثابة أداة كاشفة عن مسارات النقاش العام في المجتمع عن الظاهرة موضع الدراسة، وتزداد الأهمية من واقع تنوع انتماءات وتوجهات منظومة الصحف المدروسة،و يمنحنا هذا الشمول فى التناول فرصة للإجابة عن أسئلة بحثية دقيقة تسعى الدراسة للتعامل معها، وهى تتصل بهل فرض كل نمط صحفى خصوصية ما فى مجال تقديمه لقضايا منظومة حقوق الانسان، وماخصائصها ووظائفها.

هكذا تسعى هذه الدراسة فى اجابتها عن هذه الأسئلة إلى أن تقدم رؤية شاملة تجتهد فى رسم خريطة معرفية متكاملة الأبعاد للمنطلقات التى تتأسس عليها عملية تقديم وتوظيف الخطاب الصحفى لقضايا وموضوعات حقوق الانسان فى بعديها المدنى والسياسى، خاصة وأن فترة الدراسة (عام 2005) قد تضمنت أحداثا دالة ومولدة لخطاب متنوع ومكثف، لما شهدته من أحداث تتعلق بالتعديلات الدستورية، و الإنتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متنافسين، ثم الإنتخابات البرلمانية، كلها أحداث أعطت أولوية لكل من قضايا وموضوعات الحقوق المدنية والسياسية للإنسان فى أن تتصدر خطاب حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية، مما يمنحها أهمية فى أن تكون مجالا لهذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تتبنى الدراسة مجموعة من الأهداف المتكاملة، وذلك على النحو التإلى:

1/ استخـلاص السمات النوعية لخطاب قضايا حقـوق الإنسـان السياسـية والمدنيـة في كـل مـن صحف الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية، على اختلاف أنماط ملكيتهـا ومرجعياتهـا الفكريـة، وذلـك من خلال التركيز على المؤشرات التالية:

- نوع القضايا المتعلقة بهذه الحقوق و التى قدمها كل خطاب صحفى مدروس.

- أطر تقديم هذه الحقوق داخل كل خطاب صحفى.

- رصد حدود الإختلافات والإتساقات الحادثة بين هذه الخطابات الصحفية المختلفة.

2/ تحليل السياقات التـي حكمـت إنتـاج خطـاب حقـوق الإنسـان المدنيـة والسياسـية فى كـل صحيفة، بربط السمات النوعية لكل خطاب بطبيعة القوة التى يعبر عنهـا وعلاقتهـا بمختلـف القـوى الأخرى، فدراسة الخطاب الصحفي لا تتم بمعزل عن فحص العوامل المساعدة على تشكله سواء فـيما يتعلق ببيئة إنتاجه الداخلية أي ما يخص السياسات التحريرية، أو فيما يتعلق ببيئة إنتاجه الخارجيـة المتصلة بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية العامة التي ينطلق منها ويتفاعل معها.

3/ الوظائف والأهداف التى يسعى كـل خطـاب صـحفى فى مجـال تقديمـه لمنظـومتى الحقـوق السياسية و المدنية إلى تحقيقها، فالصحف ليست أدوات محايدة فى مجال صراع الأفكار، ولكنهـا تقـوم بوظائف مهمة تتعلق بمحاولة تسييد أفكار وتوجهات القـوى التـى تعـبر عنهـا وتفنيـد رؤى ومواقـف وتوجهات خصومها، وانطلاقا من ذلك تعنى الدراسة برصـد وتحليـل خصـائص التوظيـف السـياسى لمـا قدمه كل خطاب صحفى فيما يتعلق بطرحه وتأطيره لمنظومتى الحقوق السياسية والمدنية.

وينبثق عن الأهداف السابقة عدد من الأهداف الإجرائية هـى:

الأهداف الإجرائية:

1- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية داخل كل خطاب صحفى مدروس.

2- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية داخل كل خطاب صحفى مدروس.

3- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية فى مختلف الصحف المدروسة.

4- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية فى مختلف الصحف المدروسة.

5- تحليل المرجعية الفكرية التى استخدمتها الخطابات الصحفية فى مجال تقديمها لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان،ورصد حدود الإتساق والتباين فيما بينها ومبرراته.

6- تحليل الأطر التى وظفها كل خطاب في فى مجال تقديمه لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، ورصد حدود الإتساق والتباين بين الخطابات المدروسة ومبرراته.

7- استخلاص الوظائف والأهداف المركزية التى حكمت عملية تقديم مضمون كل خطاب صحفى لكل من قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وتفسيرها فى ضوء خصائص كل خطاب، وطبيعة القوى المنتجة له، والسياقات السياسية والاجتماعية التى يتأسس عليها وتشكل ملامحه.

مشكلة الدراسة:

أكدت الدراسة الإستطلاعية وجود كثافة فى اهتمام الخطابات الصحفية المصرية المتنوعة بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان خاصة السياسية والمدنية منها، وذلك بفعل ماشهده عام 2005 من أحداث تمثلت فى التعديلات الدستورية وماصاحبها وماتلاها من اتساع مجال النقاش العام حول هذه الحقوق.

كما أظهرت الدراسة الإستطلاعية وجود تنوع فى مجال تقديم وتأطير الخطابات الصحفية المختلفة لهذه الحقوق، وبرزت مؤشرات عن عمليات لتوظيفها من قبل القوى السياسية المنتجة والموجهة لهذه الخطابات الصحفية،وذلك من أجل إبراز أدوارها وجلب تأييد جماهيرى لمواقفها، وبيان ضعف وتهافت مواقف خصومها.

حيث تبين أن كل خطاب صحفى كانت له خصوصيته فى مجال ماقدمه من أجندة قضايا تخص كلا من الحقوق السياسية والمدنية، وكذلك مايتعلق بالأطر التى تقدم من خلالها، ثم نوع الوظائف التى يسعى فى النهاية إلى تحقيقها من خلال هذا النمط من التقديم.

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة كما يلى:

"ما السمات النوعية لتقديم قضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية داخل خطاب صحف كل من الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية، وما الأطر التى تم الإعتماد عليها فى هذا الصدد، ومامدى تعبير ذلك عن طبيعة المواقف والتوجهات الخاصة بالقوى السياسية التى تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية، وما الآليات والوظائف التي سعت هذه الخطابات الصحفية نحو تحقيقها في الواقع الاجتماعي الذي تتشكل منه وتتعامل معه.

مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج المسح فيما يتعلق بمحتوى الخطابات الصحفية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، حيث يتم رصد مختلف الخطابات المطروحة، واختيار عينة من المضمون الخاضع للدراسة، كما توظف الدراسة المنهج المقارن من أجل الخروج باستخلاصات بشأن طبيعة الإختلافات أو الإتساقات بين الخطابات الصحفية موضع الدراسة، للوقوف على سمات ووظائف عملية تقديم خطاب كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها.

كما سعت الدراسة للإستفادة من مقولات علم اجتماع المعرفة فيما يخص رصد وتحليل السياقات السياسية والإجتماعية التى تأسست فيها وانطلقت منها تلك الخطابات الصحفية، وطبيعة الوظائف التى سعت إلى تحقيقها فى هذا الواقع فى ارتباطها وتعبيرها عن قوى سياسية محددة.

أدوات الدراسة:

سعت هذه الدراسة نحو بناء حالة من التكامل المنهجى، تمثلت فى تنوع الأدوات البحثية التى وظفها الباحث تعبيرا عن تنوع خصائص الظاهرة المدروسة، وهو مايستدعى جهدا تحليليا شاملا، مما أكد على ضرورة الجمع بين أكثر من أداة تحليلية للمساعدة فى القراءة البحثية الشاملة والدقيقة للظاهرة المدروسة،وذلك كما يلى:

1/ مسارات البرهنة:

وهى تمنح عملية التحليل مؤشرات نوعية بشأن الكيفية التى سعى من خلالها كل خطاب صحفى نحو تبرير الأفكار والأطروحات ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان السياسية

والمدنية التى قدمها، وهى تمـدنا أيضـا بوسـائل لرصـد الإحـالات المرجعيـة لهـذه الأطروحـات، داخـل الخطابات الصحفية المدروسة.

2/ تحليل المضمون:

باعتبارها أداة تحليل تقدم وصفا كميا منتظما للوحدات الموضوعية المختلفة ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان كما قدمتها الخطابات الصحفية المختلفة، وهى تقدم تصنيفا كميـا لعـدد مـرات ورود مختلف القضايا ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية داخل كل خطـاب، فضلا عن مساعدة الباحث فى استخلاص الأطر الخبرية الموظفة فى مجال تقديم كل من هـذه الحقـوق داخل كل خطاب.

وهـو مايمنحنـا أساسـا منهجيـا للمقارنـة بـين أولويـات وأطـر تقـديم مختلـف تلـك الحقـوق فى الخطابات الصحفية المدروسة.

عينـات الدراسـة:

1/ عينة الصحف:

جاء اختيار الباحث لعينة الصحف الممثلة تأسيسا على متغيرات وثيقة الصلة بأهـداف الدراسـة وطبيعة الظاهرة المدروسة، وذلك كما يلى:

- أن تعبر الخطابات الصحفية الداخلة ضـمن العينـة عـن اهـتمام مكثـف بقضـايا وموضـوعات حقوق الإنسان السياسية والمدنية.

- أن يحمل كل خطاب منها خصوصية فى مجال أجندة اهتماماته، والأطر التى يطرح من خلالهـا تلك القضايا.

- أن يعبر كل خطاب عن أحد القوى السياسية المركزية فى الواقع السياسى المصرى، لمعرفة أهداف إنتاج هذا الخطاب من منظور هذه القوى، والوظـائف التـى تسـعى مـن خلالهـا عنـد توظيفهـا لهـذا الخطاب فى ساحة الصراع السياسى الذى يتخذ من الصحف مجالا له.

وانطلاقا مما سبق، أجرى الباحـث دراسـة اسـتطلاعية للخطابـات الصـحفية المختلفـة، واسـتعان بتوجيهات ومناقشات مع مجموعة من الخبراء والمحكمين أسفرت عن اختيار الصحف التالية:

أ- صحيفة الأهرام القومية: باعتبارها صحيفة مملوكة للدولة، أظهرت الدراسة الإسـتطلاعية أنهـا منحت هذه الحقوق السياسية والمدنية اهتماما مكثفا يفوق غيرها من الصحف القومية، نتيجة تنـوع مضامين الرأى بها، ووجود عدد من أهم الكتاب فى منظومة الصحف القوميـة ككـل، فضـلا عـن تـوافر خطاب خبرى مكثف.

ب- صحيفة الأهالى: الصادرة عن حزب التجمع، حيث أظهرت الدراسـة الإسـتطلاعية خصوصـية المنظور الذى تناولت من خلاله قضايا حقوق الإنسان، ثم تعبيرها عن واحدة من القوى السياسية ذات الأيديولوجيات اليسارية الواضحة.

ج- صحيفة الوفد: الصادرة عن حزب الوفد الجديد، والتى تعبر عن موقف أيـديولوجى مختلـف عن صحيفة الأهالى، من خلال مرجعيتها الليبرالية، وخطابها الذى يقدم حالة مختلفـة أكـدتها الدراسـة الإستطلاعية.

د- صحيفة آفاق عربية: وهى صحيفة تصدر عن حـزب الأحـرار، لكـن فى ضـوء صـعوبات قيـام الأفراد والقوى المختلفة بإصدار الصحف فى مصر، ومايستتبعه مـن التفافـات تقـوم بهـا بعـض القـوى والأفـراد مـن أجـل الإسـتحواذ عـلى تعبـير إعلامـى عـن مـواقفهم وقضـاياهم، فقـد كشـفت الدراسـة الإستطلاعية أنها كانت تعبيرا واضحا عن فكر وتوجهات تيار الإخوان المسـلمين، عـبر الكتابـة المنتظمـة فيها من قبل قياداتها، وتعبيرها الواضح عن الخط الفكرى لهم، مما جعل خطابها مجالا خصبا للدراسة.

ولم يتم تضمين الصحف الخاصة، نتيجة أن الصحف المختارة السـابقة تصـدر عـن قـوى سياسـية واضحة، وتشارك فى الفعاليات الإنتخابية والسياسية المختلفة عبر كوادرها ومرشحيها، وتتجاوز صحفها – فى دراستنا هذه - مجرد كونها تناقش وتطرح قضايا حقوق الإنسان، لتقوم بدور فى التعبير عن مواقـف القوى السياسية المنتجة لخطابها الصحفى، وتعبئة مؤيديها ومناهضـة خصـومها، مـما يجعـل خطابهـا الصحفى أكثر ارتباطا بأهداف الدراسة الساعية للكشف عن سمات وحدود عملية التوظيـف السـياسى فى مجال تقديم قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية فى الخطابات الصحفية المختلفة.

2/ العينة الزمنية:

كشفت الدراسة الإستطلاعية أن عـام 2005 مثـل مجـالا زمنيـا موضـوعيا مناسـبا لاختيـار الفـترة الزمنية التى تجرى فيها الدراسة، وذلك نتيجة ماشـهده مـن أحـداث تمثلـت فى التعـديلات الدسـتورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وماتلى ذلك من انتخابات رئاسية وبرلمانية، كان لهـا أثرهـا فى بنيـة مضمون الخطـاب الصـحفى إذ اتجـه نحـو مزيـد مـن الإهـتمام بتقـديم قضـايا وموضـوعات حقـوق

الإنسان السياسية والمدنية من خلال أطر متنوعة، وقد اتفق الخبراء والمحكمـون عـلى موضـوعية تمثيـل هذه الفترة.

اجراءات سحب عينة الصحف:

- بالنسبة للصحف اليومية (الأهرام والوفد): تم سحب عينـة عشـوائية منتظمـة طبقـاً لأسـلوب الأسبوع الصناعي بحيث تشمل عينة كل صحيفة (52 عددا) من الأعداد الصادرة خلال عام 2005.

- بالنسبة للصحف الأسبوعية (الأهالى وآفاق عربية): تم الاعـتماد عـلى أسـلوب المسـح الشـامل لمجمل الأعداد الصادرة منهما خلال العام نفسه (52 عددا) لوضع أساس كمي موضوعى للمقارنة بـين الخطابات الصحفية المدروسة.

وحدة التحليل:

اتساقا مع طبيعة عملية تحليل الخطاب الصحفى المعنى بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان، تم التركيز على كافة المضامين الصحفية المقدمة داخل الخطاب الصحفى، والإعتماد على الفكرة داخل كـل موضوع كوحدة تحليل وعد.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

تتضمن هذه الدراسة عددا من التساؤلات و الفروض، والتى تتكامل معا من أجل تحليل أمثل للظاهرة البحثية، حيث تتعامل الأسئلة البحثية مع الجانب الكيفى والخاص بالسمات النوعية لكل خطاب صحفى فى مجال تقديمه لكل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، للكشف عن قضاياه، وأطر تقديمها، والوظائف التى يسعى الخطاب لتحقيقها، وتتعامل الفروض مع المتغيرات الكمية التى تعبر عنها وحدات عد ورود الأفكار الخاصة بقضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية داخل مختلف الخطابات الصحفية، للكشف عن حجم الاهتمام الممنوح لها بين الخطابات ودلالته المقارنة،وذلك كما يلى:

أولا: تساؤلات الدراسة:

1/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان السياسية التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية، وماطبيعة أولويات الإهتمام التى حظت بها داخل أجندة كل خطاب.

2/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان المدنية التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية، وماطبيعة أولويات الإهتمام التى حظت بها داخل أجندة كل خطاب.

3/ ماطبيعة الأطروحات التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى تقديمها لقضايا الحقوق السياسية، وما نوع مسارات البرهنة التى اعتمدت عليها.

4/ ماطبيعة الأطروحات التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى تقديمها لقضايا الحقوق المدنية، وما نوع مسارات البرهنة التى اعتمدت عليها.

5/ مانوع الأطر الخبرية التى استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق السياسية للإنسان.

6/مانوع الأطر الخبرية التى استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربيـة فى مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق المدنية للإنسان.

7/ ماطبيعة الوظائف التى سعى كل خطـاب صـحفى مـدروس إلى تحقيقهـا مـن خـلال عمليـة تقديمه وتأطيره لقضايا وأحداث كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان.

8/ ما تأثير نوع القوى السياسية المالكة لكل صـحيفة والمنتجـة لخطابهـا عـلى السـمات النوعيـة لتقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها.

9/ ماحدود إتساقات واختلافات خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربيـة فى مجـال توظيفها لخطاب الحقوق السياسية والمدنية المقدم بكل منها، وما أسباب ذلك.

ثانيا: فروض الدراسة:

1/ لا يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضـايا حقـوق الإنسـان السياسـية فى صـحيفة الأهرام وكل من صحف الأهالى و الوفد و آفاق عربية.

2/ يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية فى كل من صحف الوفد و الأهالى و آفاق عربية.

3/ لا يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية فى صحيفة الأهرام و كل من صحف الأهالى و الوفد و آفاق عربية.

4/ يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية فى كل مـن صـحف الوفد و الأهالى و آفاق عربية.

ثبات التحليل:

أجرى الباحث قياسا لثبات التحليل عبر مرحلتين مختلفتين، حيث استخرج الباحث مائة مفردة تحليل عشوائية موزعة على الصحف الأربع الداخلة فى نطاق التحليل، وطلب من باحث زميل تحليلا لذات المفردات المائة بعد قراءة التعريفات الإجرائية والتمرس على نمط استخلاص وتصنيف الأطروحات بعد مرور شهر على التحليل الأول وكانت نسبة الثبات المتحققة (0,96)، وهى درجة ثبات تمنح ثقة فى إجراءات الدراسة وبنيتها التحليلية، ثم أجرى الباحث ذاته وبعد مرور 45 يوما تحليلا لذات المفردات فحقق نسبة ثبات بلغت (0,99)، وبذلك بلغ المتوسط العام لدرجة الثبات المتحققة من التجربتين (0,975) وهى نسبة ثبات مرتفعة.

التحليل الإحصائي للبيانات:

وظف الباحث مستويين من العمليات الإحصائية، الأول يختص بالإحصاء الوصفى لورود فئات قضايا كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية فى كل خطاب صحفى مدروس، للتعرف على ولويات ورود مختلف قضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية داخل أجندة كل صحيفة.

ثم فى المستوى الثانى أجرى الباحث إختبار معامل توافق الرتب بين أزواج من البيانات الترتيبية (Spearman corrlation coeifficients)، وذلك لتحقيق الفروض المتعلقة بقياس وجود أو عدم وجود توافق دال إحصائيا بين ترتيب قضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية فيما بين الصحف المختلفة. ويتم قبول فرض وجود توافق عند مستوى معنوية (0,05) فأقل. ويتم استخدام قيمة معامل التوافق Contingency Coefficient لاختبار درجة شدة في التوافق.

إجراءات إعداد استمارة تحليل الخطاب:

لكى تؤسس هذه الدراسة لعملية رصد وتحليل شامل لقضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية، رأت أن تتبنى استراتيجية تستهدف إستخلاص منظومة متكاملة وشاملة لفئات التحليل يمكن أن تشكل بيئة معيارية منتظمة، يقاس عليها محتوى وتوجهات مختلف المضامين المطروحة داخل الخطابات الصحفية، وقد تم ذلك عبر قيام الباحث بعملية مراجعة وتحليل واستخلاص للمؤشرات من خلال عدة مصادر متكاملة، وذلك كما يلى:

أ/ الاعتماد على تحليل مجموعة من النصوص المتعلقة بمنظومة حقوق الانسان ممثلة فى

الاعلان العالمى لحقوق الانسان، و العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، ثم كل من نصوص الدستور المصرى، ونصوص قانون رقم 94 لعام 2003 بانشاء المجلس القومى لحقوق الانسان.

ب/ تحليل الأدبيات البحثية العربية والغربية التى تناولت موضوعات وقضايا ذات صلة بخطاب حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام عامة.

ج / دراسة إستطلاعية على المضامين الصحفية المختلفة من أجل إعادة هيكلة هذه المؤشرات النظرية فى سياق فئات ذات منحى تطبيقى.

د/عملية صياغة هذه المؤشرات فى صورة استمارة تحليل ترتبط بأهداف الدراسة وتستجيب لاحتياجاتها المعرفية.

هـ/أجرى الباحث اختبارات لتجربة مدى قدرة هذه المنظومة من المؤشرات التحليلية المعيارية (الفئات) و التى تضمنتها الدراسة على التعامل مع المضمون الصحفى الخاضع للتحليل، وقام بإجراء التغييرات اللازمة على بنية استمارة التحليل، وذلك وفق ماأسفرت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية.

وقد شكلت كل تلك الاستخلاصات قاعدة بيانات انطلق منها الباحث فى اتجاه اعداد فئات تحليل شاملة، وتمثلت فيما يلى:

فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق السياسية:

- حرية الإنتخابات ونزاهتها - تكافؤ فرص الترشح للمناصب السياسية المختلفة
- تعددية سياسية غير مقيدة - الحق فى المطالبة بتعديلات دستورية
- حق تداول السلط - حق المشاركة الجماهيرية فى مجال صناعة القرار

فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق المدنية:

- حرية الرأى والتعبير. - عدم التمييز بين البشر.
- المساواة أمام القانون. - الغاء العمل بالقوانين الإستثنائية.
- استقلال لقضاء - عدم التعذيب ورفض استخدام العنف ضد الغير.
- حق التظاهر السلمى. - عدم الإعتقال والحجز التعسفى.
- حرية الإنتقال. - حرية تأسيس الأحزاب و والهيئات المدنية.

عرض وتحليل الأدبيات السابقة فى مجال الدراسة:

أكدت الدراسة الاستطلاعية للأدبيات الأكاديمية في مجال بحوث الإعلام المعنية بتناول موضوعات وقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان،غياب تراكم بحثي متكامل الأبعاد يشكل نسقاً علمياً لما يمكن أن نطلق عليه دراسات قضايا حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة من زواياها وأبعادها المختلفة، فقد وجدت مجموعة من الدراسات المتناثرة إلى حد كبير تعنى بتحليل جانب أو أكثر من جوانب حقوق الإنسان داخل الخطاب الإعلامي أو تشتبك مع هذا الموضوع بشكل عام يتسم بالتجريد أكثر من التحديد.

ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الدراسات، حيث قدم كل من (Li & Cyer – 1998) دراستهما بشأن سمات تغطية صحيفة النيويورك تايمز لقضايا حقوق الإنسان فى الصين، وخلصت الى أن الصحيفة تبنت أجندة خاصة بها بمعزل عن تأثير الأجندة الأميركية الرسمية فى هذا الصدد، وأن استقلالية الجريدة اتضحت فى الفترات التى تضاءل فيها ظهور قضايا حقوق الإنسان فى الصين فى الخطاب الأميركى الرسمى وصعدت بدلا منه قضايا متعلقة بالعلاقات التجارية الأميركية الصينية حيث استمرت الصحيفة فى منحها اهتماما متصاعدا ارتباطا بوتيرة الأحداث ذاتها[6].

وقدمت دراسة (Bond – 2002) استخلاصاتها بشأن أطر معالجة التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية للجماعات العرقية فى الولايات المتحدة من خلال تحليل مضمون القصص الخبرية المنشورة فى الواشنطن بوست بشأن لائحة الحقوق المدنية لعام 1963، وبينت الدراسة أن هذه المعالجات حافظت على استقلاليتها عن الخطاب الرسمى للرئيس الأميركى، حيث لم ترصد الدراسة وجود تأثير محدد للأجندة الرئاسية على الأجندة الخبرية للجريدة فى هذا الصدد[7].

وعنيت دراسة(Land – 2003) بتحليل الأدوار والوظائف التى اضطلعت بها صحافة المواطنين أو مايصطلح على تسميته Public Journalism وهى الصحف التى نشأت بمبادرات من معنيين بقضايا الحقوق المدنية والسياسية، للعمل نحو تحسين نوعية أداء الصحف بتوجيه مزيد من الاهتمام نحو قضايا الجمهور العام، وتفعيل مشاركته فى إدارة الشئون العامة، بعيدا عن

الصحف التقليدية التى اصبحت تعكس فى معالجاتها اهتماما أقل بالحقوق المدنية والسياسية، وخلصت الدراسة التى تمت على مدار الفترة الزمنية من 1994 الى 2003 الى أن هذه الصحف قد منحت اهتماما ملحوظا بقضايا الحقوق المدنية المتنوعة، ودلت نتائج الدراسة على أن هذا الصحف كان له تأثيرها فى دفع الجمهور للمشاركة فى العملية السياسية فى المناطق التى صدرت فيها تلك الصحف[8].

وقدمت دراسة (Moore & Kaplan – 1999) تحليلا لتغطية الصحف العامة ممثلة فى مجلة "Life"الأميركية لأنشطة وأدوار جماعات الدفاع عن الحقوق المدنية وذلك فى فترة ذروة نشاطها بين عامى 1958 و 1965، من خلال دراسة حالة لنماذج من أهم الصحفيين حيث تم رصد وتحليل ماقدموه من معالجات لقضايا حقوق الإنسان المدنية[9].

واهتمت واحدة من هذه الدراسات (Windbor -2001)بتقويم دور الصحف المعنية بتبنى قضايا حقوق المواطنين فى مجال تنمية وتحفيز أنشطة المجتمع المدنى عبر دفع الجمهور نحو المشاركة الفعالة، وخلصت ألى أن مثل هذه التجارب الصحفية يمكن أن تقوم بدور مهم فى تيسير حالة نقاش جماعى، وأنه عبر هذا الدور يمكن أن تكون الصحف داعما فى مجال تنشيط الحوار حول القضايا المدنية والسياسية، ومن ثم تفعيل مشاركة المواطنين فى العملية السياسية مما يساهم فى تقوية البناء الديمقراطى فى المجتمعات[10].

كما سعت دراسة(Lapinski & Christian – 2005) الى رصد تأثيرات المضمون الصحفى المعنى بالحقوق السياسية والمدنية وموضوعات حقوق الإنسان ككل على اتجاهات الأفراد حيال هذه القضايا، وخلصت الى أن التعرض لمضمون يؤكد على الحقوق المدنية للأفراد ويعالج قضايا عدم التمييز، يساعد فى التقليل من تبنى الأفراد للصور النمطية السلبية عن الجماعات والأفراد المختلفين عرقيا ودينيا[11].

وفى إطار دراسة هذا النمط من الصحف Civic Journalism ومدى فعاليته وطبيعة مضمونه فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، توصلت دراسة (Lambeth - 1998) إلى أن هذه

الصحف توظف الأطر التى تمثل مجالا مناسبا لتحفيز النقاش بين الجمهور، والسعى نحو بناء حالـة معرفة وفهم بشأن القضايا المطروحة فى هذا الصدد[12].

كما اتجهت بعض هذه الدراسات إلى رصد تأثير المصادر التى توظفها الصحف العامة فى تغطيتها لقضايا حقوق الإنسان، وخلصت دراسة (Roush -2002) إلى أن هذه الصحف تقدم حالة مختلفة عن الصحف العامة المتواجدة باعتمادها بصورة مكثفة على مصادر من الجمهور وليس النخب فى تغطيتها للشئون المختلفة[13].

وأكدت نتيجة دراسة (Lee – 2001) أن أحـد االنتـائج المهمـة المتعلقـة بالسـمات المهنيـة لهـذه النوعية من الصحف فى مجال تغطيتها للقضايا ذات الصـلة بحقـوق الإنسـان، هـو التوسـع فى تضـمين المـواطنين العـاديين كفـاعلين نشـطين فى معالجاتهـا وأن مـن شـأن ذلـك توثيـق صـلة القـارئ بهـذه الصحف[14].

وتأكيدا على ضعف اهتمام الصحف ووسائل الإعلام بتقـديم موسـع للقضـايا والموضـوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية توصلت دراسـة (Larson – 1999) إلى أن نشرات الأخبـار لم تمتد تغطيتها لتشمل الناس العاديين من الجمهور العام واقتصرت على النخب وقضـاياهم أثنـاء حملـة الإنتخابات الرئاسية الأميركية لعام 1996[15].

وسعت دراسة (Reynolds -1997) الى مقارنة تغطية الإنتخابات الرئاسية الأميركيـة لعـام 1996 فى محطتى تليفزيون محليتين إحداهما تتبع نمط تغطية القضـايا المدنيـة وأخـرى تتبـع نمطـا تقليـديا، وخلصت الى وجود فروق بينهما، حيث ركزت المحطة المدافعة عن الحقوق المدنية على قضايا الحملـة ذات الصلة بمنظومة الحقوق السياسية والمدنية وأهملت متابعة الحدث كمجـرد سـباق إنتخـابى تركـز فيه على المرشحين كأفراد فى حالة تنافس[16].

وفيما يتعلق بعلاقة أنماط ملكية الصحف المعنية بتقديم الشئون المدنية والقنـوات التليفزيونيـة المحلية بأطر معالجة أحداث الإنتخابات وماتثيره من موضوعات خاصـة بـالحقوق السياسـية خلصـت دراسة (Hicks & Reynolds – 1999) الى نتيجـة أخـرى مختلفـة فى هـذا الصـدد، حيـث توصـل الى أن نمـط الملكيـة لم يكـن مـؤثرا، وأن المرشـحين هيمنـوا عـلى مجمـل التغطيـة وأن الصـحف المعنيـة

بالحقوق وان كانت قدمت تغطية أكثر شمولا وعمقا عن الصحف التقليدية، إلا أنها ركـزت عـلى ذات القضايا ووظفت ذات المصادر الصحفية[17].

وتطرقت دراسة أخرى إلى أن هذا النمط من صحف المـواطنين يسـعى نحـو تقليـل التمييـز فى مجال توظيف المصادر، باعتبار أن نمط تقديم النوع فى المعالجات الصحفية قد يؤثر على نمط مشـاركة المرأة فى الشئون العامة، فقد أظهرت دراسة (Massey - 2001) التى تمت على 772 مادة خبرية عن أن هذه الصحف المدنية تكثف من ظهور المرأة كمصدر للأخبار قياسا بالصحف التقليدية وإن ظل حضور الذكور كمصادر مهيمنا فى كلاهما[18].

وخلصت دراسة (Hindman & (et al) - 1997) الى أن الصحف المحلية الأميركية أكثر حساسية واستجابة لقضايا وموضوعات جماعات الأغلبية فى المجتمعات المحلية التى تصدر بهـا عـن الجماعـات العرقية والأقليات الإثنية الأخرى الموجودة فى هذه المجتمعات، وأن هذه الصحف توظف أطـرا تعمـل فى تضاد مع منظومة الحقوق المدنية فى مجال تغطيتها لشئون هذه الجماعات الفرعية[19].

وفيما يتعلف بكفاءة نشر المعلومات السياسية التى تعمل فى اتجاه التوعية بـالحقوق السياسـية للمواطنين ودفعهم نحو المشـاركة السياسـية كحـق إنسـانى، خلصـت دراسـة (White – 1995) الى أن التنافس بين الصحف المحلية فى مجال تغطية الإنتخابات المحليـة يـدفع هـذه الصـحف نحـو تحسـين كفاءة المعلومات السياسية المطروحـة فى التغطيـة للقـراء، وهـو الأمـر الـذى يسـاعد عـلى ترشـيد دور الناخبين[20].

وفيما يتعلـق بالدراسـات الخاصـة بحقـوق الإنسـان فى الخطـاب الصـحفى والإعلامـى عامـة فى الأدبيات الأكاديمية العربية، رصد الباحث عددا محدودا من الدراسـات التـى اهتمـت بأبعـاد وعنـاصر متنوعة لحقوق الإنسان، حيث عنيت دراسة (لـيلى حسـين – 2001) باستقصـاء مـدى تـوافر الحقـوق الإتصالية للطفل المصرى كـما تعسـها بـرامج التليفزيـون المقدمـة لـه، وخلصـت الى عـدم التناسـب فى الاهتمام بالخصائص السكانية للأطفال فى كل من الحضر والريف، كما انتهت الى تفوق البرامج المحليـة على المستوردة فى بعض مقومات الإتصال مثل حق الإختلاف فى الرأى والمشاركة فى طرح الأسئلة وتلبية حاجة الطفل للمعرفة والإستكشاف[21].

وأجرت (مرفت الطرابيشى – 2001) دراسة تحليلية وميدانية عن دور مجلات الأطفال فى دعم الحقوق الإتصالية للطفل، وخلصت الى اهتمامها بعرض موضوعات تدعم حرية الفكر والتعبير لدى الطفل، كما أشارت الدراسة الى أنه بينما ارتفعت درجة التأييد لدعم المجلة لحقوق المشاركة للطفل فقد رصدت انخفاض درجة الرضا عن دعم المجلة لحق المناقشة وإبداء الرأى[22].

وقدم (عصام نصر – 2001) دراسته عن حدود حرية الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت، وخلصت الى أن هناك حذفا وتعديلا وتغييرا للأراء التى لاتتفق وتوجهات أصحاب الموقع وليس من أجل فقط ضبط وتنقية الساحة من التفاهات كما تعلن ذلك المواقع، وأن الأراء الدينية كانت الأكثر تعرضا للحذف تليها الأراء الشخصية ثم السياسية، وأن اجراءات الحذف للأراء الدينية والعرقية والسياسية تجاوزت الضوابط التى وضعتها الساحات ذاتها كمعايير للنشر[23].

أولى الملاحظات المستخلصة من العرض السابق تتعلق بمحدودية الدراسات المتاحة، والتى تتخذ من منظومة حقوق الإنسان وقضاياها المتنوعة والمقدمة فى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام مجالا للدراسة، فبينما اتجهت العديد من الدراسات الغربية والعربية نحو دراسة سمات تقديم النوع Genderفى الخطاب الصحفى والإعلامى ككل، ارتباطا ببروز قضايا المرأة وحقوقها، و اهتمت العديد من الدراسات الغربية برصد وتحليل سمات تقديم الإختلافات العرقية والإثنية فى مضمون الوسائل الإعلامية، اتساقا مع إشكاليات تاريخية ومعاصرة تشهدها بعض الممارسات فى هذه المجتمعات، إلا أنه فيما يتعلق بقضايا وموضوعات الحقوق السياسية والمدنية ودراستها كبنية شاملة كلية وليس كمفردات جزئية فى الخطابات الصحفية والإعلامية، وجد الباحث أنها لم تحظ بفرص موسعة للدراسة، وهو ماكشف عنه المسح الإستطلاعى الذى أجريناه للدراسات السابقة فى الأدبيات الأكاديمية الغربية و العربية.

كذلك فلم تتواجد محاولات لرصد السمات النوعية لتقديم هذه القضايا فى خطاب وسائل الإعلام، وهو ماتسعى هذه الدراسة نحو إنجازه فى إطار سعيها لتقديم محاولة بحثية تنظر لحقوق الإنسان السياسية والمدنية عبر منظور موضوعى أكثر اكتمالا وشمولا دون تجزئتها أو حصرها فى بعد محدد جزئى.

الإطار النظري للدراسة:

مدخل التحليل الثقافى لوسائل الإعلام (Media Cultural Studies):

تعتمد هذه الدراسة على مدخل التحليل الثقافى لمحتوى وسائل الإعلام، أو مايسـمى فى الأدبيـات النظرية بالدراسات الثقافية Cultural Studies، ويتميز هذا المدخل بأنه يدرس الثقافـة المقدمـة عـبر وسائل الإعلام دون أن يعزلها عن بنية إنتاجها وسياقاتها الإجتماعية والسياسية، ويسعى لإضـاءة فهمنـا بشأن حدود دورالمضامين الإعلامية المختلفة المقدمة عبر وسائل الإعلام، والتى تشـكل مـايعرف بثقافـة وسائل الإعلام فى مجال الفعل الديمقراطى فى المجتمعات المعاصرة، بمعنى مدى دعمها لأفكار ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية، حيث يرى (Kellner – 1995) أن تحليل ثقافة وسائل الإعلام يشغل حيزا اجتماعيا وسياسيا دالا إذ يعبر عن حالة توزيع السلطة فى المجتمع، مؤكدا على أنه عندما تفقد الصحف ووسائل الإعلام دورها فى تناول متنوع لجوانب الحياة السياسية، تفقد الجماهير قـدرتها عـلى التواصـل مع الشـأن العـام، وفى المقابـل تفقـد العمليـة السياسـية والديمقراطيـة كثـيرا مـن دلالاتهـا وحضـورها المجتمعى[24].

وتنظر الدراسات الثقافية لمضمون وسائل الإعلام باعتباره رافدا مركزيا يشكل من خلاله الجمهور رؤيته بشأن العالم المحيط به، وذلك إنطلاقا من مساحة الدور المتعاظم الـذى أضـحت وسـائل الإعـلام عامة سواء التقليدية أو الجديدة تحظى به فى عالمنا المعاصر.

وتركز دراسات التحليل الثقافى على تحليل دور وسائل الإعـلام كوسـائط متحيـزة فى إدراك ونقـل الواقع السياسى،واستخلاص الدور المهم لوسائل الإعلام فى إعادة إنتاج الأيديولوجيا المهيمنة ثقافيا، ودمج الأفراد فى منظومة القيم السائدة والسعى نحو إخفاء الإختلافات عبر تنميط الثقافة المقدمة للجمهور.



وقد قدمت الدراسات الثقافية البريطانيـة أو مـايعرف بمجموعـة جامعـة برمنجهـام وامتـداداتها Birmingham Group رؤيتها الثرية التى أضافت إلى بنية تراث مدرسة التحليل الثقـافى، انطلاقـا مـن توظيفها للمفاهيم التى طرحهـا المفكـر الإيطـالى جـرامشى Gramsci عـن الهيمنـة Hegemony ثـم الهيمنة المضادة Counter Hegemony، وبدأت فى تطوير هـذه المفـاهيم مـع ربطهـا بواقـع الثقافـة الإعلامية,

وقدم Hoggart & Hall دراسات متنوعة ودالة فى هذا الصدد، عبرت عن حالة من رفض النظـر لثقافة وسائل الإعلام ككل مطلق غير متباين، بل ميزت بين نمطين ثقافيين، الأول المهيمن الذى يضطلع بعملية إعادة إنتاج الأيديولوجيا السـائدة مـن خـلال المضـامين الإعلاميـة المقدمـة الى الجمهور،والثـانى منافس أو معارض يمثل عمليات إعادة تشكل للثقافة تقوم بها قوى اجتماعية منافسة، تعبيرا عن حالة من تنافس وتضاد الخطابات.

وقدمت رؤيتها بأن هذه الثقافات تمثل حالة منافسة وتفنيـد للثقافـة المركزيـة المسـيطرة، وهـو مايتناسب مع حالة الخطابات الصحفية التـى نقـوم بدراسـتها هنـا، حيـث تؤكـد عـلى أهميـة دراسـة الثقافات الفرعية والمنافسة للثقافة المهيمنة باعتبار كونها تعبيرات تعيد تعريف وربما تعمـل فى اتجـاه تحجيم فعل الهيمنة الثقافية وتقلل من سطوته وسيادته عبر ماتقدمه من رؤى بديلة[25].

وهناك تركيز داخل بنية التحليل الثقافى على محورية وفعالية الإقتصاد السـياسى لوسـائل الإعـلام وأثره فى إنتاج الثقافة الإعلامية المقدمة عبر وسائل الإعلام، إذ تشـير بوضـوح إلى أهميـة رصـد تـاثيرات أنماط ملكية وسائل الإعلام على الثقافة الإعلامية المقدمة ووظائفها، وتحليل طبيعـة النفـوذ الـذى يـتم ممارسته عبر أشكال الملكية، و يوضح (Grenier – 1992) أن حقيقة كون مؤسسات الإعلام هـى نمـط صناعى ومجال للأعمال إنما يعنى أيضا ارتباط وتعبير الخطابات الإعلامية التى تنتجها مع أصحاب هذه الصناعة[26].

وتنتقد مدرسة التحليل الثقافى النمط السائد فى مجال تقديم الشئون السياسـية داخـل منظومـة ثقافة وسائل الإعلام المعاصرة، حيث ترى أن هناك إهـمالا لقضـايا وأجنـدة الإنتخابـات مقابـل التركيـز على فكرة صراع الإنتخابـات ذاتـه، إذ يختـزل الحـدث الإنتخـابى مـن كونـه تعبـيرا عـن قـوى سياسـية



بمرجعيات وأجندات قضايا إلى مجرد التركيز على الحدث بما يجعل الأمر شبيه بالمنافسات الرياضية التى يتحول فيها الجمهور الى مشجعين للفرق المتنافسة[27].

ومدخل الدراسات الثقافية لاينظر للثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام باعتبارها مضامينا محايدة، ووفقا لرؤية (Kress – 1993)فان الصحافة تقوم هنا بوظيفتين محددتين، احداهما وظيفة أيديولوجية من خلالها تقوم الصحافة بالتعامل مع مفردات الحياة الإجتماعية وتضمينها داخل نظم منطقية متوافقة، والثانية وظيفة سياسية تحاول من خلالها الصحافة أن تمنح معنى للعالم، أى أن الصحف تسعى لتشكيل والتأثير على البناء الأيديولوجى للمجتمع الذى تعمل فى إطاره[28].

وتمثل اللغة فى هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالخطابات الصحفية محورا مهما فى مجال التحليل الثقافى، والتى لاتكون هنا رموزا محايدة بل وسيطا رمزيا تتشكل من خلاله المعانى المنقولة والدلالات الموظفة، فوفقا لكل من (Montgomery & Allan – 1992) "فقد بذل جهد بحثى موسع خلال العقدين الأخيرين فى تطوير مدخل التحليل الثقافى من أجل تقديم إجابات موسعة وشاملة عن أسئلة من مثل: كيف يمكن تعريف حدود وظيفة اللغة فى التحليل الثقافى "[29].

وتعنى الدراسات الثقافية بتوظيف أدوات تحليلية أبرزها أدوات تحليل الخطاب من أجل تقديم تحليلات وتفسيرات ذات منحى نقدى، تعبر عن حالة من الرصد والتحليل الموضوعى غير الإنطباعى ولا الظاهرى لمحتوى النصوص الإعلامية (الخطابات) بحثا عن الخصائص العامة لها ووظائفها فى الشروط المختلفة لبيئتها الإجتماعية.

وتعتمد هذه الدراسة على أدوات تحليل الخطاب باعتبارها أدوات بحثية تمثل نتاجا طبيعيا لمدرسة التحليل الثقافى، وكما يرى كل من (Phillips & Jorgensen – 2002) فإنه لايمكن توظيف تحليل الخطاب ببساطة فى كل مجالات البحث ولا مع كل الأطر النظرية،أو بمعزل عن الأسس النظرية والمنهجية له[30].

والخطابات هنا تقدمها الصحف المختلفة وفق أنماط ملكيتها المتنوعة، وهى لاتقف عند مجرد تقديم الوقائع والقضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية بل تقوم بمنحها سمات نوعية و تأطيرها،

لتكون تعبيرا عن الوظائف التى تسعى القوى المختلفة الموجهة لهذه الخطابات الصحفية نحو تحقيقها.

ونحن هنا استنادا الى الأفق النظرى لمدرسة التحليل الثقافى وأطروحات الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام، لانقف فقط عند مجرد دراسة الخطابات كنصوص صحفية مجردة بل نتخطاها نحو النظر لوظائفها وتعبيراتها الإجتماعية ونمط الإقتصاد السياسى المعبرة عنه، وكذلك عمليات التناص أو التعارض فيما بينها، من أجل وضع هذه الخطابات ضمن بيئة إنتاجها الأوسع والأشمل.

ويبرز هنا فى دراستنا نوعان محددان من الخطابات الصحفية، أحدهما الخطاب الصحفى المعبر عن المواقف الرسمية بشأن حقوق الإنسان ممثلا فى خطاب الصحافة القومية ويعرف هذا الخطاب الصحفى بأنه وجهات نظر وأطروحات وتفسيرات ومقترحات يقدمها من يتحدثون باسم السلطة التنفيذية، وبالطبع تكمن أهمية هذا الخطاب من منطلق أنه يعبر عمن يملكون أدوار أكبر وأكثر تأثيرا فى الواقع، هذا مايمنحه الأهمية والدور المهيمن بحكم مايتوافر له من معطيات ونفوذ.

و يعرف (Herman & Sullivan – 1991) الخطابات المعارضة بأنها تعمل فى ذات المجال الذى تمارس فيه الخطابات المهيمنة سيطرتها، وأنها بمثابة خطابات بديلة، لاتسعى نحو تقديم نفس الرؤى للعالم كتلك التى تقدمها الخطابات المهيمنة والسائدة[31].

نتائج الدراسة التحليلية لخطاب الحقوق السياسية والمدنية فى صحف الدراسة:

أولا: نتائج تحليل خطاب جريدة الأهرام:

1/ بداية يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (1) مركزية منظومة الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام حيث حضرت معالجاتها بنسبة 45,9%، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة فترة الدراسة التي تضمنت أحداثا ذات طابع سياسى أفرزت كثافة فى معالجة مختلف منظومة الحقوق السياسية.

و يتبين من الجدول السابق أن منظومة الحقوق المدنية في خطاب جريدة الأهرام لم تتضمن سوى مانسبته 18,2% من المعالجات، وهو أمر يجد تفسيره في أنه وبينما اعتنت خطابات صحف أحزاب وقوى المعارضة بطرح قضايا تخص قانون الطوارئ، والإعتقال،، غابت هذه القضايا من التواجد داخل خطاب جريدة الأهرام، لتقتصر المعالجة على موضوعات تتعلق بحرية الرأى والتعبير والتأكيد على إتاحتها، وهو ماكان مسئولا عن محدودية كثافة تناول منظومة الحقوق المدنية ككل في الخطاب، وهو مايعبر عن حالة توظيف لعملية تقديم قضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب لتدعم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية، انعكاسا لارتباط خطاب الصحف القومية تنظيميا - عبر نمط الملكية وتعيين القيادات الإدارية والتحريرية - بالسلطة التنفيذية.

2/ هذا الإرتباط إنعكس أيضا في مجال سمات تقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية، حيث مال الخطاب إلى تقديم هذه الحقوق عبر إبراز تواجدها، وذلك على عكس الخطاب الصحفي لقوى وتيارات المعارضة، والتي تناولت الحقوق المختلفة من منطلق انتهاكها أو غيابها رغبة منها في إدانة السياسات الرسمية.

1 / سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام:

- يجدر القول أن نمط تقديم مختلف قضايا منظومة حقوق الإنسان السياسية فى خطاب جريدة الأهرام اتجه نحو تقديم هذه الحقوق وتأطيرها فى هيئة "منجزات حدثت "، أى أنها حقوق متوافرة ومتحققة في الواقع المعيش، في تأكيد على توجه الخطاب نحو توظيف معالجاته فى هذا الصدد لمساندة السياسات الرسمية وتفنيدا لخطاب قوى المعارضة في هذا الشأن، والذي يعمد إلى اتهام الحكومة والسلطة التنفيذية بعدم توفير هذه الحقوق بل وانتهاكها، وكما ذهبت كثير من أطروحات خطابات صحف المعارضة.

- **الحق في اجراء انتخابات حرة:** توضح بيانات الجدول رقم (2) أن منظومة الحقوق السياسية التي تم تناولها داخل الخطاب ركزت على الحق في إجراء إنتخابات حرة،وهو ماقد يحمل للوهلة الأولى مؤشرات عن تقارب خطاب جريدة الأهرام مع خطابات صحف المعارضة في هذا الصدد،لكن فحص وتحليل سياقات تقديم هذه الأطروحات والوظائف التي تسعى لتحقيها في الواقع، يدل على أنها عملت على تقديم هذه الحقوق باعتبارها قد تحققت من خلال مبادرة الرئيس مبارك بطلب تعديل المادة 76 من الدستور، ثم ماتلى ذلك من انتخابات رئاسية تعددية تحت إشراف القضاء، أى أنه رغم توافق أولوية حضور هذه القضية في الخطابات الصحفية المختلفة إلا أن دلالة طرحها وأطر تقديمها يعمل في حالة خطاب جريدة الأهرام في اتجاه دعم وتأييد السياسات الحكومية في هذا الصدد، بينما في حالة الخطابات الصحفية المعارضة كانت معالجته تقدم فى إطار "الغياب " أى عدم وجودها في الواقع ثم تبنى الدعوة والمطالبة بتحققها.

وطرح الخطاب هذا الحق عبر بعدين محددين، البعد الأول والأكثر حضورا تمثل في التأكيد على الحق في حيدة ونزاهة الأجهزة الحكومية المختلفة في الإنتخابات، حيث عمد الخطاب إلى تأكيد تحقق هذا البعد في الإنتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية من خلال جمع وحشد الدلائل

التى تؤكد على حياد مختلف الأجهزة التنفيذية ووسائل الإعلام القومية، وكان هذا الخطاب الصحفي يفند أيضا خطابات صحفيه أخرى عبرت عنها صحف المعارضة تقول بعكس ذلك.

وتلاه البعد الخاص بالحق في الإشراف المحايد المستقل على الإنتخابات،حيث أكد الخطاب أيضا على توافر هذا البعد من خلال تتبع ورصد حضور ومشاركة القضاء في الإشراف على الإنتخابات وتقديمه باعتباره تأكيدا على نزاهة وتجرد الحدث الإنتخابي، حيث تذهب افتتاحية صحيفة الأهرام إلى القول بأن "خلاصة القول أن يوم السابع من سبتمبر سوف يظل علامة مضيئة تشير إلى أول إنتخابات حرة نزيهة يمتلك فيها شعب مصر حقه بالكامل في اختيار رئيسه من بين عشرة مرشحين يمثلون أهم الأحزاب السياسية الشرعية"[32].

- **الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب:** جاء تقديم الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور، ويعكس رصد سمات تقديم هذا الحق فى الخطاب وجود توجه واضح نحو التأكيد على أن ماحدث من تحولات وتغييرات عملت على تأكيد وممارسة هذا الحق فى الواقع المصري، وبما يمثل دعما ومساندة لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية في هذا الصدد.

وركز الخطاب على أن هذا الحق قد توافر من خلال الحدث الإنتخابي، حيث دأبت الأطروحات في هذا السياق على تأكيد فرادة حدث الإنتخابات الرئاسية لما يسمح به من انتخاب حر مباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، وسعى الخطاب نحو تأكيد تكافؤ الفرص المتاحة للمرشحين "فأمامنا الآن عشرة مرشحين للرئاسة يمثلون كل ألوان الطيف لاتمايز فيهم بين رئيس ومرءوس ولا بين يمين ويسار اختلفت فيما بينهم الوسائل ولكن الغاية واحدة وهى استكمال بناء الوطن "[33].

- **الحق في مشاركة جماهيرية في صناعة القرار السياسى:** جاءت معالجاتها في المرتبة الثالثة من حيث كثافة التقديم، ويلاحظ هنا أن السياق العام لطرح هذا الحق تم عبر القول بأنه لم يعد هناك مبررات للتقاعس والعزوف الجماهيرى عن المشاركة السياسية بصورها المختلفة بعد التعديلات الدستورية، و التي أتاحت للجمهور من الناخبين حق الإنتخاب بين مرشحين متنافسين، وأنه لن تكتمل العملية الديمقراطية إلا من خلال إقبال جماهيرى يعزز هذا التوجه ويدعمه.

و حملت المعالجات ذات التوجه الذي يذهب في اتجاه التأكيد على تحقق هذه الحالة من المشاركة الجماهيرية من خلال قدرة المصريين لأول مرة – وفق ماذكر مرارا في الخطاب – على اختيار رئيسهم من بين أكثر من مرشح.

- **الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية:** جاءت معالجة هذا الحق داخل الخطاب في سياق التأكيد على توافره وممارسته من خلال مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة 76 من الدستور وماتلى ذلك من اصلاحات، وتتعدد الأطروحات فى هذا الصدد: "مما لاشك فيه أن الخطوة الموفقة بتعديل المادة 76 من الدستور باعطاء الشعب المصري كامل حقه في اختيار رئيسه كانت حدثا فارقا في حياة الشعب المصري...وهى تفتح الطريق لينطلق الناس يتخيلون ويحلمون"[(34)].

- **الحق في عدم تركز واحتكار السلطة وإقرار تداولها:** حرص خطاب جريدة الأهرام على تأكيد توافر هذا الحق بالفعل، وأن الغرض والمحصلة الأخيرة من الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية هو دعم ممارسة هذا الحق، والذي أصبح واقعا معيشا من خلال الإقرار بحق الترشح للإنتخابات الرئاسية، وقيام الناخبين بالإنتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح. ويرى د. عبد المنعم سعيد في هذا الصدد أن "المفهوم الثالث الذي تغير هو مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصري"[(35)].

- **الحق في تعددية سياسية غير مقيدة:** تمت معالجة هذا الحق داخل خطاب جريدة الأهرام من منطلق أن التعديلات الدستورية ومناخ الإصلاح الذي أرسى دعائمه الرئيس مبارك سيعمل في اتجاه دعم وتقوية دور الأحزاب الشرعية، ويمنحها دورا أكثر فعالية، حيث يرى مكرم محمد أحمد "رفعت الإنتخابات سقف حرية التعبير إلى الحد الأقصى، وحصنت حق الأحزاب في الوصول إلى الجماهير في اجتماعات عامة وخاصة"[(36)].

2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام:

- مثلت عملية تقديم منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام حضورا ثانويا مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلف خطابات الصحف الأخرى المعبرة عن قوى المعارضة،ارتباطا باعتناء خطاب جريدة الأهرام - من منطلق توظيف معالجاته بما يتسق وأهداف السياسات الرسمية - بمتابعة الأحداث السياسية التي امتلأت بها تلك الفترة، مما اقتضى تكثيف تناول قضايا الحقوق السياسية، خاصة وأنه كان في حالة مواجهة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة توكد على غياب هذه الحقوق السياسية، فسعى خطاب الأهرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق.

أما الأمر الثانى فيتعلق بطبيعة منظومة الحقوق المدنية ذاتها، والتي تتضمن قضايا مثل الحق في عدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية، فضلا عن الحق في عدم الحجز أو الإعتقال التعسفي، وكذلك حق التظاهر السلمى وغير ذلك من قضايا، فتم بصورة عامة تهميشها، واقتصر تناولها على من ينتمون إلى التيار النقدى داخل خطاب جريدة الأهرام، والذي يضم عدد من الكتاب أصحاب رؤى تتمايز عن المسار العام لمعالجات هذه االحقوق داخل خطاب جريدة الأهرام، مثل كتابات كل من سلامة أحمد سلامة ومحمد السيد سعيد وفهمى هويدى تحديدا ثم بعض الكتابات الأخرى المتفرقة.

- وهكذا اتجه خطاب جريدة الأهرام وكما توضح بيانات الجدول رقم (3) إلى التركيز على قضايا حقوق مدنية عامة مثل الحق في حرية الرأى والتعبير، وعدم التمييز بين البشر.

- **الحق في حرية الرأى والتعبير:**ـحظى بالنسبة الأكبر من المعالجات، وذلك نتيجة لما تضمنه من أبعاد متنوعة، وكان الإتجاه العام للطرح أن حالة الإصلاح السياسى والدستورى قد أفرزت صيانة لهذا الحق تعبر عنه حرية الصحف، وماأشارله الخطاب من حياد مؤسسات الإعلام القومية إبان فترات الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.

- **الحق في عدم التمييز بين البشر:** رفض الخطاب التميز بناء على محددات دينيـة أو اقتصـادية أو إجتماعية، مما يؤكد على حرص الخطاب على إعلاء قيمة المواطنة، كما وظف خطاب جريدة الأهرام هذه القضية ليحمل على قوى المعارضة المناوئة له خاصة جماعة الإخوان المسـلمين، وليقـدم الخطـاب السياسات الرسمية باعتبارها المدافعة عن هذا الحق في حين يسـعى الخصـم السـياسى الـرئيسى الـذي ظهرت قوته التنافسية في الإنتخابات البرلمانية إلى تذويب هذا الحق، فضلا عن توجيه النقـد لـه بشـأن استخدام شعارات دينية في الإنتخابات رأى خطاب جريدة الأهرام أنها تمثل حالة من التميز على أساس دينى.

- وتضمن الخطاب معالجات للحق في استقلال القضاء، من خلال التأكيد على توافره وعبر إعطاء أمثلة توضح دور القضاء المصري في الإشراف عـلى الإنتخابـات،وكيف أن ذلـك ضـمانة أساسـية لنزاهـة الإنتخابات بحكم استقلاله وتاريخه المهنى المميز.

وتلى ذلك معالجة الحق في المساواة أمام القانون حيث مالت المعالجات في هـذا الصـدد للتأكيـد على أن منظومة الإصلاح السياسى والتشريعى التي بادرت بها السلطة تسـتهدف تحقيـق وإرسـاء هـذا الحق عبر ماتكفله من مراكز قانونية متساوية للأفراد أمام القانون.

وقدم الخطاب قضايا حقوقية أخرى بنسب حضور محـدودة بلغـت نسـبتها 2,3% وعـبرت عـن رغبة عدد من منتجى خطاب جريدة الأهرام فى أن تمتد عجلة الإصـلاح السـياسى والدسـتورى لتشـمل تنقية البنية التشريعية من القوانين الإستثنائية.

- لم تحظ قضية الحق في عدم التعرض للإعتقال والحجز التعسفي سوى بحضور محـدود جـدا لم يتجاوز 1,1% في تعبير عن توجهات الخطاب الصـحفي، وارتباطـه بالتوجهـات الرسـمية، ويتأكـد هـذا المعنى من خلال غياب قضايا وموضوعات تتناول حقوقا مدنية كانت حاضرة بشكل مكثف جدا داخل خطابات صحف المعارضة،كالحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، وكـذلك الحـق في عـدم التعـرض للتعذيب والإعتداء البدنى، وهو تعبير عن رؤية خطاب جريدة الأهرام بشأن كون هذه الحقوق منجزة بالفعل.

ثانيا: نتائج تحليل خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد:

1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الوفد:

- يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (2) أن منظومة الحقوق السياسية كانت الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد بنسبة (67,7%)،و تلتها الحقوق المدنية بنسبة (32,6%)، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسى، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسيه خاصة فى بعده المنادى بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة ومثل منطقة جاذبة لشرائح موسعة من القراء، وهو ماكان مسئولا عن تزايد معالجات منظومة الحقوق السياسية.

- الملاحظ أن معالجة الحقوق السياسية عكست رغبة القوى السياسية المنتجة للخطاب الصحفى، ممثلة فى حزب الوفد فى توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السياسى المركزى من وجهة نظر حزب الوفد، ممثلا فى الحزب الوطنى وحكومته ومجمل السياسات الرسمية، حيث أن تقديم هذه الحقوق السياسية تم بشكل عكسى، بمعنى أن الخطاب وهو يتناول كل حق على حده مثلا يقدم مطالبة بتوفيره والتأكيد على أهمية ممارسته، وذلك في الوقت الذي يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلى وإهداره في الممارسات اليومية، وهو هنا بالطبع وفي سياق الصراع السياسى ينسب إهدار الحقوق السياسية للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

أى أن الخطاب المعنى بالحقوق السياسية المقدم هنا هو خطاب معارضة في المقام الأول، يدعم مواقف الحزب ويقدمها باعتبارها متبنية ومطالبة بهذه الحقوق، في الوقت الذي يفند فيه ويناهض مواقف السلطة التنفيذية ويقدمها باعتبارها رافضة لإقرار هذه الحقوق وتطبيقها لتنفرد وحدها بالساحة السياسية.

- **الحق في إجراء انتخابات حرة:** مثلت معالجة هذا الحق الحضور الأبرز وبنسبة (37,9%) وهو مايعكس أولويات حزب الوفد الذي يخوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية، ويرغب

في التأكيد على هذا الحق ليتثنى لمرشحيه العمل في إطار سياسى موضوعى يوفر الضمانات المختلفة في هذا الصدد.

وركز الخطاب فى تقديم هذا الحق على قضية ضرورة حياد السلطة التنفيذية في مجمل مراحل العملية الإنتخابية، حيث مثل هذا المطلب الأطروحة المركزية في مجال تناول الحق في انتخابات حرة، وسعى الخطاب نحو إدانة واتهام السلطة التنفيذية من خلال أجهزتها المختلفة بالتدخل، كما قام الخطاب بتأطير سلوك وتصرفات أجهزة السلطة التنفيذية باعتبارها سلبية وتعمل ضد هذا الحق، وقد سعى الخطاب في هذا الصدد لاستدعاء تجارب وذكريات سابقة تؤكد الفكرة المطروحة.

وسعيا وراء تحقيق عائد أكبر من جراء توظيف هذا النمط من المعالجات، حشد الخطاب مصادر صحفية متنوعة داخل المضامين الصحفية، تحمل توجهات تتفق مع مواقفه وتدعمها من أجل تأطيرها للرأى العام باعتبارها "موضع إتفاق عام "، ومعظم هذه المصادر تنتمى إلى قوى المعارضة على اختلافها، وهو مايؤكد على آلية محددة في استدعاء المصادر ذات التوجهات المعروفة والمتسقة مع مايريد خطاب الجريدة التأكيد عليه وترويجه لدى القراء.

وفي إطار معالجة الحق في انتخابات حرة يتبين وجود طرحين آخرين تم تقديمهما داخل نفس الإطار السابق توضيحه، وان حظى كل منهما بمعالجات أقل نسبيا مما سبق، وهما الطرح الخاص بالمطالبة بجهة اشراف محايد على العملية الإنتخابية، من خلال التأكيد على تشكيل مجلس أو جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية يوكل إليها الإشراف على الإنتخابات لضمان حيدتها، و البعد الخاص بطلب تنقية الجداول الإنتخابية باعتبارها مقدمة لازمة – كما يطرح الخطاب الحالة – لتأكيد نزاهة عملية الإنتخابات، و وصلت الأطروحات إلى حد تحبيذ وتبنى فكرة الدعوة لإشراف جهات أجنبية "كنت ومازلت من الذين يفضلون الإشراف الأجنبي علي الانتخابات الرئاسية، وأي انتخابات قادمة "[37].

- الحق في فرص متكافئة في الترشح لمختلف المناصب: جاء حضور هذا الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة التناول داخل منظومة الحقوق السياسية التي طرحها خطاب جريدة الوفد، وذلك عبر معالجات بلغت نسبتها (20,2%)، وهناك بعدان محددان جاءت في إطارهما المعالجات، البعد

الأكثر كثافة هو المطالب بفرص متكافئة للترشح الحر المباشر لمنصب رئاسة الجمهورية بين عدد من المرشحين المتنافسين، ويرتبط ذلك بدخول رئيس حزب الوفد كمرشح في هذه الإنتخابات، ثم قيام الجريدة بتقديم متابعة لأنشطة وجولات رئيس الحزب تؤكد على وجود إجراءات تنتهك وتتعدى على الحقوق المتكافئة للمرشحين، وقد توسع الخطاب فى تقديك تلك الأراء.

وحاز البعد الخاص بالفرص المتكافئة للترشح في الإنتخابات البرلمانية بنسبة حضور أقل،

وتأتى الأطروحات التي تسعى نحو إدانة ماتم اتخاذه من تعديلات دستورية باعتبارها لم توفر اساسا للحياد بين المرشحين المختلفين سواء في انتخابات الرئاسة أو الإنتخابات البرلمانية، حيث تقدم بعض هذه الأطروحات ماتعتبره نوعا من استحالة تحقق فرص متكافئة للترشح وللعب أدوار سياسية متنوعة، و تطرح تساؤلها الإستنكارى في هذا الصدد "فماذا يفعل الرئيس ـ مثلا ـ بحزبه الحاكم الذي اصبح هو الدولة ويستغل امكانياتها الهائلة ورئاسة الرئيس لهذا الحزب؟!"[38].

- **الحق في عدم تركز السلطة وإقرار تداولها:** ركز الخطاب على نفي توافر هذا الحق في الواقع الفعلى معبرا عن رؤيته لمسئولية السلطة عن ذلك، وتأكيدا على تقديم الحزب الذى يعبر عنه الخطاب باعتباره الداعم لهذا الحق، كما أن كثافة تناول هذا الحق عكس أيضا إدراك الخطاب لما قد يترتب من ضرر يصيب الحزب من جراء عدم توافر هذا الحق.

وقدم الخطاب أطروحات تلح على أهمية تحقق التداول للسلطة بدءا من المحليات: "لابد من البحث عن وسيلة سليمة لتداول السلطة وأرى أنه يمكن أن يتحقق ذلك بداية بانتخاب القيادات المحلية بالانتخاب الحر المباشر بدءا من رئيس الحى حتى المحافظ"[39].

- **الحق في المطالبة باصلاحات دستورية:** يمكن القول أن تقديم هذا الحق داخل الخطاب إنما عبر عن مطلب دائم للحزب المنتج للخطاب، رغبة منه في إحداث تعديل يستفيد منه ونخبته في بناء موقف محدد يمنحهم أدوارا أوسع وأكثر امتدادا في الحياة السياسية في مصر، و يؤكد ذلك الطرح التالى الذى قدمه قبل إعلان الرئيس مبارك للتعديلات: "الشعب المصري وعلى رأسه النخبة السياسية والثقافية تطالب منذ سنوات بتغيير الدستورعلى أمل أن يتضمن التغيير التعددية السياسية والفكرية"[40].

ولكن فيما بعد اقرار التعديلات الدستورية والتي اتاحت اختيار الرئيس بين مرشحين متنافسين، بدأ الخطاب يطور أطروحاته لتنادى بعدم كفاية هذه التعديلات، وتطالب بشروط تجعل الترشيح أكثر تيسيرا، كما تسعى في الوقت ذاته لتقديم وتأطير مواقف السلطة التنفيذية في سياق سلبى.

وتأتى الأطروحات تطالب بالمزيد وتنتقد المتحقق على أرض الواقع من تعديلات يراها الخطاب غير محققة لكل مطالب القوى المعارضة: "والحلقة الرئيسية التي لو أصلحناها، لصلح كل شئ هي ان ننهي هذا الاختلال في العلاقة بين السلطات، وأن نحول مصر من دولة استبداد وطني إلي دولة ديمقراطية حقيقية، الأمة فيها، هي ـ فعلا ـ مصدر السلطات، عبر دستور جديد"[41].

هكذا عكست حالة الرغبة فى التوظيف السياسى للمضمون المقدم نمط توجهات معالجة الخطاب للحقوق السياسية، فهو يسعى دوما إلى التقليل والتنديد بما تقوم به السلطة من إجراءات ومواقف، حتى لو كانت ذات صلة بما طالب به الخطاب ذاته من قبل.

- ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص الدلالة الخاصة بتراجع اهتمام الخطاب بتقديم قضية حق الجمهور في المشاركة في صناعة القرار السياسى لتكون أقل الحقوق السياسية حضورا داخله وبنسبة (3,6%)، ولعل هذا يمثل مؤشرا على الطبيعة النخبوية لخطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد، وارتباطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحها في الواقع السياسى، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب فى مجال الصراع السياسى عن النظر لتأسيس حالة حقوقية شاملة، فنظرا لكون رئيس الحزب ونخبته مشغوله بمسألة الترشح لكل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، فقد تم التركيز تحديدا على المعالجات المعنية بتوفير ضمانات لهؤلاء المرشحين، وتأكيد أدوارهم في هذا المعترك السياسى، في حين تراجعت المطالبة بالتأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار.

2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الوفد:

يتضح من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (3) شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية، وإن منح أولويات الإهتمام لعدد من الحقوق عكست آلية محددة فى تقديم هذه الحقوق، من أجل توظيفها فى اتجاه دعم مواقف الحزب وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة التنفيذية المختلفة.

- **الحق في حرية الرأى والتعبير:** جاءت معالجة هذا الحق في المقدمة من حيث كثافة تقديمه داخل الخطاب، وعبر أبعاد ثلاثة متكاملة. أولها ضرورة تعبير الإعلام القومى ممثلا في الصحف القومية والقنوات والإذاعات المملوكة للدولة عن مختلف عناصر الخريطة السياسية المصرية دون أن تكون موضع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم، ومثل هذا الطرح التوجه المركزى الذي حكم معالجات جريدة الوفد في هذا الصدد، ثم البعد الخاص باطلاق حق الأفراد في اصدار الصحف، ثم أخيرا البعد الخاص بعدم جواز الحبس في قضايا النشر.

ولعل أولوية معالجة البعد الخاص باستقلال منظومة الإعلام القومى له دلالته المتعلقة بإحساس الخطاب بالرغبة في استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية، ويعكس أيضا رغبة الحزب فى التقليل من قوة خصمه في الصراع السياسى ممثلا فى الحزب الحاكم.

وعبر ذلك عن توجه ثابت في خطاب الجريدة، حيث تكثر المطالبة بأن "يتحول في نهاية المطاف إلي إعلام قومي، يمثل مصر الدولة لا مصر الحكومة، ويتبع التقاليد المهنية المستقرة، فيتيح للمصريين التعرف بشكل دقي علي الاتجاهات الفكرية والسياسية ويحفزهم علي اختيار الجانب الذي يجدونه الأكثر تعبيراً عن مصالحهم والانضمام اليه"[42].

وقدم الخطاب أطروحات ترفض حبس الصحفيين في قضايا النشر مع المطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في هذا الصدد.

- **الحق في إلغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية:** جاءت معالجة هـذا الحـق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الطرح، تعبيرا عن أولويته داخل الخطـاب لارتباطـه بمـا يفرضـه عـدم تفعيله و فق خطاب الجريدة من قيود على حركة الحزب وكوادره ونشر أفكاره بين الجمهور.

و توظـف بعـض الأطروحـات مسـألة إجـراء الانتخابـات في ظـل قـانون الطـوارئ إطـارا لإدانـة السياسات الحكومية: "إجراء الانتخابات في أجواء بعيـدة عـن الحريـة والديمقراطيـة وفي ظـل القـوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الذي لم يمنع إرهابا ولا تجارة المخدرات وكذلك المحاكم الاستثنائية لن يـأتي بممثلين حقيقيين لهذا الشعب الصابر.."[43].

كذلك تسعى الأطروحات للتأطير السلبى لقانون الطوارئ من خـلال كشـف نتـائج تطبيقـه كـما يقدمها الخطاب: "بعد 24 عاما من لهيب قانون الطـوارئ الـذي حـول مصر إلي سـجن سـياسي كبـير.. وديمقراطية الحديد والنار!!"[44].

- **الحق في استقلال القضاء:** عنى خطاب الجريـدة بمتابعـة تحركـات ومطالـب القضـاة ونـاديهم خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مشيدا بمواقفهم ومؤطرا لها باعتبارها حركة ايجابية في اتجاه إرساء حكم القانون، ووظف الخطاب ذلك فى دعم مواقفه وإدانة السلطة التنفيذيـة، وفى اتجـاه دفـع القـراء وحشدهم لإدانة مواقف السلطة باعتبارها تتصدى لمطالب القضـاة التـي يقـدمها الخطـاب الصـحفي باعتبارها معادلا موضوعيا لحكم القانون: "يخوض قضاة مصر هذه الأيام واحدة من معاركهم الخالـدة دفاعا عن العدل والمشروعية وسيادة القانون... وإقامة الحدود الفاصلة بين السلطات واستقلال السلطة القضائية"[45].

- **الحق في عدم الحجز التعسـفي واسـتخدام العنـف والتعـذيب:** وتضـمن الخطـاب عـددا مـن الأطروحات المقدمة في هذا السياق، ووظفها من أجل تقديم ذاتـه والقـوة السياسـية التـي يعـبر عنهـا باعتبارهما المدافعين عن هذا الحق في مقابل محاولة تأطير الأجهزة الحكومية باعتبارهـا المسـئولة عـن عدم العمل به بل وإنتهاكه.

وقد سعى الخطاب ليقدم تحذيرا لجماعـة الإخـوان بضرورة الالتـزام بقواعـد الديمقراطيـة ونبـذ ثقافة العنف، وذلك تعليقا على ماحازوه من مكاسب فى الانتخابات البرلمانية، ويعود هذا الخطـاب الى

ما يقدمه صلاح عيسى الكاتب اليسارى الذى سمح له الخطاب بالتواجد داخل ساحته بصورة أسبوعية: "والأمل أن يثبت الإخوان عبر أدائهم في البرلمان أنهم أشبه مـا يكونـون بحـزب ديمقراطـي لا علاقـة لـه بالعنف الذي اتسم به التيار الإسلامي وتمثل في مدرسة سيد قطب"[46].

- **الحق في عدم التمييز بين البشر:** توزعت معالجات هذا الحق على بعدين محددين داخـل خطاب جريدة الوفد، البعد الأكثر تواجدا خاص بالتأكيد على قيمـة المواطنـة والحقـوق المتسـاوية بين أفراد الوطن الواحد بصرف النظر عن اختلاف العقيدة، وهو أمر يتسـق مـع مبـدأ تـاريخى فى خطاب حزب الوفد مثلت فيـه قيمـة "الوحـدة الوطنيـة"ركيـزة حـاضرة دومـا كـان لهـا امتـدادها وتجلياتها في مختلف فعاليات وأنشطة الحزب، أما البعد الثـاني فيطـرح عـدم التمييـز عـلى أسـاس اجتماعي وطبقي وحظي بعدد معالجات أقل قياسا بالبعد السابق.

وفيما يخص عدم التمييز على أساس ديني احتشد الخطـاب بأطروحـات متنوعـة تحـذر مـن استغلال البعد الديني في العمل السياسي وما قد ينجم عنه مـن تقسـيم دينـي للمـواطنين، فهنـاك اعتراض على ممارسات جماعة الإخوان في هذا الخطاب "الإخوان يصرون علي رفع لافتة الإسلام هـو الحل وهو شعار طائفي عرقي يتساوي مع الشعار القائل: «إمـا أن تكـون معـي أو ضـدي» الـذي رفعه بوش بعد 11 سبتمبر سنة 2001!"[47].

وفيما يخص البعد الخاص بعدم التمييز على أساس اجتماعي وطبقـي فقـد ركـز هـذا البعـد على بيان التفاوتات في الحالة الاقتصادية لعموم المواطنين، وكيف أن هناك شرائـح محـدودة ثريـة جدا وسط موجات من الفقر، وكان الغرض المركزي لهذا الخطاب هـو التـأطير السـلبي للسياسـات الحكومية وتقديمها على أنها تعمل ضد مصالح غالبية المواطنين كنوع من التعبئة للجماهـير خلـف مرشحي حزب الوفد في الانتخابات "إلا أنه من المؤكد- وفقاً لكـل الأرقـام والمـؤشرات - إن الفجـوة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع في بلادنا قد اتسعت علي نحو غير مسبوق، وان معـدلات البطالـة في تصاعد مستمر، وان عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر قـد ازداد زيـادة كبـيرة وان خط الفقر قد ازداد زيادة كبيرة"[48].

- **حقوق مدنية متنوعة أخرى:** تضمن الخطاب الصحفي عددا من الحقوق التي حظت بحضـور هامشى، من بينها الحق في التظاهر السلمى، ثم الحق في عدم الإعتقال والحجز التعسفي، وربمـا يعـود ذلك إلى انشغال الخطاب بتقديم الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق المدنية وثيقة الصلة بالحقوق السياسية نظرا لأحداث الإستفتاءات والإنتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها فترة الدراسة.

وقد حظت حقوق أخرى بنسب معالجات أقل يوضحها الجدول رقـم (3) نتيجـة لهيمنـة البعـد السياسى على معالجات الصحيفة، كالحق في حرية الإنتقال، و الحق في المساواة التامة أمام القانون، ثم أخيرا الحق في حرية تكوين التنظيمات والتجمعات المدنية.

ثالثا: نتائج تحليل خطاب جريدة الأهالى:

1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهالى:

- يتبين من الجدول رقم (2) أن خطاب الحقوق السياسية قد أولى اهتمامه بتقديم الحق فى الانتخابات الحرة، باعتبارها حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه مختلف الحقوق السياسية الأخرى، وقد وظف الخطاب معالجاته لمختلف الحقوق السياسية من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة والخطابات الصحفية الداعمة له، عبر تفنيد مقولاتها المرددة لكون هذه الحقوق مكفولة، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفى ذلك، وتقديم مواقف حزب التجمع ونخبته فى إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصرى فى وجه عنت السلطة التنفيذية فى كفالتها وإقرارها، وذلك داخل مجال الصرع السياسى بين القوى السياسية المختلفة الذى يتخذ من الصحف وسيطا فكريا له.

- **الحق في إجراء انتخابات حرة:** حظى هذا الحق بنسبة التواجد الأكبر في مجال الحقوق السياسية التى قدمها الخطاب، وتمت معالجته داخل خطاب جريدة الأهالى عبر ثلاثة أبعاد متكاملة، أولها البعد الخاص بالتأكيد على الحق في حياد السلطة التنفيذية في العملية الإنتخابية، وحظى بالحضور المكثف تعبيرا عن اهتمام الخطاب وتأكيده على أن الإنتخابات الحرة لاتتحقق إلا وفق فرضية حياد السلطة التنفيذية، الأمر الذي يمنح الإنتخابات وفق مايراه هذا الخطاب مشروعيتها وتعبيرها عن عموم إرادة الناخبين، ثم تلاه تقديم البعد المتعلق بالحق في جهة إشراف محايدة على الإنتخابات، ثم تمثل البعد الثالث في التأكيد على ضرورة تنقية الجداول الإنتخابية.

و تأتى الأطروحات الدالة في هذا الصدد: "يلح الحكم في مصر على قضية الخصوصية فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية في مصر فهل الخصوصية التي ينادون بها أن تجرى كل انتخابات عامة

سواء لمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحليه في ظل تزوير واضح وتدخل فظ للسلطة التنفيذية وأغلبية كاسحة لحزب الرئيس"[49].

- **الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب:** جاءت معالجته لتمثل ثانى أكثر كثافة داخل منظومة الحقوق السياسية في خطاب جريدة الأهالى، وقدمت أطروحات متنوعة بعضها يتعلق بالتأكيد على الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المواقع، ثم أيضا التأكيد على البعد الخاص بكفالة الإنتخاب الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة.

وقد مهد الطريق لمثل هذه المعالجات ماأعلنه الرئيس مبارك من تعديلات تخص المادة 76 من الدستور والتي فتحت الباب أمام المعالجات الصحفية لتقدم تصوراتها بشأن طبيعة الانتخابات الرئاسية ومايرتبط بها من قضايا وإشكاليات: "كان من الأجدى استثمار جانب من المهلة الدستورية في النظر في خطوات إضافية للتطوير الديمقراطى... لإتاحة مناخ تنافس حقيقى بين القوى السياسية ولتأمين فرص متكافئة للمتنافسين على مقعد الرئاسة أو على المقاعد النيابية أو على الأقل الحد من عدم التكافؤ الصارخ الموجود حاليا"[50].

- **الحق في عدم تركز واحتكار السلطة:** ويمكن في هذا الصدد أن نعرض عددا من الأطروحات الدالة على ماذهب إليه خطاب جريدة الأهالى في مجال رفض ماأسماه حالة احتكار السلطة والتي قدم بشأنها عددا من المؤشرات لتأكيد حدوثها، ويقدم الخطاب مطالبه في هذا الصدد على لسان الأمين العام لحزب الوفد: "ان يتم تحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية في الدستور والتي تجعل الرئيس هو صاحب القرار السياسى والتنفيذى والتشريعى في مصر ليؤدى هذا التعديل في الدستور لتحول مصر في النهاية الى جمهورية برلمانية ديمقراطية"[51].

- **الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية:** عبر تناول هذا الحق فى أطروحات الجريدة عن الدفع فى اتجاه الدعوة لإجراء تعديلات دستورية، تدفع في اتجاه إرساء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية: "فالدستور الحالى صدر في ظل نظام الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد الذي ساد في النظام السياسى والدستورى المصري في الفترة من 1953 وحتى 1976"[52].

- **الحق في تعددية سياسية غير مقيدة:** وتتناول الأطروحات في هذا السـياق وتؤكـد عـلى ضرورة دعم التعددية السياسية، وإلغاء القيود أمام تطورها ونموها، وفي هـذا السـياق يتنـاول الخطـاب كيـف أدت هذه القيود إلى إضعاف الأحزاب: "ظاهرة الانشقاقات والصراعات الداخلية تعود في جانـب منهـا الى الأوضاع السياسية في المجتمع وغياب الديمقراطية وقانون الأحزاب الذى منع قوى سياسية من حـق تشكيل احزابها وسهل قيام أحزاب وهمية لاتقوم على برامج حقيقية ودفع قوى مختلفة إلى التجمع في حزب واحد لتصبح هذه الأحزاب عمليا جبهات سياسية أكثر من كونها حزبا"[53].

ومن المؤشرات التي يقدمها الخطاب تأكيدا عـلى انتفـاء ضـمانات وجـود الحـق الخـاص باقامـة تعددية سياسية حقيقية: "منـع الأحـزاب الشرعيـة القائمـة مـن اقامـة مـؤتمرات جماهيريـة في أمـاكن مفتوحة أو مغلقة محاصرة مقـار الأحـزاب بشـكل شـبه يـومى لعقـدها نـدوة أو مـؤتمرا داخـل تلـك المقار"[54].

2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهالى:

يوضح الجدول رقم (3) طبيعة الحقوق المدنيـة التـي تمـت معالجتهـا وتأطيرهـا داخـل خطـاب جريدة الأهالى، ويتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فـيما يخـص نمـط الاهـتمام الـذي أولتـه الجريدة لكل من هذه الحقوق.

- حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم من الحقوق المدنية، هـى الحق في حرية الرأى والتعبير، و الحق في عدم التمييز بـين الـبشر، ثـم الحـق في الغـاء العمـل بموجـب قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية.

- و مثل تقـديم حقـوق أخـرى متنوعـة حضـورا متوسـطا أو محـدودا، مثـل الحـق في اسـتقلال القضاء،والحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات وحرية ممارستها، والحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير.

وتلى ذلك عدد من الحقوق الأخرى بنسب حضور محـدودة للغايـة، مثـل التظـاهر السـلمى، و الحق في تكوين الهيئات والتجمعات المدنية، و الحق في المساواة التامة أمام القانون، ثم أخيرا الحـق في حرية الإنتقال، وكما توضح بيانات الجدول السابق.

- **الحق في حرية الرأى والتعبير:** قدمت جريدة الأهالى قضية الحق في حرية الـرأى والتعبـير مـن خلال أربعة أبعاد متكاملة، مثلوا معا تصـور الخطـاب لهـذه القضـية ومكوناتهـا واشـتراطات تحققهـا، ويجدر بالذكر أن الخطاب تناول هـذا الحـق مـن خـلال أطروحـات تنفـي تحققهـا في واقـع الممارسـة الفعلية، أى أن أطر تقديم الحق في حرية الرأى والتعبير جاءت سلبية لتدين مواقف السـلطة وتضـعها كمسئول عن عدم توافر هذا الحق بأبعاده المختلفـة، وهـو امتـداد لخطـاب الجريـدة المعـارض الـذي يحمل على السياسات الحكومية.

وشهدت المعالجات كثافة فى اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومـة الإعـلام القـومى، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالى لانفـراد السـلطة التنفيذيـة بتوجيـه منظومـة الاعـلام القـومى لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخل هـذا الإعـلام، وتعبـيرا أيضـا عـن افتقـاد الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير.

وتلى البعد السابق مايتعلق بالتأكيد على حق الصحف في نقد جوانب القصور في الأداء العام، ثم الدعوة إلى اطلاق حق اصدار الصحف للأفراد، وكذلك عـدم جـواز الحـبس في قضـايا الـنشر الصـحفي، حيث تقدم الجريدة تحقيقا على صفحة كاملة بعنوان "متى يتم رفع وصاية الدولة وحزبها عن وسائل الإعلام"[55].

- **الحق في عدم التمييز بين البشر:** جاءت معالجة هذا الحق لتضعه في المرتبة الثانية مـن حيـث كثافة الحضور داخل خطاب جريدة الأهالى، ولتعبر عن توجهات الخطاب الصـحفي الـذي ينبثـق مـن مرجعية حزبية واضحة تدعم حقوق المواطنة بصرف النظر عن الإختلافات الدينية أو الطبقيـة، وقـدم الخطاب معارضة واضحة لمواقف بعض القوى السياسية، والتى فى رأى خطاب جريدة الأهـالى تؤسـس لهذا التمييز، وقد قصد الخطاب هنـا جماعـة الإخـوان المسـلمين وشـعاراتها السياسـية ذات المرجعيـة الدينية.

ويتبنى الخطاب طرح قضية مشـاركة الأقبـاط في الحيـاة السياسـية المصريـة: "الفجـر إذن قـادم لامحالة...يوم يرى فيه كل من القبطى والمسلم صورة أخيه في مرآته فيكون الدين لـلـه والوطن للجميع يوم يختفي فيه التعصب والحقد والكراهية ليحل محلها التسامح والإيثار والحب"[56].

وفيما يتعلق برصد ورفض حالات التمييز ضد الفقراء سعى الخطاب ليؤصل لهذا المفهوم ويقـدم مؤشرات عده تعبر عنه، وبما يعكس نقده للسياسات الحكومية، والتي هى مـن وجهـة نظـر الخطـاب تكرس لهذا التمييز: "كثيرة هى الحوادث المروعة المرتبطة مباشرة بالبطالة وبما يرتبط بها من محسوبية وتمييز فج وغير أخلاقى بين أبناء الوطن حسب أصولهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وبأصحاب النفوذ"[57].

- **الحق في الغاء العمل بقانون الطوارئ والقـوانين الإسـتثنائية:** جـاءت هـذه القضـية في المرتبـة الثالثة من حيث كثافة تقديمها داخل خطاب جريدة الأهالى، وطرح الخطاب تأكيده على ضرورة تمتـع المواطنين بمناخ يخلو من قوانين استثنائية،: "فهل الخصوصية التي ينادون بهـا أن نعـيش حالـة طـوارئ دائمة امتدت حتى الآن لما يقرب من 24 عاما... وماتعنيه من فـتح المعـتقلات والمحـاكمات الإسـتثنائية وشيوع التعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة"[58].

- **حقوق مدنية متنوعة:** تضمن الخطاب معالجة لحقوق مدنية متنوعة حظت بحضور محـدود قياسا بما سبق، منها الدعوة إلى إستقلال السلطة القضائية تعبيرا عـن ضـمانة وكفالـة حقـوق التقـاضى العادل، وتلاها الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، ثم مختلف متظومة الحقوق المدنيـة السـابق توضيحها فى الجدول (رقم 3).

ففيما يتعلق بحق التظاهر السـلمى ينـدد الخطـاب بحظـر السـلطة لـه: "إن الدولـة البوليسـية الحاكمة لم تتعلم بعد أن مصادرة حقوق التظاهر والاضراب والاعتصام والتجمـع السـلمى سـيؤدى ان آجلا أو عاجلا الى انفجار عام تلقائى لايمكن ضبطه أو التحكم فيه"[59].

وتتواصل داخل الخطاب الدعوة لحرية التنظيم النقابى والتجمعات المدنية: "ضرورة رفـع القيـود الأمنية على منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والنقابـات العماليـة والمهنيـة واصـدار قـانون جديد يؤكد استقلال القضاء"[60].

رابعا: نتائج تحليل خطاب جريدة آفاق عربية:

1/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية فى خطاب آفاق عربية:

- يوضح الجدول (رقم 3) طبيعة الحقوق السياسية التـي تـم تقـديمها وتأطيرهـا داخـل خطـاب جريدة "آفاق عربية "، وأولى الإستخلاصات تتمثل فى ارتفاع معـدل توظيـف الخطـاب لمـا يقدمـه مـن مضمون من أجل إدانة مواقف السلطة التنفيذية، ورفض سياساتها، وتقديم التيار السياسى الـذى تعـبر عنه الجريدة ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين كبديل لها، وأيضا من خلال لتوسـع فى إظهـار مواقـف منتسبي وكوادر الجماعة فى أطر "الضحايا "، و"المطاردون " و "المهمشون " من قبل السلطة التنفيذية.

والخطاب فى هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات لمصادر منتمية لجماعة الإخوان، أى أن الرغبـة فى التوظيف السياسى لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصادر الصـحفية فى اتجـاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفى.

- **الحق في انتخابات حرة:** حضر داخل خطاب الجريدة بنسبة (8و44%)، وهـو مايجعلـه ركيـزة مهيمنة فى الخطاب الخاص بالحقوق السياسية، حيث دأبـت الجريـدة عـلى تقـديم أطروحـات تـدعم توجهاتها المؤكدة على أن حياد السلطة التنفيذية في العملية الإنتخابية هو حق غير متوافر بفعل تدخل السلطة التنفيذية المستمر: "ففي كل الدوائر الإنتخابية تجاوزات بلا حدود بكل المحافظات... انـتشرت قوات الأمن وعربات الأمن المركزى لا لتأمين العملية الإنتخابية من الشـغب ولكـن لمنـع النـاخبين مـن الوصول إلى اللجان"[(61)].

وتعليقا على مجريات يوم الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدسـتور، تقـدم الجريـدة تحقيقـا بعنوان "بالإكراه ! إجبار مشرفي اللجان على تسويد الاستمارات بنعم"[(62)].

وفيما يتعلق بـالعنصر الخـاص بتـوفير جهـات إشراف محايـد عـلى الإنتخابـات لضـمان نزاهتهـا وحيدتها، تطرق خطاب الجريدة في هـذا الصـدد إلى المطالبـة بـالإشراف القضـائى الكامـل، ولم تتطـرق المعالجات للمناداة بإشراف جهات خارجية.

- **الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب:** يمثل ثـانى أكـثر االحقـوق حضـورا وكثافـة في المعالجة داخل الخطاب، وقد تضمنت معالجته تأكيدا على الحق في فرص متكافئة للترشح الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة.

وقد فتح الباب لهذه المعالجـات مـا أعلنـه الـرئيس مبـارك مـن تعـديلات تخـص المـادة 76 مـن الدستور، وقد ظهرت مؤشرات التوظيف السياسى لمضمون الخطاب ممثلـة فى إنفـراد خطـاب جريـدة آفاق عربية بكثافة فى طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية، وعدم التعرض للشطب والإسـتبعاد بالنسبة للمرشحين، ارتباطـا بـدفاع الجريـدة وتبنيهـا لمواقـف منتسـبى جماعـة الإخـوان مـن الطـلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية، و لتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتـؤطر معالجاتهـا في هـذا الصـدد باعتبارها دفاعا عن حق سياسى.

ويؤكد الخطاب على أن "التعديل الدستورى المقترح الخاص بالمادة 76 المتعلقـة بطريقـة اختيـار رئيس الجمهورية قد جاء متضمنا شروطا تعجيزيـة تفـرغ التعـديل مـن مضـمونه... وكـأن التعـديل لم يكن"[63].

وفيما يتعلق بالحق في فرص متكافئة في الترشح في انتخابـات الاتحـادات الطلابيـة في الجامعـات، فيمكن القول أن هناك متابعة مستمرة لأنشطة الطلاب المنتمين للإخوان، مع حرص على اظهار صلتهم بها: "واصل عدد من طـلاب جامعـات مصر مظـاهراتهم المناديـة بـإجراء اصـلاحات داخـل الجامعـات وتعديل اللئحة الطلابية وكف يد الأمن عن الأنشطة الجامعية"[64].

- **الحق في عدم تركز السلطة وتداولها:** مثل حضوره ثالثا من حيث كثافة تقديم مختلف الحقوق السياسية والتي عنى خطاب جريدة آفاق عربية بطرحها.

ويقدم الخطاب على لسان قيادات الجماعة أطروحاته في ذات الإطار "إن حزب الحاكم حريص على إبقاء الحال على ماهى عليه من فساد مالى وإدارى وسياسى واقتصادى واجتماعى.. حريص على الاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم..."[65].

- **الحق في المطالبة باصلاحات دستورية:** جاء هذا الحق في المرتبة الرابعة من حيث كثافة معالجته، ويلاحظ أن طبيعة تناول هذا الحق أخذت سمتا محددا، فبعد إعلان الرئيس مبارك عن تعديلات المادة 76 من الدستور، بدأت المعالجات تنادى بمزيد من التعديلات، أوتطلب شكلا محددا من التعديل، أو تعلن عن قناعتها بالتعديل المزمع أو عدم جوهريته، هذه المعالجات تؤطر مطالبها باعتبارها دفاعا عن حقوق ديمقراطية في مواجهة تأطير سلوكيات وأدوار السلطة باعتبارها افتئاتا على التعديلات المطلوبة.

فتنقل الجريدة عن تصريحات مرشد الجماعة مانصه "المطالب تشمل أيضا تعديل المادة 77 من الدستور بتحديد مدة الرئاسة، بجانب المواد الأخرى المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية... وأن الشروط الواردة في خطاب الرئيس لتعديل المادة 76 هى شروط تعجيزية تفرغ التعديل من مضمونه"[66].

- **الحق في تعددية سياسية غير مقيدة:** مثل أقل عناصر منظومة الحقوق السياسية كثافة في المعالجة في خطاب جريدة آفاق عربية، وذاك عبر نسبة (8,6%).

وتأتى الأطروحات تعبر عن المطالبة بتعددية سياسية وتؤطر الوضع القائم في مجال التعددية بأنه مقيد: "أصبحنا اليوم في تعددية سياسية حزبية مقيدة مشوهة لاتسمن ولاتغنى من جوع بفضل الكوابح والضوابط والقيود التي أدمن سدنة النظام صياغتها"[67].

2/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية فى خطاب جريدة آفاق عربية:

- يوضح الجدول (رقم 3) طبيعة الحقوق التي تم تقديمها وتأطيرها داخل خطاب جريدة "آفاق عربية "، حيث يتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فيما يخص نمط الاهتمام الذي أولته الجريدة لكل من هذه الحقوق المدنية المتنوعة.

ويتضح وجود ثلاثة حقوق حظت بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم، وهى كل من "الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي"، ثم "الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية"، و"الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير"، و هو مايؤكد على خصوصية تعبيرالخطاب عن موقف معارض للسياسات الحكومية، وحرصا على تقديم هذه الحقوق عبر أطر سلبية تحمل دلالات عن عدم تحققها في الواقع، بل والتعدى من قبل الأجهزة الحكومية – وكما يطرح الخطاب - عليها.

- وجاءت معالجة الحق الخاص بحرية الرأى والتعبير في درجة اهتمام أقل نسبيا،كما حظت حقوق أخرى بنسب حضور محدودة، مثل "الحق في التظاهر السلمى"، و "الحق في عدم التمييز بين البشر".

- وغاب عن الخطاب الخاص بالحقوق المدنية في جريدة "آفاق عربية" تقديم حقوق مهمة، مثل الحق في المساواة التامة أمام القانون، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الحاكمة والموجهة لمعالجات خطاب الجريدة بشأن منظومة الحقوق المدنية، والتى أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبنى مختلف الأفكار والعقائد وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب.

- تأتى تراتبية معالجة الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيـف مقصـودة سـعى إليهـا الخطـاب تعبيرا عن وجهة نظر وأولويات القوة التى يعبر عنها وصراعاتها السياسية مع مختلـف القـوى الأخـرى، أى إرتباطا بموقف جماعة الإخوان المسلمين، هكذا جاء التواجد المكثف للحقوق الثلاث الأولى ليعبر عن درجة اهتمام الجريدة بتتبع ورصد الحالات التي تتم فيها المعالجات الأمنيـة لأنشـطة وفعاليـات تيـار الأخوان المسلمين في ساحة العمل العام في مصر، فيتوسع الخطاب في اظهار نماذج مختلفـة سـعيا نحـو التنديد بالسلطة التنفيذية، وتأطيرها فى صورة المعتدى على الحقوق المدنية للمواطنين.

- **الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي:** يركز الخطاب على تأكيد غياب هذا الحـق في مجـال العمل العام في مصر، وتترى مانشيتات الجريدة: "الأمن يرد بالاعتقـالات.. اسـتمرار مظـاهرات الأقـاليم المطالبة بالتغيير"[68].

هذا النمط من الأداء الصحفي الذى تكثر نماذجه المتضمنة داخل الخطاب يقوم بتأطير معالجاته لحقوق الإنسان لتعمل في اتجاه تحقيق وظيفتين متداخلتين ومتناقضتين في ذات الوقت، ففـي الوقـت الذي تقدم فيه هذه الأطر موقف تيار الإخوان المسلمين باعتباره مدافعا عن حقوق الإنسـان، ويعمـل من أجل إحداث تغيير سياسى فانه يعمد إلى تـأطير موقـف السـلطة باعتبارهـا معوقـا في وجـه تـوفير وضمانة هذه الحقوق، وهو جزء من وظـائف الخطـاب الـذي يعمـل عـلى تقنيـع الواقـع عـبر انتقـاء مشاهدات محددة وتأطيرها لتعبر عن مصلحة صانعى الخطاب ودحض مواقف الخصوم.

ومن المهم هنا الخروج باستخلاص دال يتعلـق بـأن خطـاب جريـدة آفـاق عربيـة فـيما يخـص التأكيد على الحقوق المدنية، وإن كان يقدم الجهاز الحكومى اجمالا باعتباره خصـما يسـعى لـدحض مواقفه وتوجهاته وأدواره، فانه يخص بالهجوم وكثافة المعالجـة والأطـر السـلبية أجهـزة الأمـن، وهـو مايعد مسئولا عن حدة عداء الخطاب لأجهزة الأمن والسعى الدائم لتأطير أدوارها بشكل سلبى.

- **الحق في الغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية:** مثلت معالجة هذا الحق ثـانى أكبر نسبة حضور داخل خطاب الجريدة، وهو مايعبر عن أولويته من منظور جماعة الإخوان التـي تعبر الجريدة عن مواقفهم تجاه الأحداث والقضـايا، فضـلا عـن كونهـا ذات صـلة مبـاشرة بحـدود

تواجد ناشطى وقيادات الجماعة وممارساتهم لأدوارهم في الساحة السياسية، وما قد يقابله ذلك من قيود يفرضها تطبيق قانون الطوارئ.

ويمكن تلمس كيف قدم الخطاب مايؤكد عدم ممارسة هذا الحق، وذلك عبر العديد من الأطروحات الدالة: "أهم ماطالب به الإخوان الغاء حالة الطوارئ التي تجثم على أنفاس الشعب المصري منذ بداية حكم الرئيس مبارك 24 سنة"[69].

ويتوسع هذا النمط من الطرح الذي يقدم الوجه شديد السلبية لقانون الطوارئ – كما يصوره الخطاب ومنتجوه في الجريدة – في عملية تأطير متكاملة الإبعاد تجعل منه ضدا للحقوق المدنية في منظومة حقوق الإنسان، فيقدم تحقيقا بعنوان "الطوارئ.. الدرع الواقى لحماية النظام.. 70 ألف معتقل و26 محاكمة عسكرية"[70].

- **الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف:** وقد أطرت المعالجات بعض الوقائع المنشورة باعتبارها اعتداءات وتعذيب موجه ضد عناصر تنتمى للجماعة،كما تمثل حضورها في عدد من التغطيات التي قامت بها الجريدة في مجال متابعتها للمظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسى والتي شاركت فيها عناصر جماعة الإخوان، وعبر الخطاب عن موقف الجماعة فى إدانة سلوكيات السلطة التنفيذية وأجهزتها، والقول بأنها تعمل في اتجاه مضاد لتأكيد هذا الحق.

ويقدم منتجو الخطاب أطروحات متنوعة فعلى صفحة كاملة تأتى عناوين الجريدة: "مهزلة العصر.. ضرب وسحل وهتك أعراض في يوم الإستفتاء.. انتهاك عرض الوطن أمام نقابة الصحفيين"[71].

- **الحق في حرية الرأى والتعبير:** حظى هذا الحق بحضور متأخر نسبيا من حيث كثافة المعالجات المقدمة بشأنه في خطاب حقوق الإنسان داخل جريدة آفاق عربية، وتواجد هذا الحق من خلال عدد من العناصر، تمثل أولها في حرية الحصول على المعلومات وتداولها ونشرها باعتباره عنصر جوهرى لحرية الرأى والتعبير، ثم تلاه التنديد بتبعية منظومة الإعلام القومى (الصحفي والإذاعى والتليفزيونى) للسلطة، ثم المطالبة بإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد، ثم عدم جواز الحبس في قضايا النشر الصحفي، وسعت المعالجات المختلفة داخل خطاب جريدة آفاق عربية نحو

توجيه إتهامات للسلطة التنفيذية، وتأطير القوى المنتجة للخطاب باعتبارها المحافظة على هذا الحق والراعية له.

وفي تأكيد على منطلقات خطاب جريدة آفاق العربية المناهض للسياسات الحكومية والذي يؤطر ممارساتها باعتبارها تمثل انتهاكات لمنظومة حقوق الإنسان تأتي المعالجات التي تقدمها الجريدة مؤسسة على هذا التوجه وداعمة له "ولم تسلم حرية التعبير من بطش الطوارئ، إذ تم غلق مجموعة من الصحف مثل جريدة الشعب كما اعتقل 42 صحفيا... بخلاف الاعتداءات التي طالت عددا منهم"[72].

- **الحق في التظاهر السلمى:** قدمت الجريدة معالجاتها الداعمة لحق التظاهر السلمى في إطار محدد هو التأطير السلبى لمواقف وأدوار أجهزة السلطة التنفيذية، أى أن المعالجة هنا سايرت الاتجاه العام للسياسات التحريرية للجريدة والتى تتخذ من كافة ممارسات السلطة والأجهزة الحكومية مجالا للإدانة والمناهضة.

- **الحق في عدم التمييز بين البشر:** حظى هذا الحق بعدد محدود من المعالجات في خطاب جريدة آفاق عربية، في دلالة على هامشيته،وربما يكون ذلك مرجعه أن الخطاب يرتبط بمشروع وممارسات وأهداف القوى الموجهة له ممثلة في جماعة الاخوان المسلمين، ونتيجة لعدم الاعتراف بها من جانب الحكومة كجماعة شرعية، فانها تضع الأولويات وفق ماتقتضيه حركتها ووفق ماتتعرض له من مصادمات، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت المفردات الحقوقية المتعلقة بالحق في عدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي، وكذلك الحق فى عدم التعذيب واستخدام العنف، وحق المطالبة بالغاء القوانين الإستثنائية جميعها قد احتلت قمة أجندة الحقوق في خطاب الجريدة، تعبيرا عن توظيف سياسى محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفى المقدم وتعبيراته المتنوعة.

ويؤكد ذلك تراجع اهتمام الخطاب بعدم التمييز بين البشر، حيث يتضح أن الخطاب تناول بعدا واحدا و بما يحقق أهداف القوة السياسية المنتجة له، فبينما غابت كلية المعالجات التي تؤكد على الحق في عدم التمييز بين البشر على أساس الدين، فقد جاءت المعالجات لتركز على البعد الإقتصادى "الطبقى " من خلال إتهام السياسات الحكومية بأنها موجهة لخدمة الأغنياء وأصحاب

رؤوس الأموال، والعمل ضد الفقراء، أى أنه إطار للمعالجة يصب في اتجاه تصوير موقف التيار الذي تعبر عنه الجريدة بأنه المدافع والمتبنى لحقوق عموم الفقراء في الوطن، وهم الأغلبية في مواجهة السياسات الحكومية التي يقدمها خطاب الجريدة باعتبارها متحيزة للأغنياء ضد جموع الفقراء ومحدودى الدخل.

وينقل الخطاب عن مصادر صحفية أن: "اجراءات تخفيض الجمارك والضرائب هى لصالح رجال الإعمال... و تفكير الحكومة في تخفيض الدعم وانحيازها الصارخ ضد الفقراء لصالح الأغنياء سيؤدى إلى كارثة شديدة الخطورة على المستوى السياسى والاقتصادى والأخلاقى لأنها بهذا الإنحياز تتحدى فئة عريضة تتعدى 40% من المجتمع"[(73)].

- **حقوق مدنية متنوعة:** تضمن الخطاب معالجات محدودة الكثافة لحقين هما، الحق في استقلال القضاء، و الحق في حرية الانتقال، بما لايحمل مؤشرات عن خصوصية محددة لهما فى الخطاب العام لجريدة آفاق عربية.

الإستخلاصات والملاحظات الختامية:

أولا: نتائج التحليل المقارن وتحقيق الفروض:

1/ بينت المؤشرات التحليلية المستخلصة أن هناك توافقا فى حجم اهتمام خطاب كل من جريدتى الأهرام والوفد بتقديم قضايا منظومة الحقوق السياسية،،وهو التوافق ذاته فى مجال حجم الإهتمام الذى منحه كل خطاب منهما لقضايا منظومة الحقوق المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات نوعية فى اتجاهات تقديم هذه الحقوق فى كلا الخطابين، وفى نوع الأطر التى تطرح من خلالها، وكذلك فى الوظائف التى يسعى كل خطاب إلى تحقيقها عند تقديمه لهذه الحقوق المتنوعة، لكن هذا التوافق فى حجم الإهتمام الممنوح يرجع إلى خصائص متشابهة فى كلا الخطابين، جعلت كل منهما يعنى بتقديم قضايا الحقوق السياسية ومنحها اهتماما مكثفا قياسا بقضايا الحقوق المدنية.

ففيما يخص خطاب جريدة الأهرام، فقد شهد عام الدراسة متغيرات سياسية مهمة، كان لابد وأن يمنحها الخطاب كثافة فى المعالجة، لإرتباطها بالسلطة التنفيذية، وكون الخطاب الصحفى القومى معبرا عن مواقف السلطة التنفيذية بحكم الترتيبات المترتبة على ممارسة حقوق الملكية الذى يضطلع به مجلس الشورى، وحيث يحظى الحزب الوطنى الحاكم بأغلبية مطلقة داخله، وهو ماأثر على سمات مضمون خطاب جريدة الأهرام، وجعله يمنح اهتماما مكثفا بالقضايا المتعلقة بالحقوق السياسية للإنسان.

إنطلاقا من أن عام الدراسة قد شهد تعديلا دستوريا، ثم ماتلاه من إنتخابات رئيس الجمهورية، والإنتخابات البرلمانية، وماصاحب كل ذلك من تداعيات منحت للشأن السياسى فى قضايا وموضوعات حقوق الإنسان الأولوية فى الطرح داخل خطاب جريدة الأهرام، والخطاب هنا

يؤدى وظيفتين متكاملتين، حيث يقدم و يـؤطر مواقـف السـلطة التنفيذيـة كحاميـة وراعيـة وضـامنة لحقوق الإنسان، ويناهض ويفند دعاوى الخطابات الصحفية المعارضـة التـى توجـه إتهامـات للسـلطة التنفيذية، وترى عدم كفاية وعدم شمول هذه الحقوق فى البيئـة السياسـية المصريـة، وتـرى مسـئولية السلطة التنفيذية والحزب الحاكم عن ذلك.

أمـا فـيما يخـص تفسـير معـدل الإهـتمام المكثـف الـذى منحـه خطـاب جريـدة الوفـد لقضـايا وموضوعات حقوق الإنسان السياسية، فهو أمر يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل المتضـافرة، أحـدها يخص طبيعة الخطاب الليبرالى لحزب الوفد الذى يملك ويدير الصحيفة، والذى تعد منظومـة الحقـوق والحريات السياسية رافدا مركزيا فى تشكيله.

ثانى العوامل المفسرة هنا يتعلق بوجود مرشح لحـزب الوفـد فى الإنتخابـات الرئاسـية، ممـثلا فى رئيس الحزب، و نجم عن ذلك كثافة فى تناول قضايا وموضوعات الحريات السياسية، وضمانات الترشح لمنصب الرئاسة، وحرية المنافسة، والحقوق السياسية المختلفة.

و يضاف لما سبق مشاركة حزب الوفد فى الإنتخابات البرلمانيـة، وهـو مـافتح مجـالا آخـر لتنـاول وطـرح القضـايا السياسـية فى خطـاب الجريـدة، وأخـيرا مبـادرة الخطـاب بـالهجوم عـلى السياسـات والإجراءات التى تقوم بها السلطة التنفيذية والحـزب الـوطنى فـيما يتعلـق بكفالـة وتيسـير إجـراءات الترشح وكفالة الحقوق السياسية، وكذلك القيام بتفنيد مـايتعرض لـه مرشـح الحـزب مـن هجـوم مـن الخطابات الصحفية القومية.

لكل ماسبق حظت الحقوق السياسية بكثافة فى التقديم داخل كلا من خطـابى جريـدتى الأهـرام والوفد تعبيرا عن حالة من التوظيف تتسق وأهداف وتوجهات القوى السياسـية التـى يعـبر عنهـا كـل خطاب، وهو ماقلل من الكثافة الممنوحة لقضايا الحقوق المدنية فى كلا الخطابين.

2/ توضـح نتـائج الدراسـة وجـود توافـق فى حجـم الإهـتمام الممنـوح لقضـايا الحقـوق المدنيـة والسياسية فى خطاب كل من جريدتى الأهالى وآفاق عربية، حيث جاءت منظومـة الحقـوق المدنيـة فى مقدمة إهتمام كلا الخطابين فى تقارب مهم ودال، وهو ذات التقارب الحادث فى مجال حجم الإهـتمام الممنوح لقضايا وموضوعات الحقوق السياسية فيهما.

و يمكن القول أن الإهتمام الذى منحه خطاب جريدة الأهالى لمنظومة الحقوق المدنية وبما يفوق مامنحه من إهتمام لمنظومة الحقوق السياسية، إنما يعبر عن موقف محدد ظهر فى أنحاء شتى من خطاب الجريدة، يمنح الأولويات للحق فى حرية الرأى والتعبير، وإلغاء القوانين الإستثنائية، وإستقلال القضاء، وغيرها من حقوق مدنية يعتبرها الخطاب هى المؤدية والأرضية اللازمة لتمتع الأفراد بالحقوق السياسية كافة.

وفى هذا الإطار سعى خطاب جريدة الأهالى إلى توظيف معالجاته لتقديم مواقف وتوجهات حزب التجمع الذى يصدر الجريدة باعتباره مدافعا عن الحقوق العامة للمواطنين، و وظف خطاب الجريدة ماقدمه لينزع الشرعية، وليقلل وينتقص من أداء الخصم السياسى كما يتصوره خطاب جريدة الأهالى ممثلا فى السلطة التنفيذية والحزب الوطنى الحاكم، وهو نوع من التوظيف السياسى المهيمن والبارز فى المعالجات.

أما فيما يخص خطاب جريدة آفاق عربية فيمكن القول بأنه قد منح إهتماما مكثفا ووظف تقديمه وتأطيره لقضايا حقوق الإنسان المدنية لخدمة أهداف القوة السياسية التى توجه خطاب الجريدة، حيث دأب الخطاب على إبراز معالجات الحقوق المدنية من خلال زاوية محددة ضيقة تركز على مايتعرض له منتسبو جماعة الإخوان – وكما جاء فى خطاب الجريدة - من إنتهاكات للحقوق المدنية، سعى الخطاب فى إظهارها بكثافة موظفا هذا النمط من المعالجات ليؤطر القوى المنتجة للخطاب باعتبارها ملاحقة ومضطهدة ومحاصرة، حيث كثف الخطاب من معالجاته التى تقدم هذا التيار السياسى باعتباره "ضحية " لممارسات السلطة التنفيذية وللتعديات على الحقوق المدنية والسياسية، كما سعى الخطاب إلى متابعة ورصد مختلف تحركات ومواقف قيادات جماعة الإخوان، وأغلق ساحته على مصادر إما تنتمى للجماعة أو تحمل أراء متوافقة معها فى بعض القضايا والموضوعات المطروحة فى الخطاب والتى تخص الحقوق المدنية والسياسية.

3/ كشف التحليل الإحصائى باستخدام معامل ارتباط الرتب (Spearman) و كما هو مبين فى الجدول رقم (4) أنه وفيما يتعلق بأولويات الإهتمام بقضايا الحقوق السياسية، عدم وجود توافق بين أولويات اهتمام خطاب جريدة الأهرام وأولويات الإهتمام فى خطابات كل من جرائد الوفد والأهالى وآفاق عربية، أى أن إنتماء جريدة الأهرام لمنظومة الصحف القومية قد فرض عليها

منح أولوية اهتمام لقضايا حقوق الإنسان بصورة تختلـف عـن نسـق الأولويـات الـذى تبنتـه صـحف المعارضه الأخرى، وهو مايدعم صحة الفـرض الأول للدراسـة المؤكـد عـلى غيـاب هـذا التوافـق الـدال إحصائيا.

وفى حين توضح بيانات الجدول السابق وجود توافق تام فى نسق ترتيب أولويـات قضـايا حقـوق الإنسان السياسية فى كل من صحف الوفد والأهالى وآفاق عربية، وهو أمـر يـدل عـلى أن طبيعـة نمـط ملكية الصحيفة وطبيعة القوى السياسية المنتجة لخطابها يفرض عليها أولويـات إهـتمام محـددة، وأن هناك توافقا دالا إحصائيا بين ترتيب أولويات مختلف صحف المعارضة لقضايا حقوق الإنسان السياسية لديها،وبما يؤكد على أن حالة المعارضة تمنح الخطابات الصحفية توافقا فى مجال الإهتمامـات والقضـايا المطروحة، وإن تباينت بصورة نسبية عمليات تقديم هذه القضـايا، والمرجعيـات التـى تتأسـس عليهـا، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة.

4/ وفـيما يتعلـق بأولويـات قضـايا حقـوق الإنسـان المدنيـة المطروحـة فى الخطابـات الصـحفية المدروسة توضح بيانات الجدول رقم (5) أن نسق أولويات القضايا المدنية المطروحة فى جريدة الأهرام لم يشهد سوى توافق واحد متوسط فى شدته مع نسق أولويات طرح ذات القضـايا فى خطـاب جريـدة الأهالى بلغت قوته (0,591). وسوى ذلك غاب التوافـق بـين نسـق الأولويـات داخـل خطـاب جريـدة الأهرام وخطاب كل من جريدتى الوفد وآفاق عربية، وهو مايعبر عن عدم تحقق كامل لصـحة الفـرض الثالث من فروض الدراسة، والذى يفترض عدم وجود توافق دال إحصائيا بين أجنـدة أولويـات جريـدة الأهرام وأجندة أولويات مختلف الصحف الحزبية الأخرى، وهو مـاتحقق فى كـل مـن جريـدتى الوفـد وآفاق عربية وغاب فى حالة جريدة الأهالى.

أى أن طبيعة خطاب جريدة الأهرام باعتباره يصدر عـن صـحيفة قوميـة ذات صـلات تنظيميـة واضحة بالسلطة التنفيذية، جعـل ماتوليـه مـن اهـتمام لقضـايا الحقـوق المدنيـة مختلفـا عـن جرائـد المعارضة الأخرى، فيما عدا توافـق متوسـط الشـدة مـع خطـاب جريـدة الأهـالى، مرجعـه أن خطـاب جريدة الأهالى اتفق مع خطاب جريدة الأهرام فى حجـم مامنحـه مـن اهـتمام لقضـيتى حريـة الـرأى

والتعبير، وعدم التمييـز بـين الـبشر، وإن كـان ذلـك لايـنصرف لتوجهـات تقـديم هـذين الحقـين وأطـر تغطيتهما، بل فقط لكثافة الإهتمام بهما فى كلا الخطابين.

وعلى عكس ذلك فقد أثبت معامل ارتباط الرتب وجود دلالات إحصائية تنبئ عن توافق قوى فى أولويات طرح خطابات صحف المعارضة لقضايا حقوق الإنسان المدنية، بلغ أعلى معدل توافق لـه بـين خطابى الوفد والأهالى (0,873)، وتلاه التوافق الحـادث بـين خطـابى الوفـد وآفـاق عربيـة (0,697)، ثـم خطابى الأهالى وآفاق عربية (0,661).

وهو مايعبر عن نسق لأولويات تفرضه حالة كون الخطاب الصحفى يعبر عـن قـوى معارضـة فى تبنيه وحجم اهتمامه بمختلف الحقوق المدنية للإنسان، فى تأكيد على صحة الفرض الرابع للدراسة.

ثانيـا: إستخلاصـات بشـأن آليـات وأهـداف توظيـف قضـايا حقـوق الإنسـان فى الخطابـات الصحفية المدروسة:

- عنيت هذه الدراسة برصد خصائص وحدود توظيف خطاب حقوق الإنسان فى مجاليه السياسى والمدنى المقدم فى صحف الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية، وهى صـحف تتنـوع فى أنمـاط ملكيتهـا ومرجعيات القوى السياسية المنتجة لخطاب كل صحيفة، وذلـك مـن أجـل الوقـوف عـلى سـمات كـل خطاب فى مجال تقديم وتأطير الحقوق السياسية والمدنيـة، كـما عـالج قضـاياها وموضـوعاتها وغطـى وقائع وأحداث ذات صلة بها، واستخلاص الكيفية التى وظف بها كل خطـاب عمليـة تقديمـه وتـأطيره لهذه الحقوق المتنوعة،والوقوف على أهداف هذا التوظيف.

- عكست الخطابات الصحفية المدروسـة موقـف قـوى سياسـية مختلفـة ومتنوعـة مـن قضـية حقوق الإنسان،عكس بعضها (الأهرام) موقف السلطة التنفيذية، وعكس بعضها الآخر مواقـف ثـلاث قوى سياسية مهمة على الساحة المصرية، تمثلت في حزب الوفـد بتوجهاتـه الليبراليـة، وتمثلـت القـوة الثانية في تيار اليسار المصري كما تعبر عنه صـحيفة الأهـالي الناطقـة بلسـان حـزب التجمـع الـوطني التقدمي الوحدوي والتي تحمل خطاباً مفارقاً ومختلفاً في الكثير مـن سـماته وملامحـه عـن الخطـاب الذي تقدمه الصحف المملوكة للدولة والصحف المعبرة عن التيارات الحزبية والسياسـية الأخـرى. أمـا القوة الثالثة التي اهتمت الدراسة بتحليل الخطاب الصـحفي المعـبر عنهـا فتتعلـق بجماعـة الإخـوان المسلمين والتي استطاعت أن تجعل من صحيفة "آفاق عربية " نافذة تبلور من خلالها معالم خطابهـا المتفاعل مع شتى قضايا المجتمع المصري ومن بينها قضايا حقوق الإنسان.

ويمكن هنا رصد إستخلاصات الدراسة بشأن السـمات النوعيـة لكـال خطـاب، وطبيعـة عمليـات التوظيف السياسى التى قام بها كل خطاب، والآليات لاالتى اعتمد عليها فى هذا الصدد، وأهداف هـذا التوظيف، وذلك كما يلى:

أولا: خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الأهرام:

1/ تحددت سمات تقديم وتأطير خطاب جريدة الأهرام لقضـايا الحقـوق المدنيـة والسياسـية فى الإشارة المتكررة إلى كونها قائمة، ومتحققة، وذلك عبر خطاب "تأكيد وتثبيت "، يفنـد خطـاب "النفـى " الذى تقدمه خطابات القوى المعارضة فى بيان غياب ممارسـات لهـذه الحقـوق، وهـو أمـر يؤكـد عـلى حدود توظيف مضمون الخطاب لتحقيق هدفى الدعم والترويج لمواقف وسياسات السـلطة التنفيذيـة، ومن خلال تقديم مواقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان باعتبار أنها "الحامية " و"الضامنة "،و " الحريصة على تحققها "، و"الداعمة لها ".

وذلك على خلاف خطابت صحف المعارضة والتى قـدمت الحقـوق ذاتهـا، وذلـك إمـا باعتبارهـا "منتقصة "، أو "منتهكة "، أو "غائبة كلية "، وهو مايؤكد تأثير نمط ملكيـة الصـحيفة ومرجعيـة القـوى السياسية المنتجة لخطابها على سمات وأهداف توظيفها لما تقدمه من معالجات تخـص قضـايا حقـوق الإنسان فى بعديها السياسى والمدنى.

2/ مثل وجود منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام حضورا ثانويا، وذلك مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلف خطابات الصحف الأخرى المعبرة عن قـوى المعارضـة،هذا الأمـر الـذى يمكن تفسيره من خلال إعتناء خطاب جريدة الأهرام بمتابعة الأحداث السياسـية التـي احتشـدت بهـا تلك الفترة، مما اقتضى تكثيف تناول منظومة الحقوق السياسـية، خاصـة وأنـه كـان في حالـة مواجهـة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة تؤكـد عـلى غيـاب الحقـوق السياسـية، فسـعى خطـاب الأهـرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق.

الأمر الثانى يتعلق بطبيعة منظومة الحقـوق المدنيـة والتـي تتضـمن قضـايا مثـل الحـق في عـدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية، فضـلا عـن الحـق في عـدم الحجـز أو الإعتقـال التعسـفي، وكذلك حق التظاهر السلمى وغير ذلك من قضـايا، فـتم بصـورة عامـة تهميشـها، وقـد اتجـه خطـاب جريدة الأهرام إلى تناول قضايا تخص حقوقا مدنية عامة مثل الحق في حرية الرأى والتعبـير والحـق في عدم التمييز بين البشر.

وهو ما يعبر عن حالة توظيف واضحة لقضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب، وبما يخدم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية، تأكدت عبر تجنب الخطاب تقديم موضوعات وقضايا تخص حقوقا أخرى قد تكون مسببة لحرج لدى السلطة التنفيذية، أو لن يكون لدى الخطاب الصحفى بشأنها مايمنحه القدرة على دعم الممارسات الحكومية بصورة شاملة.

3/ قدم خطاب جريدة الأهرام قضايا الحقوق السياسية والمدنية ليس باعتبارها حقوقا أصيلة طبيعية يجب توافرها واتاحتها، بل باعتبارها تعبيرا عن إرادة تنفيذية، ومن ثم سعى الخطاب الى تقديم هذه الحقوق فى مرحلة تالية باعتبار أنها حجج أساسية تدعم خطابه المكثف المنادى بإنتخاب مرشحى الحزب الوطنى فى الإنتخابات المختلفة.

4/ وفى مجال توظيفه لما يقدمه من أجل دعم مواقف السلطة التنفيذية، اتجه خطاب جريدة الأهرام نحو القاء العبء على المواطن فى مجال تفعيل الحقوق السياسية والمدنية، عبر القول أن التغيير قد تم وأن المسألة برمتها أصبحت تعتمد على مشاركة الجمهور وفعالية المواطن،

وفى هذا السياق يذهب الخطاب فى اتجاه القول بأن كل العوامل الداعمة لتحول سياسى وإقرار تام للحقوق السياسية متوافرة من مثل نزاهة وحيدة السلطات التنفيذية والإشراف القضائى والإعلام القومى المحايد، ولايتبقى فى النهاية سوى أن يتخلص المواطن من سلبيته ليشارك.

5/ وظفت النصوص الخبرية بصورة مكثفة أطر "السبق " و "التحول التاريخى "، حيث عمدت الأخبار المنشورة فى تغطيتها للأحداث إلى تأكيد أنها المرة الأولى فى التاريخ المصرى التى يختار فيها شعب مصر حاكمه بصورة مباشرة حرة بين متنافسين.

6/ وظف خطاب جريدة الأهرام قضية عدم التمييز بين البشر على أساس دينى أو ماطرحه من قيمة المواطنة لمناهضة وتفنيد خطاب جماعة الإخوان فى الإنتخابات البرلمانية، من خلال تقديمهما باعتبار أنها تضاد هذا الحق، والذى هو وفى المقابل يمثل حقا راسخا تؤيده وتدعمه حكومة الحزب الوطنى ويتبناه مرشحوه فى الإنتخابات.

7/ شهد خطاب جريدة الأهرام تحولين فى مجال تقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية، ففى الفترة الأولى وتلت مباشرة طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب النظر فى تعديل المادة 76 من

الدستور، شهد الخطاب حالة إنفتاح عـلى أراء مختلـف القـوى السياسـية ومتابعـة لهـا اسـتمرت فـترة الإنتخابات الرئاسية، ثم حدثت قطيعـة مـع هـذه الممارسـات فى فـترة الإنتخابـات البرلمانيـة خاصـة فى مرحلتها الثانية، وبعد أن تبين حجم ماحظى به المرشـحون المنتمـون لجماعـة الإخـوان مـن مقاعـد فى البرلمان،ليتم إهمال منظومتى الحقوق السياسية والمدنية والتركيز عـلى الحقـوق الإقتصـادية والثقافيـة والإقتصادية.

8/ وقد مثل خطاب جريدة الأهرام بانفتاحه النسبى وخاصة فى فـترة الإنتخابـات الرئاسـية عـلى رؤى من داخل كتاب الجريدة أو من خارجها - قدمت وجهات نظر مختلفة ومعارضة - حالـة إنفتـاح نسبى لم تشهدها باقى الخطابات الصحفية المدروسة، والتى حافظت على درجة حادة مـن إسـتقطاب المواقف فى خصومتها وتفنيدها لمواقف السلطة.

ثانيا: خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد:

1/ تتبدى الملاحظة الأولى فيما يخص سمات خطاب جريدة الوفد وأهدافه، فى كونه وفيما يتعلق بعملية تقديمه لقضايا الحقوق السياسية والمدنية للإنسان إنما يقدم أطروحاته فى بيئة خطابات متنافسة وجدلية، فيسعى نحو دعم مواقف وتوجهات الحزب الذى يصدر عنه الخطاب الصحفى ليقدمه ونخبته السياسية فى إطار "المدافعون" عن هذه الحقوق، فى الوقت الذى يسعى فيه إلى نزع إطار "التبنى" لذات الحقوق عن الخصم السياسى المركزى للحزب ونخبته ممثلا فى الحكومة والحزب الوطنى الحاكم والسلطة التنفيذية عامة.

أى أن آلية توظيف خطاب جريدة الوفد لعملية تقديم منظومتى قضايا الحقوق السياسية والمدنية تمت على مستويين متكاملين، مستوى يقدمها باعتبارها خيار حزبى أصيل وهنا يكون الحزب الذى ينتج الخطاب متبنيا لها و مدافعا عنها، ومستوى ثان تقدم فيه السلطة التنفيذية كمنتهك لهذه الحقوق، حيث تعمل وفق خطاب الجريدة على إضعاف تواجدها وممارستها فى الواقع المصرى، ويحشد خطاب جريدة الوفد فى هذا الصدد حججا متنوعة تدعم صحة موقفه الذاتى وتضعف موقف الخصم.

2/ كثف الخطاب فى تغطيته لقضايا حقوق الإنسان من توظيف مجموعة أطر تعكس رغبته فى تفنيد مواقف السلطة التنفيذية، والتى يقدمها الخطاب فى موضع الخصم المركزى إن لم يكن الوحيد، وجاءت الأطر لتحمل دلالات محددة هى "الإخفاق"، و"الإهمال" و"الفشل"، و"التراجع العام"، و "الفساد" و "الشمولية السياسية" و"إحتكار السلطة"، كانت هذه هى الأطر المركزية التى وظفها خطاب جريدة الوفد فى وصف وتقديم أعمال ومواقف السلطة التنفيذية، وذلك فى مقابل مامنحه لنخبته وللحزب من أطر إيجابية مطلقة تعكس آلية وأهداف توظيف الخطاب لقضايا الحقوق السياسية المقدمة ومن مثل أطر "التبنى"، و"الديمقراطية"، و"النزاهة" و"العدالة الإجتماعية" وغيرها من أطر إيجابية تم توظيفها عبر ذات الالية ولنفس الغرض.

3/ كان إطار "إحتكار السلطة" مركزيا ومهيمنا فى المعالجات الخبرية التى قدمها خطاب جريدة الوفد لأحداث كل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتى جرت فى فترة الدراسة، فى حين برز إطار "عدم النزاهة" فى تأطير سياسات ومواقف وأدوار السلطة التنفيذية ومؤسساتها فى إدارة الإنتخابات، ويلاحظ أن حضور هذا الإطار تكثف فى الفترة التالية للحدثين الإنتخابيين الذين شارك فيهما حزب الوفد ومنى بإخفاق كبير، تعبيرا عن مؤشرات من التوظيف السياسى للأطر الصحفية بما يخدم مواقف الحزب والنخب الحزبية التى يعبر عنها الخطاب الصحفى، ورغبة منه فى نزع مسئولية سوء النتائج عن كاهل الحزب ومرشحيه وسياساته وإدانة الخصم، فى عملية توظيف سياسى واضحة لقضايا حقوق الإنسان المقدمة فى الخطاب الصحفى.

4/ ظهرت حالة التوظيف لقضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بطرح مسألة مشاركة الجماهير فى العملية السياسية داخل خطاب الوفد عند مقارنته بخطاب الأهرام، حيث قدم خطاب الأهرام أطروحاته التى تصف مناخا مواتيا يدفع حق الجمهور فى المشاركة، ومن خلال التركيز على إطار "لوم الجماهير" باعتبار أن مشاركة الجمهور ستحدد مدى نجاح التغيير السياسى فى مصر، فى المقابل أطر خطاب حريدة الوفد إحجام الجمهور وقلة مشاركته من خلال "عدم الثقة فى الوعود الحكومية"، وأيضا "عدم توافر ضمانات حقيقية "، مؤكدا على أن الإحجام عن المشاركة هو تعبير عن إدراك الجمهور لعدم جدية خطى التغيير وعدم كفايتها فى اتجاه تحقيق المأمول.

أى أن كلا من الخطابين سعى فى هذا الصدد لتوظيف مسألة طبيعة وحجم المشاركة الجماهيرية بما يخدم توجهات منتجى الخطاب والمصالح السياسية للجهات الممولة والمصدرة للصحف بما يدعم فرضية تأثير الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التى تعرضنا لها فى الإطار النظرى للدراسة.

5/ كانت منظومة الحقوق السياسية هى الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد وتلتها الحقوق المدنية، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة، والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسى، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسيه، خاصة فى بعده المنادى بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة

ومثل منطقة جاذبة لشرائح موسعة من القـراء، وهـو ماكـان مسـئولا عـن كثافـة معالجـات الحقـوق السياسية فى خطاب جريدة الوفد.

كما أن معالجة الحقوق السياسية عكسـت رغبـة القـوى السياسـية المنتجـة للخطـاب الصـحفى ممثلة فى حزب الوفد فى توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السـياسى ممـثلا فى الحـزب الوطنى وحكومته ومجمل السياسات الرسمية، حيث أن الخطاب وهو يتناول كل حق يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلى وإهداره في الممارسات اليومية.

6/ يتبين وجـود تراتبيـة محـددة في درجـة الاهـتمام بمختلـف الحقـوق السياسـية التـى تناولهـا الخطاب، وهو مايعبر عن الأولويات السياسية للحـزب الـذي تصـدر عنـه الجريـدة، فالمعالجـات التـي تناولت الحق في إجراء انتخابات حرة مثلت الحضور الأبرز، وهو مايعكس رغبة الحـزب الـذي يخـوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية فى تمكين مرشحيه من العمل في إطـار سـياسى موضـوعى يـوفر الضـمانات المختلفة في هذا الصدد، أى أن حالة توظيف مايقدم كانت الأسـاس الـذى حكـم خصـائص وتوجهـات الخطاب المقدم.

ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص دلالة تراجع تقديم قضية حق الجمهور في المشـاركة في صناعة القرار السياسى داخل خطاب جريدة الوفـد، ولعـل هـذا يمثـل مـؤشرا عـلى الطبيعـة النخبويـة لخطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد،وارتباطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحها في الواقع السياسى، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب فى مجال الصراع السياسى عن النظر لتأسيس حالـة حقوقية شاملة ومتسقة، فنظرا لكون رئيس الحزب ونخبته مشغوله بمسألة الترشح للإنتخابات الرئاسية، تم التركيز تحديدا على المعالجات المعنية بتوفير ضـمانات لهـؤلاء المرشـحين، وتأكيـد أدوارهـم في هـذا المعترك السياسى، في حين تراجع التأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار.

7/ حمل خطاب حزب الوفد بشدة على قطاع ضخم من رجال الإعـمال، تأسيسـا عـلى رؤيـة الخطاب لهم كأنصار للحزب الحاكم وللسلطة التنفيذية، فكانت الحملة التي قادتها الجريـدة مـن خلال مقالات رئيس التحرير والقيادات التحريريـة والحزبيـة عـلى أدوار رجـال الأعـمال، وظهـرت

مفردات في الخطاب السياسى للحزب وللصحيفة تتحدث عن "سيطرة رأس المال على الحكـم"، وهـو بالضبط ذات التعبـير السـياسى الـذي أطلقتـه ثـورة يوليـو 1952، والـذي طالمـا عارضـته الجريـدة والحزب في فـترات سـابقة، وهـو مـاعكس قلقـا مـن كـون الحـزب لم يعـد الوعـاء السـياسى الـذي يستوعب داخله فئة رجال الأعمال، ونتيجة الدور الـداعم الـذي قـام بـه هـذا القطـاع مـن رجـال الإعمال في دعم مرشحى الحزب الوطنى، بل ووجودهم كمرشحين للحزب، وهو ماكان مسئولا عـن وجود هذا الخطاب.

8/ يمكن ملاحظة شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية، لكنه منح أولويات الإهـتمام لعدد من القضايا عكست آلية ومقاصد محددة لتوظيف أطروحات الحقوق المدنيـة داخـل الخطـاب، وذلك فى إتجاه دعم مواقف حزب الوفد وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة المختلفة.

حيث ركز عـلى مطلـب ضرورة تعبـير الإعـلام القـومى - ممـثلا في الصـحف القوميـة والقنـوات والإذاعات المملوكة للدولة - عن مختلف عنـاصر الخريطـة السياسـية المصريـة دون أن تكـون موضـع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم، ومثل هـذا الطـرح التوجـه المركـزى الـذي حكـم معالجـات جريدة الوفد في مجال تناول الحق فى حرية الرأى والتعبير، وجاء تعبيرا عن إحسـاس الخطـاب بغيـاب استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية، التى تمثل مصدرا للقـوة السياسـية يحتكـره خصمه في الصراع السياسى.

ثالثا: خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الأهالى:

1/ اهتم خطاب جريدة الأهالى بعدد من الحقوق ذات الدلالات الإجتماعية والإقتصادية تعبيرا عن مرجعياته الفكرية، وقدمها بصورة ضمنية ومتداخله فى مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية، ووظف ذلك كمدخل للهجوم على سياسات الحزب الوطنى والحكومة ككل، حيث توسع الخطاب فى مجال رصد حالات التمييز على اساس اجتماعى وطبقى فى السياسات الحكومية من خلال تقديم مايرى أنه متناقضات "السلع المستفزة والفقراء الذين يعيشون فى أكواخ"، وهو مايرتبط بأيديولوجية الحزب الذى يصدر الصحيفة.

2/ هكذا لم يقف خطاب جريدة الأهالى عند الحدود الضيقة لتقديم الحقوق السياسية والمدنية، بل تجاوزهما مانحا اهتماما موازيا بأبعادهما الإقتصادية والإجتماعية، ووظف كل معالجاته فى سياق التنديد بالسياسات الرسمية وتقديم الذات الحزبية التى يعبر عنها الخطاب باعتبارها المدافعة عن هذه الحقوق والحامية لها.

واتسم خطاب الحقوق السياسية والمدنية بحالة إنتقائية تتجه نحو التركيز على واختيار عدد من الحقوق وتقديم معالجات مكثفة بشأنها، تدخل مباشرة فى صلب مرجعية القوى المنتجة للخطاب الصحفى، وهو ما يعكس رغبة فى توظيف عملية تقديم هذه الحقوق فى سياق يقوى ويدعم الحزب المنتج والموجه للخطاب الصحفى ويضعف من موقف خصومه فى مجال الصراع السياسى.

3/ ففيما يتعلق بمنظومة الحقوق السياسية، يتأكد تركيز خطاب جريدة الأهالى على الحق فى الانتخابات الحرة باعتباره حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه مختلف الحقوق السياسية الأخرى،ووظف الخطاب معالجاته فى هذا الصدد من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة التنفيذية والخطابات الصحفية الداعمة له، عبر تفنيد مقولاتها المركزة على كون هذه الحقوق مكفولة، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفى ذلك، وتقدم مواقف حزب التجمع ونخبته فى إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصرى.

وفى هذا السياق سعى الخطاب فى مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية المختلفة إلى تأطيرها فى صورة "الغياب وعدم الشمول"، مع التأكيد على أن السياسات الحكومية المتعاقبة مسئولة عن حالة عدم تحققها.

4/ وفيما يتعلق بقضايا الحقوق المدنية يتبين من خلال رصد وتحليل الأطروحات المختلفة أنه قد حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم، هى الحق في حرية الرأى والتعبير، و الحق في عدم التمييز بين البشر، ثم الحق في الغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية.

وشهدت المعالجات كثافة فى اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومة الإعلام القومى، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالى لسيطرة السلطة على توجيه منظومة الاعلام القومى لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخله، وتعبيرا أيضا عن افتقاد الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير، كما ركز الخطاب على الدعو إلى إلغاء قانون الطوارئ ومختلف القوانين الإستثنائية.

رابعا: خطاب حقوق الإنسان فى جريدة آفاق عربية:

1/ تقدم منظومة القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية فى هذا الخطاب من خلال مرجعية دينية،ويتم توظيفها لأجل بيان غياب ممارساتها فى الواقع، ولتأطير السلطة والأجهزة الحكومية باعتبارها المسئولة عما يصفه خطاب الجريدة بـ "تدهور حالة حقوق الإنسان فى مصر"، هكذا يوظف خطاب جريدة آفاق عربية المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين مضمونه ليؤكد على إنتهاك السلطة لهذه الحقوق.

2/ يتضح أيضا ارتفاع معدل توظيف الخطاب لما يقدمه من قضايا فى إطار هدف محدد هو إدانة مواقف السلطة التنفيذية، ورفض سياساتها، وتقديم التيار السياسى الذى تعبر عنه الجريدة كبديل لها، وأيضا من خلال إظهار مواقف منتسبيها وكوادرها فى أطر "الضحايا" و"المطاردون" و"المهمشون" من قبل السلطة التنفيذية، والخطاب فى هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات منتمية للجماعة، أى أن الرغبة فى التوظيف السياسى لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصادر الصحفية فى اتجاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفى.

3/ جاء الحق في انتخابات حرة ليكون الأكثر كثافة في حضوره داخل خطاب الجريدة وهو مايجعل من معالجة هذا الحق ركيزة مهيمنة على خطاب الحقوق السياسية،وتلاه الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب،وقد ظهرت الرغبة فى توظيف هذا الخطاب هنا ممثلة فى إنفراد خطاب آفاق عربية بكثافة طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية وعدم التعرض للشطب والإستبعاد بالنسبة للمرشحين، ارتباطا بدفاع الجريدة وتبنيها لمواقف منتسبى جماعة الإخوان من الطلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية لتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتؤطر معالجاتها في هذا الصدد باعتبارها دفاعا عن حق سياسى عام، رغم أن المعالجة تتم في سياق محدود يدافع بتركيز على الطلاب المنتمين للجماعة التي توجه خطاب الجريدة.

4/ يتبين وجود تراتبية محددة فيما يخص حجم الإهتمام الذي أولته الجريدة لكل من الحقوق المدنية المتنوعة، حيث حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد، وهى "الحق في عدم

الاعتقال والحجز التعسفي "، ثم "الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية"، ثم يليهما " الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير ".

وتأتى أولوية تقديم الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيف مقصودة سعى إليها الخطاب تعبيرا عن وجهة نظر وأولويات القوة السياسية التى يعبر عنها وطبيعة صراعاتها السياسية مع مختلف القوى، أى إرتباطا بموقف جماعة الإخوان المسلمين، كذلك فقد وظف الخطاب ماقدمه من معالجات لتعبر عن موقف رافض ومعارض للسياسات الحكومية،عبر إدانة ممارساتها فيما يخص التعامل مع جماعة الإخوان، ومن خلال تأطير أدوارها باعتبارها تعادى منظومة الحقوق المدنية للإنسان.

5/ غاب عن خطاب الحقوق المدنية في جريدة "آفاق عربية " اهتماما بتقديم حقوق مثل،الحق في المساواة التامة أمام القانون، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الدينية الحاكمة لمعالجات خطاب الجريدة بشأن منظومة الحقوق المدنية، والتى أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبنى مختلف الأفكار وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع، وذلك لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب.

6/ يرتبط بما سبق محدودية تقديم خطاب جريدة آفاق عربية للحق في عدم التمييز بين البشر، لكون الخطاب له أولويات فى مجال طرح قضاياه ارتباطا وتعبيرا عن القوى المسيطرة والموجهة للخطاب، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت معالجات الحقوق المتعلقة بعدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي، والمطالبة بالغاء قانون الطوارئ أجندة اهتمامات خطاب الجريدة، تعبيرا عن توظيف سياسى محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفى المقدم وتعبيراته المتنوعة، ويؤكد ذلك تراجع الإهتمام بحق "عدم التمييز بين البشر".

7/ تظهر أحادية واستقطاب الرؤى من خلال ماتوافر من مؤشرات عن إنغلاق خطاب جريدة آفاق عربية على الكتابات الداعمة والمؤيدة لمواقف التيار السياسى الذى يعبر عنه الخطاب وانحسارها عما عداه، حيث تكون المصادر الموظفة فى التحقيقات والكتاب هم من المعبرين عن

مواقف التيار السياسى الذى يتولى اصدار الجريدة، فضلا عن من يحملون رؤى تتسق معه من المعارضين، وجميعهم يعملون فى إطار إدانة المواقف الخاصة بالسلطة التنفيذية وتفنيدها، وهو ما يعكس درجة واضحة من توظيف المعالجات فى اتجاه دعم مواقف الذات ومهاجمة الخصوم.

8/ أن المعالجات التى تخص قضايا الإعتقالات تكاد أن تمثل حالة ثابتة متكررة فى خطاب جريدة آفاق عربية وعبر مختلف صفحاتها، حيث تقدم الصحيفة جماعة الإخوان التى يعبر عنها الخطاب وقياداتها ومنتسبيها فى إطار من يتعرضون لإنتهاكات مستمرة لحقوقهم السياسية والمدنية من قبل السلطة التنفيذية، وهومايعبرعن توظيف مكثف للخطاب الصحفى من أجل دعم مواقف القوى المنتجة للخطاب وإدانة خصومها.

مصادر الدراسة ومراجعها:

(1) محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، فى: "حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والغسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربى (4)، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 68.

(2) كريمة كريم، الحق فى التنمية: درراسة للأدبيات النظرية، فى: محسن عوض (محرر)، "حقوق الإنسان والتنمية "، أعمال الندوة الاقليمية حول حقوق الإنسان فى التنمية، القاهرة 7-9 يونيو 1999، ط 4، برنامج الأمم المتحدةالإنمائى، 1999.

(3) صلاح الدين حافظ، الخطاب الإعلامى وحقوق الإنسان، فى: الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى الدراما التليفزيونية، فى: محسن عوض (محرر)، حقوق الإنسان والإعلام، ط3 (القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، 2005) ص 501.

(4) ناجى علوش، حقوق الإنسان فى الوطن العربى: النظرية والممارسة، فى: سلمى الخضراء الجيوشى (محرر)، حقوق الإنسان فى الفكر العربى: دراسات فى النصوص، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 461.

(5) فهيمة شرف الدين، حقوق الإنسان والإشكالية الإجتماعية فى الوطن العربى، فى: سلمى الخضراء الجيوشى (محرر)، حقوق الإنسان فى الفكر العربى: دراسات فى النصوص، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 471.

(6) Li , xigen., and Cyer, Charles St.,"human rights in china: A pawn of a political agenda ? a content analysis of the New York times (1987-1996) , a paper presented in AEJMC 1998 Convention.

(7) Bond, Laura Elizabeth.,"a few words between friends: a comparison of how two elites , Lyndon Johnson and The Washington post framed the issue of the civil rights legislation in December 1963,

AEJMC Conference papers , 2002.

(8)Land, Lewis A.fried Land , (et.al.,) ,"tracing the effects of public journalism on civil society: 1994 – 2002 ,AEJMC Conference papers , 2003.

(9) Moore, Charles and Kaplan, J., "life magazine coverage of the civil rights movements ,1958 – 1965 , a paper presented in AEJMC 1999 Convention.

(10) Windbor, J., "tool for building new democracies and civil society ", a paper presented to AEJMC Conference 2001.

(11) Lapinski , Maria Knight and Christian , sue Ellen., "the impact of a civic journalism project on reader knowledge , attitudes and stereotypes , AEJMC conference papers, Texas 2005.

(12) Lambeth, E.B.,"public journalism as a democratic practice , in: Lambeth, E.B., Meyer, P.E & Thorson, E.(eds), "assessing public Journalism (Columbia: university of Missouri press , 1998).

(13) Rouch, Jennifer., " elite and non-elite sourcing in civic and traditional journalism news projects , AEJMC Conference papers 2002.

(14) Lee, seow ting.,"public journalism and non-elite actors and sources ", newspaper research journal,no.22,vol.3 , summer 2001,p.92.

(15) Larson,S.G.,"public opinion in television election news: beyond
polls "journal of political communication , no.16 , 1999.

(16) Reynolds, Amy.,"the 1996 presidential campaign, civic journalism and local TV news: does doing civic journalism make any difference , AEJMC papers ,in:
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa

(17) Hicks, Gary., & Reynolds Amy., "civic journalism influence on local TV news coverage of 2000 election , , AEJMC papers, in:
http:// msu.edu-bin/wa/ AEJMC&P

(18) Massey , Brian l.,"civic journalism and gendre diversity in news story sourcing , , AEJMC papers, in:
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa

(19) Hindman (et al.,) ,"community structural pluralism and local newspaper coverage of ethnic minority groups and Americans with disabilities ', paper presented at the annual meeting of AeJMC , Chicago , 1997 , in:
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa

(20) White, James B.,"intercity competition and local election coverage: a case study ", presented at AEJMC annual meeting , Washington,DC, 1995 , in:
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa

(21) ليلى حسين محمد السيد، "حق الطفل فى الإتصال كما تعكسه برامج الأطفال فى التليفزيـون المصرى "، فى: المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعلام وحقوق الإنسان العربى "، الجزء الأول (جامعـة القـاهرة: كلية الإعلام، 2001) ص ص 19-64.

(22) مرفت محمد كامل الطرابيشى، "مجلات الأطفال ودورها فى دعم الحقوق الإتصالية للطفل المصرى: دراسة تحليلية وميدانية بالتطبيق على مجلة علاء الدين "، فى: المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعـلام وحقوق الإنسان العربى "، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 245 – 310.

(23) عصام نصر سليم، "حدود حرية الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت ", فى: المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام، "الإعلام وحقوق الإنسان العربى "، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص ص 433- 476.

(24) Kellner ,Douglas., "media culture , cultural studies , identity and politics between the modern and the postmodern (London: routledge , 1995) pp. 6-9.

(25) Kellner , Douglass., "The Frankfurt School and British cultural studies: the missed articulation , in:

www.ucla.edu/ed253a/MCKellner http://

(26) Grenier , Marc(ed.,),"Critical studies of Canadian mass media" ,(Tornto: Butterworths. 1992) p. 3.

(27) Fallows, James.,"Breaking the news: How the media undermine American democracy " (Newyork: Pantheon ,1991) ,

p. 160.

(28) Kress ,G., "linguistic process and mediation of reality: the politics of newspaper language ", international journal of society and language , vol. 40 , p. 43.

(29) Montgomery , Martin & Allan , Stuart., "Ideology , discourse , and cultural studies: the contribution of Michael Pecheux ", Canadian journal of communication , vol 17 , No. 2, 1992. p. 3.

(30) Phillips, Louise , and Jorgensen, Marianne, w., "Discourse analysis as theory and method " (London: sage publications , 2002) p. 4.

(31) Herman, Edward , S. & Sullivan , Gerry,"Terrorism as ideology and culture industry " (Newyork: routtledge , 1991) p. 39.

(32) رأى الأهرام، 2005/11/12، ص 11.

(33) حسين فؤاد، آثار الإنتخابات، 2005/8/23، ص 2.

(34) محمد التهامى، حصيلة التجربة، 2005/9/8، ص 12.

(35) عبد المنعم سعيد، الطريق نحو الإنطلاقة الكبرى، 2005/9/12، ص 26.

(36) مكرم محمد أحمد، رؤية للنتائج، 2005/9/11، ص 10.

(37) علاء عريبى، رؤى الرقابة الدولية، 14 فبراير 2005.

(38) تغيير المناخ السياسى أولا، 14ابريل 2005.

(39) عباس الطرابيلى، ديكتاتورية الحزب الحاكم، 15 سبتمبر 2005.

(40) حسين عبد الرازق، انتخابات رئاسية أم استفتاء، 12 أغسطس 2005.

(41) عباس الطرابيلى، انتخابات الرئاسة، 15 سبتمبر 2005.

(42) طلعت المغاورى، وعود انتخابية، 13 فبراير 2005.

(43) فرصة تاريخية أمام الشعب المصري، 4 سبتمبر 2005.

(44) حسين عبد الرازق، معارك القضاة، 9 سبتمبر 2005.

(45) صلاح عيسى، مشاغبات، 10 سبتمبر 2005.

(46) صلاح عيسى، رايات الاستقلال، 10 سبتمبر 2005.

(47) عباس الطرابيلى، سقطت الحكومة ونجحت الأمة في أوكرانيا، 6 يناير 2005.

(48) نبيل زكى، وعود تنتظر التنفيذ، 27 ديسمبر 2005.

(49) حسين عبد الرازق، الشعوب لاتستكين أبدا، 2005/5/11، ص 8.

(50) مأزق الديمقراطية، 2005/5/11، ص 6.

(51) حسين عبد الرازق، انتخابات رئاسية وهمية، 2005/5/11، ص 14.

(52) حسين عبد الرازق، تعديل الدستور الآن، 2005/2/9، ص 8.

(53) في خدمة السلطان، 2005/2/16، ص 8.

(54) أمينة النقاش،،أجواء سبتمبرية، 2005/2/22، ص 27.

(55) 3 - 2005/3/23، ص 8.

(56) د. جودة عبد الخالق، حتى يطلع الفجر، 2005/1/5، ص 6.

(57) البطالة.. الإخفاق الكبير، 2005/8/3، ص 6.

(58) 2005/3/22، ص 12.

(59) حسين عبد الرازق، لليسار در، 2005/3/23، ص 8.

(60) حسين عبد الرازق، الجمهورية البرلمانية وبرامج الإصلاح، 2005/8/17، ص 8.

(61) ثورة القضاة، 21 ابريل 2005، ص 3.

(62) 14 ابريل 2005، ص 5.

(63) الطلاب يواصلون مطالبتهم بالاصلاح،27 ابريل 2005، ص 1.

(64) سلطات الرئيس، 10 مارس 2005، ص 3.

(65) في مؤتمر المرشد العام للاخوان، 24 مارس 2005، ص 1.

(66) جميع مواد الدستور تحتاج الى تعديل، 12 مايو 2005، ص 7.

(67) اعدام رغيف الخبز، 24 مارس 2005، ص 3.

(68) 5 مايو 2005، ص 1.

(69) 1 ابريل 205، ص 1.

(70) 12 مايو 2005، ص 4.

(71) 7 ابريل 2005، ص 3.

(72) 15 سبتمبر 2005، ص 7.

(73) مسيرات الهتاف في اعلام الريادة، 2 يونيو 2006، ص 3.

ملحق (جداول الدراسة)

جدول رقم (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور منظومتى الحقوق السياسية والمدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

الخطابات الصحفية المدروسة / منظومات حقوق الإنسان		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
منظومة الحقوق السياسية	ك	447	401	211	281
	%	71,7	67,4	42,2	42,6
منظومة الحقوق المدنية	ك	176	194	290	379
	%	28,3	32,6	57,9	57,4
المجموع	ك	623	595	501	660
	%	100	100	100	100

جدول رقم (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق السياسية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

الخطابات الصحفية المدروسة / أجندة قضايا الحقوق السياسية		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
الحق فى إجراء انتخابات حرة	ك	172	152	92	126
	%	38,8	37,9	43,6	44,8
الحق فى فرص متكافئة للترشح للمناصب السياسية	ك	120	81	39	61
	%	26,8	20,2	18,5	21,7
الحق فى تعددية سياسية غير مقيدة	ك	23	27	25	24
	%	5,2	6,7	11,9	8,6
الحق فى المطالبة بتعديلات دستورية	ك	56	51	27	33
	%	12,5	12,7	12,2	11,7
الحق فى تداول السلطة	ك	12	76	28	37
	%	7,2	18,9	13,3	13,2
حق المواطن فى المشاركة فى صناعة القرار	ك	64	14	-	-
	%	14,3	3,6	-	-
المجموع	ك	447	401	211	281
	%	100	100	100	100

جدول رقم (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة.

الخطابات الصحفية المدروسة / أجندة قضايا الحقوق المدنية		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
الحق فى حرية	ك	72	59	76	55
الرأى والتعبير	%	40,9	30,4	26,7	14,5
الحق فى عدم التمييز	ك	58	16	49	13
بين البشر	%	32,9	8,2	16,9	3,4
الحق فى المساواة	ك	17	5	10	
أمام القانون	%	9,7	2,6	3,4	
الحق فى الغاء العمل	ك	4	35	46	97
بالقوانين الإستثنائية	%	2,3	18	15,9	25,6
الحق فى	ك	23	27	28	9
استقلال لقضاء	%	13,1	13,9	9,6	2,3
الحق فى عدم التعذيب	ك		22	20	65
واستخدام العنف ضد الغير	%		11,3	6,9	17,1
الحق فى	ك		11	19	16
التظاهر السلمى	%		5,7	6,6	4,2
الحق فى عدم الإعتقال	ك		9	24	116
والحجز التعسفى	%		6,4	8,3	30,6
الحق فى حرية تكوين	**ك**		4	15	
الأحزاب والهيئات المدنية	%		2,2	5،2	
الحق فى حرية	ك		6	3	8
الإنتقال	%		1,3	1	2,2
أخرى	ك	2			
	%	1,1			
المجموع	ك	176	194	290	379
	%	100	100	100	100

جدول رقم (4) يوضح نتائج إختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف قضايا الحقوق السياسية فى الخطابات الصحفية المدروسة.

الأجندتين الصحفيتين موضع إختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	0,208	لايوجد توافق	-
الأهرام والأهالى	0,208	لايوجد توافق	-
الأهرام وآفاق عربية	0,208	لايوجد توافق	-
الوفد والأهالى	0,00	1	توافق تام
الوفد وآفاق عربية	0,00	1	توافق تام
الأهالى وآفاق عربية	0,00	1	توافق تام

جدول رقم (4) يوضح نتائج إختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف قضايا الحقوق المدنية فى الخطابات الصحفية المدروسة.

الأجندتين الصحفيتين موضع إختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	0,486	لايوجد توافق	-
الأهرام والأهالى	0,025	0,591	متوسط القوة
الأهرام وآفاق عربية	0,866	لايوجد توافق	-
الوفد والأهالى	0,00	0,873	مرتفع
الوفد وآفاق عربية	0,017	0,697	مرتفع نسبيا
الأهالى وآفاق عربية	0,027	0,661	متوسط القوة

فهرس المحتويات

تعبر حالة حضور المدونات (blogs) فى الفضاء الإليكترونى عن ظاهرة بحثية جديرة بالرصد والتحليل والفهم، إذ أصبحت تتيح مساحات للتعبير عن حيز متسع من القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشئون العامة، ليتأكد عبر متابعة أدوارها أن عددا منها يتجاوز نطاق كونه تعبيرا ذاتيا عن رؤى ومواقف شخصية للعمل كساحة يتم من خلالها عرض وإدارة نقاش عام وبلورة توجهات بشأن قضايا ذات أولويات جماهيرية ذلك أن "ما يمنح المدونات أهميتها كوسيلة إعلامية جديدة هو تيسيرها لكل الوظائف الإعلامية المتعارف عليها فضلا عن تطوير سبل تأديتها وزيادة التفاعلية و تواجد صفة الفورية فى عملها وتعدد مراكز الإتصال والمشاركة فى مناقشة الشأن العام وبصورة غير مسبوقة.

العربي
للنشر والتوزيع

٦٠ شارع القصر العيني (١١٤٥١) - القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٤٥٢٩ - ٢٧٩٢١٩٤٣ - فاكس: ٢٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين
تليفون: ٣٧٤٩٢١٤٥ - ٣٧٦١٨٣٨١ - فاكس: ٣٧٦١٨٣٨١
email: alarabi@link.net

غلاف: حاتم عرفة